جامعة المدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية سوق الغاز الطبيعي
دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية
للفترة (2011/2002)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير
تخصص: إدارة الأعمال والتسويق

من إعداد الطالب:
سفيان غربي

تحت إشراف الأستاذ:
الدكتور حسين يرقي

السنة الجامعية : 2013/2012

قال الله تعالى:

﴿رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين﴾

سورة النمل الآية 19

<u>كلمة شكر</u>

بعد الانتهاء من هذا البحث لا يسعني إلا أن أتقدم بأسمى آيات الشكر والتقدير والإجلال لله رب العالمين، ثم أتقدم بالشكر والامتنان لمن تقدم بإشرافه على رسالتي المتواضعة الأستاذ الدكتور حسين يرقي.

وأتقدم بأسمى كلمات الشكر إلى كل من أعطاني الأمل في مواصلة مشواري الدراسي ولو بكلمة صغيرة.

الإهداء

إلى اللذين تحملا مشقة الحياة من أجل أن يوفرا لي سبيل العلم، وأحاطوني بكل الحبّ والحنان أبي وأمي الغاليان أطال الله في عمرهما.

إلى زوجتي الكريمة التي وقفت إلى جانبي وقدمت لي كل الدعم، إلى كل أفراد عائلتي دون أن أنسى بالذكر الزميلة المحترمة، التي منحتنا من وقتها وساهمت في إتمام هذا العمل.

إلى روح جدي وجدتي الطاهرة عسى أن تحسب لهما صدقة جارية.

إلى كل هؤلاء جميعا أهدي هذا العمل.

الفـــهـــرس

الفصل الثاني: واقع و معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر والسعودية

الفصل الثالث: النشاطات الأساسية لاستغلال الغاز الطبيعي في كل من الجزائر والسعودية.

الفصل الرابع: مقارنة مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية على صناعة الغاز الطبيعي في كل من الجزائر و السعودية للفترة (2011/2002).

فهرس الأشكال و الجداول

1. قائمة الأشكال:

2.قائمة الجداول:

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

أثناء ازدهار الصناعة، تزايد البحث عن مصادر الطاقة البديلة وبأقل تكاليف ممكنة مما جعل العالم أجمع وخاصة الدول الصناعية تزيد استخداماتها من الفحم الحجري كأحد أهم مصادر الطاقة حينها، حتى تم اكتشاف البترول أول مرة خلال القرن 19 في الولايات المتحدة، لتتسع دائرة الاكتشاف في باقي مناطق العالم ومن ضمنها الدول النامية التي تميزت بغناها بالموارد الطبيعية، مما جعل هذه الأخيرة محل صراع وتنافس وأطماع الكثيرين من الدول خاصة الدول الصناعية المتقدمة.

ومع تزايد استخدام البترول كمصدر بديل للفحم، تطورت الصناعة في تلك الفترة التي شهدت سيطرة الدول المستوردة وشركاتها على تسعير البترول، مما وسع من دائرة استهلاكه محليا وعالميا، الشيء الذي طور مختلف أنواع الصناعات سواء كانت الصناعات الغذائية، المنسوجات،الصناعات البترولية أو البيتروكيماوية لكن هذا التطور الحاصل في الصناعات أدى إلى زيادة المشاكل البيئية بمختلف أنواعها، لتبدأ الدول بعدها ببذل مجهودات جبارة لمواجهة هذه المشاكل خاصة الدول الصناعية الكبرى منها، التي تعتبر المسؤولة الأولى عن هذه المشاكل البيئية، وهذا بالبحث عن مصادر طاقة نظيفة وصديقة للبيئة وبأقل تكلفة، في ظل انقلاب موازين السوق العالمية للنفط وتحكم الدول المنتجة للنفط بأسعاره، مما أدى لارتفاعها على المستوى العالمي الأمر الذي دفع الوكالة الدولية للطاقة إلى توفير مصادر الطاقة البديلة للنفط خاصة مع ظهور بعض الاكتشافات الجديدة للغاز الطبيعي، وتزامنا مع انعقاد مؤتمرات واتفاقيات إقليمية ودولية للمحافظة على البيئة والحد من المشاكل التي تواجهها، تزايد الاهتمام بالغاز الطبيعي كمصدر نظيف للطاقة رغم تكلفته حتى أصبح الكثير يعتبره طاقة المستقبل رغم ما يتطلبه من استثمارات كبيرة الحجم، الأمر الذي توضحه لنا زيادة حصة الغاز الطبيعي في سوق الطاقة العالمي، وما يدعمه عدم تلويث البيئة وانبعاث الغازات الدفيئة وكذا الكفاءة والمردودية التي تميزه مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى.

ومع التطور التكنولوجي الملاحظ في أواخر القرن التاسع عشر لا سيما في ميدان التكرير والتمييع والنقل بواسطة الناقلات الخاصة، يبشر بصناعة مزدهرة وبأسواق عالمية للغاز الطبيعي، مما يضمن تنمية وتطوير اكتشافاته وتشجيع استخداماته على نطاق أوسع، وكذا تغيير نمط وهيكل استهلاك المنتجات البترولية، وتطورت صناعة الغاز الطبيعي مما شجع على زيادة استهلاكه محليا ودوليا في ظروف تراجع فيها الإهتمام بالبترول بعد تزايد الاهتمامات البيئية، هذا ما شجع سوق الغاز الطبيعي على الانتعاش.

وقد عرف العالم بعد التسعينات انفتاحات دولية اقتصادية على نطاق واسع خاصة بعد ظهور مفاهيم العولمة المختلفة وتجسيدها في هياكل دولية كمنظمة التجارة العالمية، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، حيث تعتمد

هذه الأخيرة على الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يؤدي إلى انتقال التكنولوجيا والمهارات الإنتاجية إلى كافة دول العالم وهو ما يسمح بتدنية التكاليف الإنتاجية، لكن التوجهات الجديدة للاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبحت محصورة في التكتلات الكبرى متناسية الدول النامية التي لا يصلها سوى القليل من مجموع هذه الاستثمارات الأجنبية العالمية، وهذا راجع إلى البيئة الخاصة بها التي تتميز بالمناخ الاستثماري غير المناسب والاقتصاد الهش وغير المستقر.

وتعد الدول العربية من بين الدول النامية لها خصوصياتها التي تميزها من موقعها الجغرافي المتميز وغناها بالثروات الطبيعية خاصة موارد الطاقة من البترول والغاز الطبيعي مما جعلها تحتل الصدارة بإنتاجها وتصديرها.

وحتى يتسنى لها الاستفادة من تدفق الاستثمار الأجنبي عملت الدول العربية ومنها الجزائر والسعودية على إعادة هيكلة اقتصادياتها، محاولة التكيف مع متطلبات النظام العالمي الجديد من أجل توفير المناخ المناسب لجذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف القطاعات الاقتصادية خاصة قطاعي البترول وصناعة الغاز الطبيعي بغية توسيع رقعة أسواقها.

1. إشكالية البحث:

انطلاقا من تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي الــــمباشر في الفترة السابقة (2002-2011)، وازدياد حدة المنافسة بين الدول النامية والدول المتقدمة على حد السواء، من أجل جلب المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة في قطاع الطاقة باعتباره قطاعا حيويا واستراتيجيا، يتبادر إلينا أن هذا الأخير يجلب معه مزايا إلى الدولة المضيفة من شأنها دفع عجلة النمو الاقتصادي، وفي إطار هذا السياق تتمحور إشكالية بحثنا والمتمثلة فــــي :

ما هو دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تنمية سوق الغاز الطبيعي في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2011/2002 ؟

وتحت هذه الإشكالية الرئيسية تندرج أسئلة فرعية تتمثل في:

أ- ما المقصود بالاستثمار الأجنبي المباشر وما هي تأثيراته على مختلف المتغيرات الاقتصادية؟

ب- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر والسعودية؟

ج- فيما تكمن الأهمية الاقتصادية للغاز الطبيعي في كل من الجزائر والسعودية؟

د- ما مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على صناعة الغاز الطبيعي في الجزائر والمملكة العربية السعودية؟

2. فرضيا ت البحث:

كإجابات أولية لهذه الأسئلة، ارتأينا صياغة مجموعة من الفرضيات التي نراها تساهم في بلورة وتحديد معالم الموضوع والمتمثلة في :

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر مصدر حيوي للتدفقات المالية.

ب- عدم نجاعة الإصلاحات الاقتصادية في كل من الجزائر والسعودية أدى إلى قلة دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

ج- تعد كل من الجزائر والسعودية أهم قطبين في الوطن العربي لإمداد السوق العالمية بالغاز الطبيعي.

د- يلعب الاستثمار الأجنبي دورا هاما في تطوير قطاع صناعة الغاز الطبيعي في كل من الجزائر والسعودية.

3. أهداف البحث:

إن اختيارنا لهذا الموضوع كان من أجل السعي لتحقيق أهداف معينة سواءا في الجانب النظري أو التحليلي ومن بين هذه الأهداف:

أ- محاولة عرض الإطار النظري لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر بكل جوانبه من خلال دراسة وجهة نظر مختلف المدارس الاقتصادية، محدداته ومعرفة مدى تأثيره على مختلف المتغيرات الاقتصادية.

ب- تسليط الضوء على مدى نجاعة الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والسعودية في تحقيق النتائج المسطرة لجذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ج- تقييم تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الجزائر والمملكة السعودية وبلورة مدى استجابة السياسات العامة لمتطلبات احتذابه ومن ثم معرفة العراقيل التي تعيق تطوره.

د- الوقوف على مكانة الغاز الطبيعي للبلدين محل الدراسة في السوق العالمية.

ه- تحليل دور الاستثمارات الأجنبية في دعم تنمية سوق الغاز الطبيعي في الجزائر والسعودية من خلال الوقوف على أهم الشركات الأجنبية التي تعمل في هذا المجال ومعرفة دورها في تطوير القطاع.

4. مبررات اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لموضوع " **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية سوق الغاز الطبيعي دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2002-2011** " له من الأسباب ما يبرره ونذكرها في النقاط التالية:

أ- أهمية الموضوع وحساسيته في ظل التحولات الاقتصادية التي يشهدها العالم والاهتمام المتزايد الذي يحظى به من طرف الخبراء والاقتصاديين والحكومات خاصة الدول النامية.

ب- الانعكاسات الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيره على اقتصاديات الدولتين محل الدراسة.

ج- اعتماد كل من الجزائر والسعودية بنسبة كبيرة على إيرادات قطاع المحروقات لتمويل اقتصادها الوطني.

د-إبراز مكانة الجزائر وقدراتها بين الدول العربية خاصة السعودية التي تعتبر رائدة في مجال الطاقة عامة والغاز الطبيعي خاصة.

5. أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره ظاهرة اقتصادية تساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ونقل التكنولوجيا وتفتح الاقتصاديات ومدى اندماجها في الاقتصاد العالمي، كما يعتبر عاملا من عوامل تكريس العلاقات الاقتصادية الدولية وتفعيلها ونظرا للأهمية التي أصبحت الدول النامية توليها له بحكم أنها تنظر إليه على أنه فرصة للنمو والتطوير وكذا الغاز الطبيعي كمصدر نظيف للطاقة له من الأهمية ما يجعل العالم يعتبره طاقة المستقبل .

6. الدراسات السابقة :

من بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان:

أ- أطروحة دكتوراه تحت عنوان " الغاز الطبيعي ودوره في تأمين وقود المستقبل مع الإشارة لحالة الجزائر " من إعداد الطالب إبراهيم بورنان جامعة الجزائر سنة 2007/2006 وقد توصل من خلال دراسته إلى الدور المستقبلي الغاز الطبيعي مقارنة بعناصر الوقود الأخرى المساهمة في سلسلة الطاقة العالمية.

ب- رسالة ماجستير بعنوان " الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية – دراسة حالة الجزائر –" للباحث فارس فضيل من جامعة الجزائر، وتناولت تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية وأهم تأثيراته على الاقتصاديات بشكل عام والجزائر بصفة خاصة واتجاهاته والقطاعات المستثمرة فيها.

ج- رسالة ماجستير بعنوان " دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية " للباحث فيصل حبيب حافظ، جامعة الجزائر، 2005، والتي تناولت مراحل تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية، وأهم القطاعات المستثمر فيها، وتأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية كل قطاع على حدا، بالإضافة إلى أهم شركات الطاقة والصناعات البتروكيمياوية في السعودية.

د- رسالة ماجستير بعنوان " الاقتصاد العالمي للمحروقات (النفط والغاز الطبيعي) " للباحث عبد المالك مباني جامعة الجزائر، 2008/2007، والتي تناولت الخارطة العالمية للمحروقات، وخصائص التجارة العالمية للمحروقات، إضافة إلى عرض أهم الأسواق العالمية للمحروقات.

7. حدود الدراسة:

قصد التقيد بإطار البحث، وضعنا مجموعة من الحدود بهدف تركيز جهودنا داخلها وعدم الخروج منها وتتمثل هذه الحدود في:

أ- الحدود المكانية: تم إجراء هذه الدراسة على مستوى الاقتصادين الاقتصاد الوطني الجزائري والاقتصاد السعودي.

ب- الحدود الزمانية: لقد تم تحديد فترة الدراسة على مدى عشر سنوات (2002-2011) نظرا لارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية في هذه الفترة خاصة في بداية الألفية الثالثة في كلا البلدين الجزائر والسعودية.

8. منهج الباحث:

من أجل الإجابة على إشكالية بحثنا واختبار صحة الفرضيات، قمنا باستخدام المنهج الوصفي عند الحديث عن الجوانب النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر ووصف واقعه في كل من الجزائر والسعودية وكذا دور الاستثمارات الأجنبية في تنمية سوق الغاز الطبيعي في البلدين.

9. أدوات البحث:

استعنا في بحثنا بعدة أدوات في شكلها الورقي والالكتروني إذ استعملنا مجموعة من الكتب والتقارير الصادرة عن الهيئات الرسمية، المقالات المنشورة في المجلات والدوريات حول الموضوع، مجموعة من أعمال الملتقيات والمنتديات إلى جانب الأبحاث الأكاديمية السابقة بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية من جداول وأشكال بيانية.

10. صعوبات البحث:

واجهنا أثناء إعداد البحث عدة صعوبات أهمها:

أ- قلة المراجع وغياب الإحصائيات المتعلقة بالدول الغربية خاصة الدول محل الدراسة (الجزائر والسعودية).

ب- هناك تضارب في الإحصائيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والسعودية ما يجعلها تدخل حيز عدم الدقة هذا ما صعب عملية اختيار الإحصائيات الموجودة في التقارير والمجلات.

ج-واجهتنا صعوبات في تحديد آخر تطورات سوق الغاز الطبيعي في كل من الجزائر والسعودية كون أن الحكومات تصدر كل يوم سياسات وتطورات جديدة.

11. هيكل البحث:

من أجل معالجة إشكالية بحثنا وبناءا على الفرضيات التي صغناها ارتأينا تقسيم البحث إلى أربعة فصول هي :

أ- الفصل الأول: جاء تحت عنوان " ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على مختلف المتغيرات الاقتصادية " حيث تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول المفاهيم الأساسية للاستثمار الأجنبي وكذا النظريات المفسرة بالإضافة إلى أشكاله المختلفة، أما المبحث الثاني فقد تضمن دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في حين تم التطرق في المبحث الثالث إلى تأثيراته على مختلف المتغيرات الاقتصادية.

ب- الفصل الثاني: جاء تحت عنوان " واقع ومعوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر والسعودية " في المبحث الأول تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ليتم بعد ذلك في المبحث الثاني إلى

تحليل واقع للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة السعودية، أما المبحث الثالث فقد تضمن عوائق الاستثمار الأجنبي في كل من الجزائر والسعودية.

ج- **الفصل الثالث:** جاء هذا الفصل تحت عنوان "النشاطات الأساسية لاستغلال الغاز الطبيعي في كل من الجزائر والسعودية " حيث تناولنا في المبحث الأول عموميات حول الغاز الطبيعي أما المبحث الثاني فقد خصصناه لدراسة مكانة الغاز الطبيعي في قطاع المحروقات الجزائري في حين تم التطرق في المبحث الثالث إلى الأهمية الاقتصادية للغاز السعودي.

د- **الفصل الرابع:** وهو الجزء المهم والتطبيقي للدراسة جاء تحت عنوان " مقارنة مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية على صناعة الغاز الطبيعي في كل من الجزائر والسعودية (2002-2011) " وقد تم تقسيمه أيضا إلى ثلاث مباحث حيث تضمن المبحث الأول تطور صناعة والبيتروكيماويات في الجزائر والسعودية أما المبحث الثاني فقد خصصناه لدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على صناعة الغاز الطبيعي في الجزائر والسعودية، في حين تطرقنا في المبحث الثالث إلى دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل مشاريع الغاز الطبيعي في الجزائر والسعودية.

ه- **الخاتمة:** وفيها تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والاقتراحات فضلا عن آفاق الدراسة.

الفصل الاول

تمهيد

تتسم البيئة الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبيـــة بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقل التكنولوجيا وتحسين المهارات والخبرات الإدارية وتحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير والتسويق،كما أنه يمثل أحد الميكانيزمات الرئيسية التي تؤثر تأثيرا حقيقيا على مسار العلاقات الاقتصـــادية والسياسية على المستوى الدولي هذا من جهة، ومن جهة أخرى لكونه يلعب دورا هاما في صياغة المبادئ التي يرتكز عليها النظام العالمي.

ومن بين الخصوصيات الأخرى التي تخصه، نجد الأشكال التي يتدفّق من خلالها الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تختلف بكل وضوح عن تلك المتعلّقة بالتدويل والتعاون الدولي أي الأشكال التي يجري من خلالها الاستثمار غير المباشر، مع الإشارة إلى أنّ الأشكال المختلفة التي يتّخذها الاستثمار الأجنبي المباشر تتباين بشأنها اختيارات ومفاضلة الدول المضيفة وحتى الشركات الأجنبية فيما بينها وذلك لعوامل واعتبارات عديدة.

إلى جانب هذا، فإن للاستثمـــار الأجنبي المباشر دوافع مختلفة تدفع بالدول المضيفة إلى اجتذابه لتحقيق مختلف الأغراض التي تخصّ تنميتها عموما، إلى جانب أنه يدفع الشركات الأجنبية بما فيها الشركات متعددة الجنسيات لتجسيده لاعتبارات تخصها كما أن تحقيق هذا الاستثمـــار مرهون أساسا بمدى توافر مجموعة من المحدّدات التي تتحكّم في تدفقاته الواردة والصادرة سواء من حيث الحجم أو التوجّه القطاعي والجغرافي.

وفي هذا السياق سنعمل على تسليط الضوء على النقاط الأساسية التالية:

- ✓ ماهية الاستثمـــار الأجنبي المباشر.
- ✓ دوافع و محددات الاستثمـــار الأجنبي المباشر.
- ✓ آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف المتغيرات الاقتصادية.

المبحث الأول:ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

في علم الاقتصاد هناك ظواهر اقتصادية تمتاز بدقّة تعاريفها وبساطتها، وهذا لا ينطبق على ظواهر اقتصادية أخرى التي تمتاز في حقيقة الأمر بالتعقّد وكذلك بالصعوبة في تحديد جوانبها والتعريف لها، ومن الأمثلة على ذلك نجد الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره ظاهرة اقتصادية معقّدة الجوانب، حيث أن الاقتصاديين والمختصين في هذا المجال صادفتهم مشكلة تحديد أبعاده وجوانبه نظرا لتعقيداتها الناتجة عن اختلاف المعايير المحاسبية والقانونية وكذلك الإحصائية بشأنها.

المطلب الأول: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الاختلاف في النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وتعدد أشكاله، دليل على الصعوبة التي واجهناها في تحديد مفهومه، ونظرا للتأثير المزدوج لهذه الظاهرة الاقتصادية على الدولة الأم والدولة المضيفة، فإن العديد من المدارس تناولت هذا الموضوع وكل مدرسة كان لها تفسيرا، يتماشى والفرضيات التي تقوم عليها.

- **التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر.**
- **التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر.**

الفرع الأول: التفسير التقليدي.

لقد تعددت النظريات التي تناولت التفسير التقليدي للاستثمار الأجنبي المباشر، وسنقوم بعرض أهم هذه النظريات، والمتمثلة في النظرية الكلاسيكية، نظرية رأس المال ونظرية أخطار التبادل.

أولا: النظرية الكلاسيكية.

ينطلق العديد من المفكرين الاقتصاديين الكلاسيك في تحليلهم للاستثمار الأجنبي المباشر من المنافسة التامة السوق الكاملة، لا وجود لتدخل الدولة ولا وجود لعرقلة الحدود الجغرافية ضد حركة رأس المال وعناصر الإنتاج.[1]

ونجد أن الكلاسيك يفترضون أن منافع الاستثمار الأجنبي المباشر تعود على الشركات متعددة الجنسيات،[2] فهم يعتبرون أن الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن مباراة من طرف واحد والفائز فيها هو الشركات متعددة الجنسيات وليست الدول المضيفة.

---

[1] جيل برتان ، الاستثمار الدولي ، ترجمة على مقلد وعلي زيعور، منشورات عويدات، لبنان ، 1981 ص 7.

[2] عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003، ص 411.

و يستند الكلاسيك في وجهة نظرهم هذه إلى عدد من المبررات يمكن تلخيصها كالأتي[1]:

أ- تحويل قدر كبير من الأرباح المحققة من طرف الشركات متعددة الجنسيات إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدولة المضيفة.

ب- قيام الشركات متعددة الجنسيات بتحويل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية في الدول المضيفة.

ج- التأثير على سيادة الدولة المضيفة و استقلاليتها من خلال :

- اعتماد التقدم التكنولوجي في الدولة المضيفة على الدولة الأجنبية.
- خلق التبعية الاقتصادية.
- خلق التبعية السياسية .

د- تركيز معظم الاستثمارات الخاصة بالشركات متعددة الجنسيات في الصناعات الإستراتيجية بدرجة أكبر من التحويلية أو غيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى قد يزيد من الشعور بالنوايا الاستغلالية لهذه الشركات .

ثانيا: نظرية رأس المال.

تعتمد هذه النظرية في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على عامل واحد من عوامل الإنتاج والمتمثل في رأس المال النقدي، إذ أن الأولوية في انشغالات هذه النظرية هي البحث عن كيفية تحقيق أكبر مردودية ممكنة لرأس المال النقدي، فنجد أن المؤسسة لا تتوقف عن الاستثمار إلا عندما يتساوى الربح المحقق مع التكلفة الحدية، وعلى الصعيد الدولي تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل الدول ذات المردودية الضعيفة نحو الدول التي تتميز بمردودية قوية لرأس المال، وفي هذا الإطار هناك العديد من الباحثين الاقتصاديين الذين قاموا بأبحاث في هذا الموضوع ويمكن تقسيمهم إلى فئتين :

- **الفئة الأولى:** ترى هذه الفئة أن كل القرارات المتعلقة بعملية الاستثمار والصادرة من المؤسسة تكون مرتبطة بمعدل نمو الأسواق، بمعنى أن تطور الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقف على مدى نمو الأسواق، وهذا الأخير أوليت له أهمية كبيرة مقارنة بمعدل الربح.
- **الفئة الثانية :** ترى هذه الفئة أن هناك عملية إحلال بين المستثمرين المحليين والأجانب بغض النظر عن الحدود الجغرافية، حيث أن عملية الإحلال هذه ترتكز أساسا على ميكانيزمات التمويل، مما يدفع إلى خلق منافسة قوية بين

[1] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1989، ص 32.

المستثمرين المحليين والأجانب، وترى هذه الفئة كذلك أن قرارات الاستثمار المباشر الصادرة عن المؤسسة تكون مرتبطة بكل من معدل نمو السوق ومعدل الربح.

وهذا ما أكده" Bonnin- Bernard "في قوله :**"إن قرار الاستثمار يتعلق بمعدل نمو الأسواق ومعدل الربح".**[1]

ثالثا: نظرية أخطار التبادل .

يعتبر معدل التبادل هو المحرك الأساسي لعجلة الاستثمار الأجنبي المباشر، حسب ما أكد عليه الكثير من أصحاب هذه النظرية، ومن بينهم (R.Z-ALIBER)، الذي يرى أن هذا المحرك يعد بمثابة العامل الأساسي الذي يستخدم في تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا باعتبار أن التوقعات المتعلقة بمحتوى التبادلات تبقى غير أكيدة مع مراعاة وجود مناطق نقدية مختلفة في العالم، فالشركات التي تقيم بالمناطق ذات العملة القوية تقوم باستعمال إمكانياتها المالية للاستثمار في مناطق تمتاز بعملة ضعيفة، ونأخذ على سبيل المثال الاستثمارات الأمريكية في بعض البلدان الأوروبية ذات العملة الضعيفة، مما يجعل المؤسسة تأخذ بعين الاعتبار معدل التبادل وكل الأخطار التي تنجم عن تغيراته قبل أن تتخذ أي قرار يتعلق باستثماراتها في الخارج[2].

الفرع الثاني: التفسير الحديث.

إن التفسير الحديث للاستثمار الأجنبي المباشر اختلف عن التفسير التقليدي، وسنقوم في هذا الإطار بالتطرق إلى أهم النظريات التي تناولت هذا الموضوع والمتمثلة في: نظرية نظام الاقتصاد العالمي، نظرية دورة حياة المنتوج وأخيرا نظرية نموذج احتكار القلة الدولي.

أولا: نظرية نظام الاقتصاد العالمي.

يعتبر(Charles-A-Michalet) من رواد هذه النظرية، والتي تربط تصدير رؤوس الأموال بالتركيز الاقتصادي، فحسب رأيه تعتبر المؤسسات متعددة الجنسيات مؤسسات وطنية ذات إمكانيات كبيرة انبثقت من القطاع المركز.

وتقوم هذه المؤسسات بتوسيع نشاطها في الخارج لسببين رئيسين :

أ- على مستوى مخطط الإنتاج، تحاول المؤسسات متعددة الجنسيات جلب المنفعة من خلال الفوارق الموجودة في تكاليف الإنتاج من بلد لآخر، وخاصة تلك التكاليف المتعلقة بالأجور.

[1] Bernard Bonnin, L'entreprise multinationale et L'état, (édition études vivantes, France, 1984), P86.
[2] Pierre Jacqumot, La Firme multinationale, Une introduction économique, Economica, France, 1990,P 97.

ب- على مستوى المخطط التسويقي، تحاول المؤسسات متعددة الجنسيات احتياز مختلف التعريفات المفروضة من طرف الدول الأخرى، وكذا من أجل تقليص تكاليف النقل، واستغلال أحسن مكان من أجل مجابهة المنافسين المحليين أو الأجانب.

ونجد أن الفوارق في الأجور لها جانب مهم للمؤسسات التي تستثمر في الخارج، ولكن يبقى هدفها الأساسي هو البحث عن أكبر حصة ممكنة من المشاريع الاستثمارية.[1]

ثانيا: نظرية دورة حياة المنتوج .

حسب (Vernon-Raymond) فإن حياة المنتوج تمر بثلاث مراحل، تتمثل في مرحلة ميلاد منتوج جديد، مرحلة النضج، وأخيرا مرحلة المنتوج العادي.

فعملية إنشاء منتوج جديد تستلزم تخصيص نفقات البحث والتطوير، وكذا توفير الموارد البشرية المؤهلة. إلى جانب ذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار تكاليف هذه العملية، كما يجب أن يطرح المنتوج لأول مرة في الدول الأكثر تطورا (السوق المحلي)، وفي إطار هذه المرحلة نجد أن عملية خلق منتوج جديد وطرحه في السوق تكون في الدول التي تتميز بشروط تكاليف وطلب يسمحان بذلك، لهذه الأسباب فإن المنتوج الجديد يصنع إلى جوار السوق النهائي ويبقى مستقرا في الدول التي طرح فيها لأول مرة.

وبعد عرض هذا المنتوج في السوق المحلي سوف يعرف تحسنا، وهذا بفضل المعلومات التي يقدمها السوق، لينتقل تدريجيا إلى مرحلة النضج، وفي هذه المرحلة يمكن للمؤسسة أن تقوم بعرضه في الأسواق الأجنبية وأثناء مرحلة النضج نجد أن المؤسسة تتمكن من تخفيض التكاليف المتعلقة بالمنتوج، وبالتالي سوف يزداد الطلب عليه، إلى جانب ذلك فإن امتياز هذا المنتوج بتكنولوجيا عالية عامل مهم في نقله إلى الأسواق الأجنبية، ولما تفقد المؤسسات احتكارها التكنولوجي، ينتقل المنتوج إلى مرحلة المنتوج العادي، والذي يتميز بالمعرفة الدقيقة لإجراءات التصنيع، إلى جانب التحكم الكلي في شروط البيع والتسويق من طرف المؤسسات الأخرى.

وفي هذا الإطار نجد أن إنتاجية السلعة تنتقل إلى المنطقة التي تعطيها مستوى أكبر من الفعالية الاقتصادية وهكذا، فإن عملية تصنيع المنتوج تتطلب نقله إلى دول أقل تطورا، أين تكون تكلفة اليد العاملة منخفضة، وهذا ما يفسر قيام الاستثمار الأجنبي المباشر .

[1] Jean Pierre Bibeau, Introduction à l'économie internationale, ED Casablanca, Paris, 1997, pp199 , 200.

ثالثا: نظرية نموذج احتكار القلة لدولي.

بالنسبة للاقتصادي الكندي (Hymer-Stephen) فإن المؤسسات متعددة الجنسيات تتواجد في الصناعات المركزة، والأسواق التي تتميز باحتكار القلة، وأن هذه المؤسسات تمتلك ميزة تكنولوجية تنظيمية أو غيرها ففي الصناعات حيث تكون التكنولوجيا أكثر تعقيدا، وحيث تكون الحواجز الناجمة عن اقتصاديات الحجم معتبرة نجد تواجد أغلبية الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

فالمؤسسات متعددة الجنسيات تقوم بتنظيم العالم آخذة تنظيمها الداخلي الخاص كنموذج لذلك، وانطلاقا من هذا التوجه، عمل (Hymer) على محاولة تبيين أن العالم منظم على شاكلة النموذج المذكور، و للمقاربة استند إلى نظرية أمريكية للتنظيم (نظرية Chandler)، والتي تتعلق بسيرورة وتطور الهياكل التنظيمية للمؤسسات.

وحسب هذه النظرية، يوجد في المؤسسات الكبرى، الوطنية منها ومتعددة الجنسيات ثلاث مستويات للسلطة:

أ- المستوى الأول وفيه يصاغ المخطط العام للمؤسسة وتحدد التوجهات الكبرى.

ب- المستوى الثاني الخاص بالإدارة الوسيطية، وهو مكلف بالربط بين نشاطات المستوى الثالث.

ج- المستوى الثالث وهو أدنى هذه المستويات، يتكون من جملة المهام التنفيذية، ويتعلق الأمر بالتنظيم اليومي في إطار الإعداد لمخطط الإنتاج.

المطلب الثاني: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وخصائصه.

إن الحديث عن الاستثمار الأجنبي المباشر لا ينقطع بتاتا كونه ظاهرة اقتصادية أساسية نالت ومازالت تنال القدر الكافي من اهتمامات الاقتصاديين، لذا فقد اختلفت البحوث والدراسات ومحاولات تقصي جوانبه المختلفة هذا ما انجر عليه اختلاف هؤلاء في تحديد تعريف محدد له، وسنشير في هذا الجزء إلى مختلف التعاريف على سبيل الذكر وليس على سبيل الحصر وكذا الخصائص التي تميز هذا النوع من الاستثمارات.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

بداية سنعرض بعض التعاريف للاقتصاديين فمنهم من يرى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الذي:**"ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة**

والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة التقنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة".[1]

وفي تعريف آخر هو: **"مجموعة الموارد النقدية أو العينية التي تأتي بها مؤسسة عن طريق مستثمر خاص أجنبي، يشارك مباشرة في نشاط هذه المؤسسة ويكون الهدف من ذلك تحقيق أرباح مستقرة".**[2]

يتبين من خلال هذا التعريف إذن، أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتجسّد ميدانيا عند قيام مؤسسة محلية في دولة مضيفة باجتذاب المستثمر الأجنبي مهما كانت صفته، طبيعية أو معنوية، تابع للقطاع الخاص أو العام، من خلال استثمار يتخّذ إما الشكل النقدي أو الشكل العيني مع أن هذا الأخير يسمح له بإدارة هذا الاستثمار.

وتأكيدا لذلك، عرف كذلك الاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي: **" ويقصد بالاستثمار الوافد المباشر السماح للمستثمرين من خارج الدولة لتملّك أصول ثابتة ومتغيرة بغرض التوظيف الاقتصادي في المشروعات المختلفة، أي بمعنى آخر تأسيس شركات أو دخول شركاء في شركات لتحقيق عددا من الأهداف الاقتصادية المختلفة".**[3]

ويعرف أيضا:**"شراء الشخص الاقتصادي الأجنبي للأموال الإنتاجية الإضافية من غيره، وتوظيفها من قبل الشخص ذاته من أجل الحصول على منفعة أو ربح".**[4]

كما يعرف أيضا على أنه **" قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات".**[5]

أما بالنسبة لمختلف الهيئات الدولية فقد لخص تعريف صندوق النقد الدولي، الذي يعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر نوع من الاستثمارات الدولية، **" وهو يعكس هدف حصول كيان(عون اقتصادي) في اقتصاد ما على مصلحة دائمة بمؤسسة مقيمة في اقتصاد وطني آخر، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر الأجنبي المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة".**[6]

---

[1] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[2] كمال عليوش قربوع، قانون الاستثمار في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 1999، ص 2.

[3] فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص24.

[4] عبد الله عبد المجيد المالكي، استراتيجيات تشجيع الاستثمار في الأردن ، عمان، الأردن، 1994، ص 12.

[5] الأستاذ حسان حضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، العدد 32، سنة 2004، عنوان الموقع: http://www.arabapi.Org/develop.Htm. تاريخ التحميل : 19/ 06/ 2012 .

[6] عبد المجيد قـــدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 251.

أما بالنسبة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (O.C.D.E) فإنها تتبنى تعريفين للاستثمار الأجنبي المباشر:

أ- التعريف الأول: يعتبر أنه تحرير حركات رؤوس الأموال الدولية، حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار القائم على نظرة تحقيق علاقات تعطي إمكانية تطبيق فعلي على تسيير المؤسسة بواسطة :

- إنشاء أو توسيع مؤسسة، ملحقة، فرع.
- المساهمة في مؤسسة جديدة أو قائمة من قبل.

ونشير إلى أن طبيعة القرض في هذه الحالة يكون طويل المدى (5 سنوات أو أكثر).

ب- أما التعريف الثاني: الذي تتبناه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ،فإنه يقوم على أهداف إحصائية لأن عملية قياس حركة الاستثمارات المباشرة لا يمكن أن تكون بدون توحيد التعاريف المستعملة من طرف الدول الأصلية والدول المضيفة، لذلك فإن المنظمة قامت بعدة إجراءات للوصول إلى وضع تعريف واحد مرجعي للدول الأعضاء، ويتمثل هذا التعريف في " أن كل شخص طبيعي، كل مؤسسة عمومية أو خاصة كل حكومة،كل مجموعة من الأشخاص الطبيعيين الذين لهم علاقة تربطهم ببعضهم البعض، كل مجموعة من المؤسسات لديها الشخصية المعنوية و المرتبطة فيما بينها، تعتبر مستثمرا أجنبيا إذا كان لديها مؤسسة للاستثمار المباشر، و يعني كذلك فرع أو شركة تابعة تقوم بعمليات استثمارية في بلد غير بلد إقامة المستثمر الأجنبي".[1]

وقد عرف المحاسبون المكلفون بميزان المدفوعات الأمريكي الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه **"كل التدفقات المالية إلى مؤسسة أجنبية، أو كل حيازة جديدة لجزء من الملكية في مؤسسة أجنبية، على شرط أن المقيمين في البلد المستثمر(عادة مؤسسات) تكون لهم حصة هامة من ملكية هذه المؤسسة،قيمة هذه الملكية تختلف من دولة إلى أخرى، ففي الولايات المتحدة الأمريكية نجد أن الحيازة على 10% في مؤسسة ما من طرف المستثمر الأجنبي تكفي للتعريف الرسمي للاستثمار الأجنبي المباشر"**[2]

بعد عرضنا لبعض تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكننا الوقوف على أنه كل من تعريف صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يتفقان على أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل خارج حدود البلد الأصلي يعطي صاحبه حق المشاركة في إدارة المشروع، أما بالنسبة إلى المحاسبين المكلفين بميزان المدفوعات الأمريكي فإنهم يركزون على نسبة المساهمة أو الملكية في المشروع الاستثماري و التي تقدر ب10% على الأقل.

[1] O.C.D.E, définitions des références détallé des investissements internationaux, Paris, 1983, P14
[2] Peter H Linder et Thomasa Pugel, économie internationale, 10e édition, Economica, Paris, 1996, P822

أما من جانبنا فسنحاول تحديد تعريف عام للاستثمار المباشر الأجنبي على أنه: **" هو ذلك الاستثمار الذي يتّخذ عدّة أشكال، يجريه مستثمر أجنبي ومن ثم يديره ويشرف عليه بشكل مستقل أو بشكل مشارك وهذا المستثمر يكون إما عام أو خاص، طبيعي أو معنوي في بلد أجنبي غير البلد الذي يقيم فيه بغرض تحقيق أهداف مختلفة أهمها تحقيق الربح ".**

الفرع الثاني: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال التمويل الخارجي، يشترك مع مصادر التمويل الأخرى في ملأ الفجوة الادخارية، وفجوة الصرف الأجنبي، إلا أن للاستثمار الأجنبي المباشر خصائص أخرى تميزه عن غيره من التدفقات الرأسمالية تم استنتاجها من خلال التعاريف السابقة، وفيما يلي أهم هذه الخصائص:

أ- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.[1]

ب- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ[2]. يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير ، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح ، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة[3].

إن القائم بالاستثمار الأجنبي المباشر مسؤول عن نتائج المؤسسة المعنية بهذا الاستثمار بما فيها الخسائر فهو إذن يتحملها ، وذلك نظرا للصلاحيات المخولة له والمتمثلة في حق الرقابة والتسيير.

ج- يكون الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات الاقتصادية بما فيها التجارة والخدمات.

د- يكون الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف مستثمر أجنبي يقوم بشراء جزء من أو كامل المؤسسة أو يقوم بإنشاء أو تطوير فرع أو خلق شركة جديدة.

---

[1] - دراز حامد عبد المجيد، السياسات المالية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003/2002 ،ص214.

[2] قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، مرجع سابق، ص ص 253 – 254.

[3]- الموسوي ضياء مجيد ، العولمة واقتصاد السوق الحرة، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003 ، ص 129

ه- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار ، بينما لا يوجد ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه[1].الاستثمار الأجنبي المباشر أحد مظاهر العلاقات الاقتصادية التي تحققها الدولة مع باقي الدول الأخرى.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد سبق و أن ذكرنا عند تحديدنا لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر أن ملكية المشروع يمكن أن تكـــون جزئية أو مطلقة، ومن هذا المنطلق يمكننا تقسيم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى :

- استثمارات مشتركة.
- استثمارات مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي.

الفرع الأول: الاستثمار المشترك .

يعتبر الاستثمار المشترك بمثابة مشروع يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر، من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على حصة رأس المال فقط، بل تمتد أيضا إلى إدارة المشروع.

ومن خلال هذا المفهوم يمكن القول بأن هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ينطـــوي علـــى الجوانب التالية

أ- اتفاق طويل الأجل بين طرفين استثماريين، أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل حدود دولة الطرف المضيف.

ب- يمكن للطرف الوطني أن يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص.

ج- قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة استثمار مشترك .

د- المشاركة في مشروع الاستثمار لا تقتصر على تقديم حصة في رأس المال فقط ، وإنما قد تكون من خلال تقديم الخبرة، العمل أو التكنولوجيا بصفة عامة.

---

[1]- المهران حسن ، الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية ، في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، القاهرة ، معهد التخطيط القومي ، المجلد الثامن ، العدد الأول ، يوليو 2000 ، ص07

وتجدر الإشارة أنه في كل حالة من الحالات السابقة، لا بد أن يكون لكل طرف من أطراف الاستثمار حق المشاركة في إدارة المشروع[1].

وفي الواقع نجد أن الدول النامية قد لجأت إلى إنشاء هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، نظرا لكونه وسيلة مراقبة على المؤسسة متعددة الجنسيات التي تعمل في إقليمها، حيث لوحظ ميدانيا الخطر الذي قد ينجم عن المستثمر الأجنبي عندما يمتلك أكبر قدر من رأس المال، فمثلا نجد أن الدول الاشتراكية سابقا كانت تسمح بشكل وحيد من أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر بمساهمة أجنبية لا تتعدى 49 % من قيمة المشروع.

الفرع الثاني:الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي:

يعتبر هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أكثر تفضيلا من طرف الشركات متعددة الجنسيات، وتجدر الإشارة هنا إلى أن اكتساب الحيازة لا يتحقق إلا بعد الوصول إلى حد حق المراقبة (بلوغ عتبة الملكية)[1].

إن تفضيل الشركات متعددة الجنسيات لهذا النوع من الاستثمارات الأجنبية المباشرة يقابله في الواقع تردد ، بل الرفض في بعض الأحيان، من طرف الدول النامية المضيفة، إذ أنها لا تقبل بالترخيص الكامل لملكية المشروع الاستثماري، بسبب خوفها من التبعية الاقتصادية وما يترتب عليها من آثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، إلى جانب الحذر من احتمالات الوقوع في حالة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواقها.

ومع افتراض قبول هذه الأسباب (المذكورة سابقا)، فإن هناك بعض الدول النامية في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وحتى في إفريقيا تمنح فرصا للـــشركات متعددة الجنسيات بالتملك المطلق للمشروع الاستثماري، كوسيلة تمكنها من جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكثير من مجالات النشاط الاقتصادي.

إن حالة التردد والخوف لدى الدول النامية الأخرى لم تؤيد لحد الآن بدلائل علمية وعملية بشأن الآثار السياسية والاقتصادية السلبية الناجـــمة عن ترخيص الـــملكية الـــمطلقة الـــمتعلقة بالـــمشروع الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات، وإنـــما درجة تحكم الدولة الـــمضيفة فـــي وضع عدد من الضوابط والنظم والتوجيه الجيد للاستثمارات الأجـــنبية مهما كـــان نـــوعها، هـــو الذي بإمكانه الـــتخفيف من حـــدة الآثار الـــسلبية بالإضافة إلـــى تعظيم العوائد الـــمتوقعة لهذه الدول من وراء الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويـــجدر الـــذكر أن زيـــادة حدة الـــمنافسة بين الدول النامية وحتى الدول الـــمتقدمة صناعيا لجذب الاستثمارات الأجنبية الـــمباشرة أدى بالـــكثير من حكومـــات الـــدول النامية إلى الترخيص للشركات متعددة الجنسيات بالـــتملك الـــمطلق

[1] عبد السلام أبو قحف ، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة ، مصر ، 1989 ،ص ص 34-35.

[1] Denis Tersen et Jean Luc Bricaut. L.investissement international.(Edition Armand colin .paris.1996), p 8

للمشروعات الاستثمارية، كوسيلة لتحفيز تدفق الاستثمارات وجذب المستثمرين الأجانب، وهذا بعدما تشابهت الكثير من الدول النامية في طبيعة الامتيازات والتسهيلات التي تقدمها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

المبحث الثاني: دوافع ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر وتقييمه.

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا هاما في العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث يؤثر على التدفقات الدولية لرأس المال، والمهارات والتكنولوجيا وفنون الإدارة الحديثة، ولا زال حوار القبول أو الرفض قائما حول الاستثمار الأجنبي المباشر من النواحي الاقتصادية والسياسية وحتى نفسر هذا الرفض أو القبول بطريقة جيدة يجب أن نتطرق إلى دوافع البلد المضيف والمستثمر الأجنبي في الاتجاه نحو الاستثمار الأجنبي المباشر، إن قرار الاستثمار في أي دولة ما، لا يعود لصاحب المشروع وحده ولا إلى الدولة المضيفة وحدها وإنما يخضع لمجموعة من المحددات وتكتنفه مجموعة من العوائق لذلك تسعى الدول المضيفة إلى منح مجموعة من المحفزات والضمانات التي تساعد على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد حظيت دوافع لجوء المستثمر لتجسيد الاستثمار الأجنبي المباشر واجتذابه من طرف أي دولة ما باهتمام بالغ ومتزايد من طرف الاقتصاديين، الخبراء ورجال الأعمال، وقد نجم عن ذلك تباين واضح في النتائج حول هذه الدوافع من مختلف الدراسات والأبحاث التي أجريت في هذا الميدان.

فهذه الدوافع يمكن اعتبارها بمثابة أهداف كامنة وراء القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر أو اجتذابه بمعنى آخر أن هذه الدوافع - الأهداف- هي متباينة بين تلك التي يطمح المستثمر إلى تحقيقها، وتلك التي يطمح إليها البلد المضيف، وعليه في هذا السياق سنبلور ما يلي:

أ- الدوافع الكامنة وراء القيام بالاستثمار المباشر الأجنبي.

ب- الدوافع الكامنة وراء اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي.

[1] عبد السلام أبو قحف، السياسات والأشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، مرجع سابق ، ص35.

الفرع الأول: دوافع المستثمر الأجنبي.

بصفة مبدئية الحديث عن دوافع المستثمر الأجنبي يجرنا في الحقيقة إلى التساؤل عن الدوافع التي تكمن وراء هذا الأخير بشكل عام، وعن تلك التي تدفعه للاستثمار المباشر في الدول النامية.

أولا: فيما يتعلق بالمسألة الأولى أي دوافع لجوء المستثمر الأجنبي لتجسيد الاستثمار خارج الدولة الأصلية فقد فسّرها بعض المفكرين والاقتصاديين على أنّها إستراتيجيات الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن بين هؤلاء نجد شارل ألبرت -CHARLES-ALBERT- ، الذي تحدث عن ثلاثة إستراتيجيات من وراء الاستثمار خارج البلد الأصل وهي التي يجب تمييزها وفق ما يلي:[1]

أ- الإستراتيجية المعتمدة لاختراق مختلف مواقع الموارد الطبيعية المتنوعة، ومن ثم فإن الاستثمار وفق هذه الإستراتيجية هو الذي يرتكز على قاعدة إنتاج واستغلال المواد الأولية.

ب- الإستراتيجية المعتمدة لغرض اختراق الأسواق والتي بموجبها يندفع المستثمر الأجنبي للإنتاج والتسويق ضمن حدودها.

ج- الإستراتيجية الأخيرة التي تتضمن هدف التقليل من التكاليف أين نجد الاستثمار المحقّق وفق ذلك يستهدف من ورائه تحقيق كفاءة عالية على جانب تحقيق الميزات بالمقارنة.

بالموازاة نؤكّد هنا على حقيقة جوهرية، تكمن في أنّ هناك العديد من الدراسات التي دعّمت ما أكّده شارل ألبرت، حيث أجريت هذه الأخيرة في هذا السياق وكان من نتائجها أن هناك أربعة دوافع أساسية ترتكز عليها إستراتيجية الشركات متعدّدة الجنسيات للاستثمار في الخارج والتي يمكن الإشارة إليها بإيجاز جوهري:

أ- الدافع الأول: ويكمن في الاختراق الجاد والكبير للأسواق العالمية، فهو الدافع الأول الذي يجعل من الشركات متعدّدة الجنسيات تقرّر تفضيل التدويل بدلا من التصدير.

وهذا مرهون عامة بالنقائض المميّزة للأسواق المراد اختراقها، المؤسسة تندفع لإنشاء فروع الإنتاج في الخارج، وذلك لاستخدام موارد غير مصدرة أو لتحويل (المواد الأولية، واستغلال اليد العاملة الرخيصة[2] وبالتالي التقليل قدر الإمكان من التكاليف إلى جانب السعي للاستفادة مما يتوفر في بعض الدول من مراكز البحث المتطورة والمهارات العالمية والكفاءة بغية تحسين المنتجات وتطويرها لتلبية رغبات واحتياجات المستهلكين وتطلعاتهم، وذلك على المستويات المختلفة المحلية، الإقليمية ، الدولية.

1- Charles Albert –Michalet , "la séduction des nations ou comment attirer les investissement" éditions :economica , paris , p 48

2 Frédèrique –Sachwald , "les déterminants de la multinationalisation " Economie mondial ,cahiers français n° 269,p 57.

ب- الدافع الثاني: يكمن في تجنّب مختلف العوائق والحواجز المحتملة، والتي قد تعترض بشدة كل من حركات الاستثمار والتجارة ومن بينها الضرائب والرسوم المجحفة على الواردات، بغرض الحيلولة دون إغراق السوق ومن العوائق أيضا البيئة المعادية للاستيراد أو نظام "قواعد المنشأ" إلى جانب العراقيل الجمركية الأخرى.

ج- الدافع الثالث: دافع تحقيق ونيل فرص صناعية ممكنة في الأسواق العالمية، وفي هذا الصدد نؤكّد على أنّ هناك شركات على سبيل المثال تختص في صناعات ذات الاستخدام الأمثل للتقنية أو ذات التكاليف العالية في البحث والتطوير، حيث يمكن لهذه الأخيرة استغلال ذلك بحكم ما تتمتّع به من مزايا تقنية وإنتاجية وتسويقية في هذه الأسواق، وهذا ما يقضي بضرورة الاستثمار المباشر في هذه الأسواق العالمية.

د- الدافع الرابع: أما الدافع الأخير فيكمن في اندفاع الشركات بشكل ضروري نحو إتباع أساليب وسياسات الشركات المنافسة ذلك بسبب وجود ما يسمى "احتكار القلة" ،هذا الأخير هو عامل من عوامل التدويل بحيث يدفع بهذه الشركات إلى المنافسة الحادة فيما بينها مما يحتم عليها استخدام مختلف الأساليب منها على سبيل المثال، القيام بالبحث والتطوير لأجل الابتكار، تكثيف الإشهار وكل هذا يدخل في نطاق محاولة الاستيلاء على أكبر حصة في الأسواق العالمية.

ثانيا: فيما يتعلق بالمسألة الثانية حول دوافع المستثمر الأجنبي الكامنة وراء الاستثمار المباشر في الدول النامية فيمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- الدافع الأول: وهو دافع تاريخي وسياسي، حيث نسجّل هنا أن معظم الدول النامية كانت تشكّل قبل وقتنا هذا وإلى حدّ بعيد مناطق نفوذ الدول الاستعمارية الكبرى، حيث كانت هذه الدول النامية إما تحت الاستعمار التام، الانتداب أو الحماية مما سمح لتلك الدول الاستعمارية الكبرى وهي معظمها من الدول الرأسمالية المتقدمة من إدماج اقتصاديات تلك الدول المستعمرة ضمن اقتصادياتها تحت أسلوب: **"الاقتصاد التابع والمكمل"** إلى جانب قيام شركاتها باستغلال الموارد الطبيعية والبشرية، بعد تهيئتها للمناخ الملائم لتحقيق ذلك.

ب- الدافع الثاني: وهو الذي يتعلّق بأسواق الدول النامية الواعدة، حيث نسجل هنا أن هذه الأسواق خاصة في ظل انكشافها للعالم، تستجيب لكل ما يتم عرضه من السلع والخدمات المحقّقة من قبل المستثمر الأجنبي الذي يستطيع تلبية الطلب المحلي من خلال الإنتاج مباشرة في تلك الأسواق في ظل ظروف تتّسم بغياب المنافسة وعدم مقدرة المؤسسة المحلية على المواجهة ومن ثم عجزها مقارنة بما يمتلكه المستثمر الأجنبي من الإمكانيات والمؤهلات.

ج- **الدافع الثالث:** منها ما تشكّل مصادر حقيقية للمواد الأولية من مناجم للحديد والصلب والفوسفات ومنابع البترول والغاز هذا ما يجعل بالضرورة المستثمر الأجنبي - الشركات العملاقة- يدرك على أنّها تمثل مواقع هامة للاستثمار عبر الاستثمار الإستخراجي والتحويلي ، وهذا ما ينطبق على الشركات البريطانية، أو شال الأمريكية هذا من جهة ومن جهة أخرى لغرض ضمان مصادر التموين بتلك المواد الأولية، وخاصة البترول والغاز وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أنّ بعض الدول الرأسمالية المتقدمة لجأت إلى حد التدخل العسكري بغرض استغلال منابع وآبار البترول والغاز وحمايتها لأجل ضمان التموين منها خدمة لمصالح الشركات الكبرى في هذا المجال.

د- **الدافع الرابع:** دافع الاستفادة من انخفاض تكاليف النقل، اليد العاملة الرخيصة إلى جانب التسهيلات الجمركية، هذا الدافع مثله مثل الدوافع السابقة يكرّس ثقة المستثمر الأجنبي أكثر ويشجّعه على الاستثمار في الدول المضيفة التي تتمتّع بتلك الميزات، بمعنى آخر الأمر الذي يجعل من المستثمر يستفيد منها إن هو حقا قرّر الاستثمار فيها.

ه- **الدافع الخامس:** الاستفادة من مختلف الحوافز والتسهيلات المقدمة والمنصوص عليها بموجب النصوص التشريعية المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر والتي تمّ تبنّيها من طرف الدول النامية، مع الإشارة إلى أنّ معظمها بما فيها الدول العربية لجأت في السنوات الأخيرة الماضية إلى تطبيق سياسة الباب المفتوح على العالم الخارجي من خلال تحرير التجارة الخارجية، مباشرة الحوار مع المنظمة العالمية للتجارة، تجسيد الإصلاحات الهيكلية والمالية، وتكثيف الجهود لأجل تحسين مناخ الاستثمار فيها، ولو أنه في ذات الوقت نسجل هناك مخاوف بعض الدول النامية التي مازالت سائدة والتي ترجمت في بعض مواقفها المعارضة بسبب ما يشكله الاستثمار الأجنبي المباشر من آثار سلبية على اقتصادياتها، والتنمية الموعودة.

و- بالإضافة إلى الدوافع السابقة يسعى المستثمر الأجنبي إلى تحقيق أهداف أخرى:[1]

دوافع أخرى كالتخلص من مخزون سلعي راكد.

- التخلص من التكنولوجيا القديمة.
- التغلب على البطالة المقنعة في الدولة الأم.
- اختيار منتجات جديدة واستخدام العملاء في البلد المضيف.
- التخلص من مخلفات الإنتاج في الدولة المضيفة.

[1] فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مرجع سابق، ص36.

الفرع الثاني: دوافع اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة:

في الواقع تعددت الدوافع الكامنة وراء الاستثمار الأجنبي المباشر المستقطب من طرف بعض الدول المضيفة ونؤكّد هنا على بعضها، كون أن البعض الآخر منها ربما ما زال يتردد على تخطي هذه الخطوة بسبب مخاوفه من الآثار السلبية لهذا النوع من الاستثمار هذا من جهة، ومن جهة أخرى الهيمنة الكامنة وراء انتشار الشركات متعددة الجنسيات.

وهذه الدوافع يمكن ترجمتها في تلك الأهداف التي تتخّذ الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتي تسعى لتحقيقها الدول المضيفة والتي تصب كلّها في مصب دفع وتيرة النمو إلى الأمام وخدمة التنمية الشاملة وإنعاش اقتصادياتها، ويمكن تلخيص هذه الدوافع وفق ما يلي:

أ- جعل المستثمر الأجنبي يساهم في إيجاد حل ممكن لمعالجة مشكلة البطالة المحلية التي تتخبط فيها هذه الأخيرة، أو تقليصها وذلك من خلال إقامة مشاريع استثمارية تكون قادرة على خلق مناصب شغل جديدة.

ب- اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الدول المضيفة لا يقتصر على دافع التخفيف من حدّة البطالة من خلال إقامة مشروعات كثيفة العمالة بل لجعل هذه الأخيرة متنوعة تمس صناعات جديدة وقطاعات مختلفة مثل السياحة، المصارف، التأمين.

ج- دافع الحصول على مستوى معين من التكنولوجيا ومختلف معارفها، بغية الاستفادة منها لإيجاد تكنولوجيا ذاتية من جهة ومن جهة أخرى لتحقيق تقدّم اقتصادي مستمر.

د- إلى جانب ذلك، قد يتجسد الدافع الرابع في أنّ اكتساب المهارات والمعارف التكنولوجية قد يؤدّي حتما إلى تحسين الوضع التنافسي لهذه الدول مقارنة بالدولة الأم.

ه- اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى جانب تلك الدوافع قد يكون بدافع- بحسب تفضيلها- إحلال الإنتاج المحلي للدول المضيفة محل الواردات هذا من جهة، ومن جهة أخرى بناء اقتصاد تصديري قوي يسمح بتنمية تجارتها الخارجية.

و- إلى جانب ذلك تتسارع الدول المضيفة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر بدافع أهميته والتي تتجلّى من خلال أنّه يعتبر بمثابة وسيلة تمويلية خارجية بديلة أكثر فاعلية مقارنة بالقروض الخارجية، ومنعش للاستثمار المحلي وتكملة للموارد المحلية.

ز- بالإضافة إلى الدوافع السابقة تسعى الدولة المضيفة إلى تحقيق أهداف أخرى:[1]

[1] فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مرجع سابق، ص36.

- تحقيق التقدم الاقتصادي.
- توفير الإدارة الحديثة والمتقدمة.
- توظيف عوامل الإنتاج المحلية.
- تحقيق نمو في الصادرات من خلال الشركات الوافدة.
- إنشاء صناعة حديثة ومتطورة.
- تنمية التجارة الخارجية.
- تحسين المركز التنافسي للدولة.

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن محدّدات الاستثمار الأجنبي المباشر بداية، تعني مجموعة من العوامل المتنوّعة التي تتحكّم وتؤثر بشكل بارز على توجّهات تدفقاته سواء الجغرافية أو القطاعية، إلى جانب قرارات تجسيده، وأيضا قرارات اختيار مواقعه، وهذا ما يعني بصورة واضحة أن هذه العوامل في حدّ ذاتها تكون مرتبطة بأطرافه المختلفة.

الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مختلف النظريات.

إن هناك عدة نظريات تفسر دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر ومن أهم النظريات:[1]

أولا:نظرية التحركات الدولية لرأس المال.

ثانيا:نظريات عدم كمال السوق ومنها مدخل المؤسسة الصناعية ونظرية دورة حياة المنتج.

ثالثا:نظرية الموقع.

أولا: نظرية التحركات الدولية لرأس المال.

تبنى هذه النظرية على افتراض المنافسة الكاملة، وتفسر الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها تحركات لرأس المال من خلال اختلافات أسعار الفائدة بين الدول، فالاستثمار الأجنبي المباشر هو نتيجة لانتقال رأس المال من الدول ذات معدلات العوائد المنخفضة إلى الدول ذات العوائد المرتفعة، وينبع هذا الرأي من فكرة مفادها أنه عند تنفيذ قرارات الاستثمار فإن الشركات توازن بين العوائد الحدية المتوقعة لرأس المال وبين تكلفته الحدية، فلو كانت

---

[1]- أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، 2004-2005، ص26.

العوائد المتوقعة في الخارج أعلى منها في الدولة الأم، وبافتراض أن التكلفة الحدية متساوية، فهنا يوجد حافز للاستثمار في الخارج عنه في الدولة الأم.

إن هذه النظرية تصلح لتفسير الاستثمار في الأوراق المالية ولكنها تعجز عن تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك لعدة أسباب منها أنها تفترض ضمنيا أن هناك معدل واحد بين الأنشطة المختلفة داخل الدول و بالتالي فإن النظرية لا تتوافق مع تجارب بعض الدول في دخول الاستثمار المباشر وخروجه في وقت واحد وبالمثل فإنها لا تستطيع أن توضح التوزيع غير المتكافئ للاستثمار بين أنواع مختلفة من الصناعات[1]، هذا فضلا على أن عامل الربحية طبقا لما تنص عليه النظرية ليس هو العامل الحاسم في اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج فهناك عوامل أخرى مثل توسيع نطاق السوق.

ثانيا: نظرية عدم كما السوق

تبني هذه النظريات تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على أساس افتراض عدم كمال السوق الناجم عن عدم كمال المنافسة أو عدم كمال المعلومات، وقد تم دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء ذلك من زاوية ساكنة تتناول دوافع المؤسسات الصناعية، ومن زاوية متحركة تركز على اعتبارات دورة حياة المنتج.

فبالنسبة لمدخل المؤسسة الصناعية، يتمثل الحافز الرئيسي الذي يدفع الشركات نحو الاستثمارات الأجنبية في الخارج في تمتع هذه الشركات بمجموعة من المزايا الاحتكارية أو شبه الاحتكارية مثل التقدم التكنولوجي، القدرة على تنويع المنتجات، توافر رؤوس الأموال، الإنفاق الضخم على البحث والتطوير وذلك بالمقارنة بالشركات الوطنية في الدول المضيفة، وبحيث تكون هذه المزايا عوضا لها عن المخاطر التي تواجهها نتيجة استثمارها في الخارج، وبحيث تفوق المنافع الناجمة عن ممارستها الإنتاج في الخارج أية وسائل أخرى قد تلجا إليها في نشاطها الخارجي سواء في التصدير أو منح التراخيص.

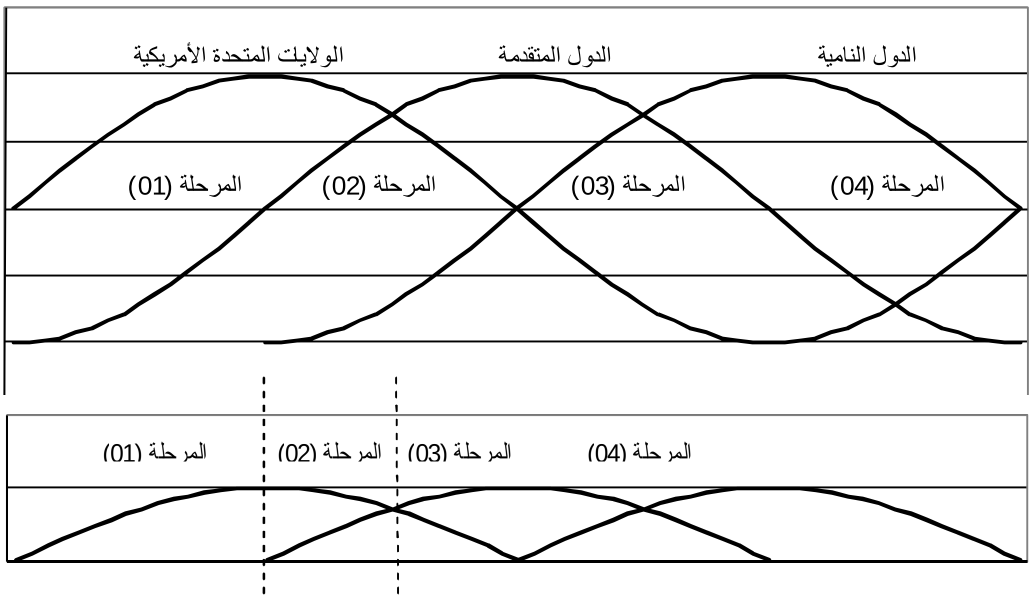
إن تمتع بعض الشركات بمزايا شبه احتكارية يعد شرطا هاما لنمو هذه الشركات وقيامها بالاستثمار الدولي إلا انه ليس شرطا كافيا، إذ انه لا يوضح كيفية الاستفادة من هذه المزايا الاحتكارية من خلال الطرق البديلة الأخرى مثل تصدير المنتج أو بيع هذه المزايا نفسها من خلال التراخيص، هذا فضلا عن تجاهله أهمية المزايا المكانية للدولة المضيفة كسبب هام لتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر فيها.

[1] - أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، مرجع سابق، ص 27.

أما بالنسبة للتفسير الديناميكي لنشأة الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تم توضيحه من خلال نموذج دور حياة المنتج لـــ (فيرنون) والذي تأسس بشكل رئيسي على نظريات الفجوة التكنولوجية للتجارة الدولية حيث تلعب الاختلافات التكنولوجية بين الدول دورا هاما في قيام كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد افترض (فيرنون) أن الميزة النسبية التي تتمتع بها إحدى الدول في إنتاج منتجات معينة يمكن أن تنتقل من دولة لأخرى مع الزمن وذلك نظرا لان هذه المنتجات تمر بدورة حياة والتي تنقسم طبقا لما قاله (فيرنون) إلى ثلاث مراحل ونظرية دورة حياة المنتج، تنطوي على أهمية التفوق التكنولوجي كمحدد من محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وفيما يلي شكل توضيحي لكيفية انتقال المنتوج في بلده الأصلي إلى البلدان الأخرى وهي عبارة عن ثلاث منحنيات لمراحل دورة حياة منتوج دولي واحد.

شكل رقم (1-1): انتقال دورة حياة المنتوج الدولي



المصدر: عبد السلام أبو قحف " اقتصاديات الاستثمار الدولي". مرجع سبق ذكره، ص81.

وبصفة عامة تنطوي دورة حياة المنتوج على أربع مراحل أساسية تم توضيحها في الشكل أعلاه مع التطبيق على الولايات المتحدة الأمريكية كبلد الأصل وتكون هذه المراحل على النحو التالي :

المرحلة الأولى: تتمثل في بداية إنتاج وتصدير المنتوج من الولايات المتحدة الأمريكية وتزايد قوتها التصديرية لهذا المنتوج لكل الدول المتقدمة والنامية.

المرحلة الثانية: مرحلة بدأ إنتاج المنتوج في الدول المتقدمة غير الولايات المتحدة الأمريكية

المرحلة الثالثة: مرحلة بدء تنافس الدول النامية على إنتاج المنتوج وتصديره .

المرحلة الرابعة: مرحلة بدء الولايات المتحدة الأمريكية في استيراد نفس المنتوج من الدول الأخرى (المتقدمة والنامية) التي كانت بمثابة العميل الأصلي لهذا المنتوج في بداية ظهوره ثم اكتسبت تقنيات إنتاجه وصارت مصدرة له.

وخلاصة القول أن هناك الكثير من العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة، بمعنى أن قرار الشركات المتعددة الجنسيات الخاص بالاستثمار في بلد دون الآخر لا يرجع إليها فقط، ولا إلى الدولة المضيفة، وإنما بتلاؤم شروط كل من طرف، فالدولة المضيفة يجب أن تحتوي على مناخ استثماري سياسي واقتصادي واجتماعي ملائم، كما أن المستثمر الأجنبي يجب أن يتميز بخصائص جيدة، كالحجم الكبير وتوفر الموارد المادية والمالية والبشرية .

ثالثا: نظرية الموقع

تركز هذه النظرية على الدوافع والعوامل التي تدعو الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستثمار في الخارج، وهي الدوافع المتعلقة بالمزايا المكانية للدول المضيفة للاستثمار.إن العوامل الموقعية تؤثر على قرار كل من الشركة متعددة الجنسية بالاستثمار الأجنبي المباشر بإحدى الدول المضيفة وكذلك على قرارها الخاص بالمفاضلة بين هذا النوع من الاستثمار وبين التصدير لهذه الدولة وغيرها من الدول المضيفة، وتشمل هذه العوامل كافة العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة بالإضافة إلى العوامل المرتبطة بالسوق وذلك على النحو التالي:[1]

- **العوامل المرتبطة بالسوق:** مثل حجم السوق ومدى اتساعها ونموها في الدول المضيفة.
- **العوامل التسويقية:** مثل درجة المنافسة، مدى توافر منافذ التوزيع ووكالات الإعلان.
- **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** مثل القرب من المواد الخام، مدى توافر الأيدي العاملة، انخفاض تكلفة العمالة
- **ضوابط التجارة الخارجية:** مثل التعريفة الجمركية،نظام الحصص،القيود الأخرى المفروضة على التصدير والاستيراد.
- **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار:** مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنية الأساسية، القيود المفروضة على ملكية الأجانب الكاملة لمشروعات الاستثمار.
- **عوامل أخرى:** الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توافر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال إلى الخارج.

[1] - أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق،ص32.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الواقع العملي

ركزت معظم الدراسات الحديثة على عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أولت اهتمامها بالمزايا الطبيعية التي تتمتع بها الدولة المضيفة من موقع جغرافي متميز، ووفرة المواد الخام وعوامل الإنتاج لاسيما العمالة الرخيصة كما أوضحت الدراسات العملية أهمية السوق واحتمالات النمو كأحد العناصر المؤثرة على اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن نمو الاستثمارات واستمرار تدفقها إلى الدول النامية بصفة عامة و الدول العربية بشكل خاص يتوقف في المقام الأول على مدى ملائمة المناخ الاستثماري السائد والذي يمكن تعريفه بوصفه مفهوما شاملا ينصرف إلى مجمل الأوضاع والظرف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع سلبا أو إيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية، وبالتالي على حركة الاستثمارات اتجاهها، وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية و الاجتماعية، كما تشمل الأوضاع القانونية التنظيمات الإدارية.[1]

وتتمثل أهم محددات المناخ الاستثماري من الناحية الاقتصادية في السياسات الاقتصادية الكلية ومدى تحقيقها للاستقرار الاقتصادي، في الإطار القانوني والتنظيمي الحاكم للاستثمار، البنية الأساسية المادية والمعلوماتية، مستوى الاستثمار البشري وأنشطة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي[2].

ولا يقف المناخ الاستثماري عند حدود العوامل الاقتصادية ولكنه يتجاوز ذلك إلى الظروف السياسية والاجتماعية السائدة وما توفره من استقرار أمام المستثمرين، ونتناول فيما يلي أهم المحددات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية.

أولا: حجم السوق واحتمالات النمو

يعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى مزيد من تدفق الاستثمار الأجنبي ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وعدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري[3]، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية.

1 - نفس المرجع، ص34.

2 - مصطفى كامل السيد وآخرون، تقرير التنمية الشاملة في مصر، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 1998، ص14.

3 - أميرة حسب الله محمد، مرجع سابق،ص 35.

ثانيا: سياسات اقتصادية كلية مستقرة

إن وجود بيئة اقتصادية كلية مرحبة بالاستثمار تتمتع بالاستقرار والثبات، من العناصر الأساسية في تشجيع الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي المباشر بصفة خاصة، لأنها تعطي إشارات سليمة لكل من المستثمر المحلة والأجنبي، فضلا عن اهتمامها بتحرير الاقتصاد والانفتاح على العالم الخارجي والتي تعد متطلبات أساسية لتدفق الاستثمار ، ويتم الوصول إلى هذه البيئة من خلال تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي التي تعمل على التحكم في التضخم وعجز الموازنة وتقليل العجز التجاري.

ثالثا: الإطار التشريعي والتنظيمي للاستثمار

إن وجود إطار تشريعي وتنظيمي يحكم أنشطة الاستثمار المباشر من العوامل الهامة المؤثرة على اتجاهات الاستثمارات الأجنبية، ولكي يكون الإطار التشريعي جاذبا للاستثمار فلا بد من توافر عدة مقومات من أهمها:

أ- وجود قانون موحد للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية.

ب- جود ضمانات كافية لحماية المستثمر الأجنبي من أنواع معينة من المخاطر.

ج- وجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين والتعاقدات، وحل المنازعات التي تنشا بين المستثمر الأجنبي والدولة بكفاءة عالية.

رابعا: الحوافز المالية والتمويلية

تتمثل الحوافز المالية في الحوافز الضريبية بصفة أساسية و من أهم أشكالها الإعفاءات الضريبية المؤقتة،[1] ائتمانات ضريبة الاستثمار ، إعفاء السلع الرأسمالية المستوردة من الرسوم الجمركية إضافة إلى حوافز التصدير، أما الحوافز التمويلية فتتمثل في الإعانات الحكومية المباشرة التي تمنح لتغطية جزء من تكلفة راس المال، الإنتاج ، تكاليف التسويق المرتبطة المشروع الاستثماري.

[1] - نفس المرجع،ص 39

المطلب الثالث: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر ومعوقاته.

هناك ما يبرّر تفضيل هذه الأطراف للاستثمار الأجنبي المباشر على باقي الأشكال الأخرى للاستثمار الدولي، وهذا المبرّر يتّخذ صورتين أساسيتين، إذ بالنسبة للدول المضيفة له فإنّها أضحت تدرك بأنّ له مزايا كثيرة قد تجنيها هذه الأخيرة تنصبّ كلّها في كونه عاملا رئيسيا لتحريك عجلة النمو الاقتصادي، أما بالنسبة للدول المصدرة له أي الدول الأصلية للشركات التي تقوم به فهي تدرك أنه عامل ديناميكي لانتشارها، توسّعها والسيطرة على الأسواق العالمية بغية تعظيم الأرباح والنمو والاستقرار، لكن بالمقابل لا يعني ذلك أنّه يخلو من العيوب إذ ثمّة سلبيات مختلفة يمكن أن تصادفها والتي يحتمل عدم توقّعها في بعض الأحيان، بالإضافة إلى ذلك فإن هنالك معوقات لا يمكن التخلص منها تقف سدا منيعا أمام انتقال الاستثمارات الأجنبية إلى الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر بكل سهولة.

الفرع الأول: تقييم الاستثمار الأجنبي المباشر.

سنتعرض في هذا الجزء بشيء من الإيضاح لإيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بالنسبة للدول المضيفة له وللدول المصدرة – الدول الأصلية – له كلّ على حدة.

أولا: مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الدول المضيفة

لهذا النوع من الاستثمارات مزاياه وعيوبه على الدول المضيفة وسيتم التفصيل فيها كما يلي:

يساهم الاستثمار المشترك في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للدول المستقطبة له من العملة الصعبة، وهي الغاية الأولى من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر عموما حتى يغطي عجز هذه الدول عن تمويل المشاريع التنموية .

كما أن الاستثمار المشترك يساهم في نقل التكنولوجيا، وخلق فرص عمل جديدة وما يرتبط بها من منافع كخفض مستويات البطالة، القضاء على الفقر والمشاكل الاجتماعية المرتبطة به مما يحسن من المؤشرات الخاصة بالتنمية المستدامة .كما أن الاستثمار المشترك يعمل على تنمية قدرات الإطارات الوطنية وخلق علاقات تكامل اقتصادية مختلفة بالدول المضيفة، وبالتالي خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال الوطنيين ذوي كفاءة واحترافية مما يؤدي إلى رفع تنافسية الاستثمارات المحلية وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي كهدف رئيسي.

بالنسبة للدول النامية يعتبر الاستثمار المشترك من أكثر الصيغ قبولا لأسباب سياسية خاصة واجتماعية منها تخفيض درجة تحكم الطرف الأجنبي في الاقتصاد المضيف وسهولة فرض الرقابة والسيطرة عليه نتيجة لتواجد الشركاء الوطنيين[1].

أما من حيث العيوب فالاستثمار المشترك يحرم الدول المضيفة من المزايا السابقة إذا أصر الطرف الأجنبي على عدم مشاركة أي طرف وطني في الاستثمار، كما أن تحقق المنافع السابقة من عدمه يتوقف على مدى توفر الطرف الوطني على القدرات الفنية والإدارية والمالية للمشاركة في مشروعات الاستثمار المشترك خاصة في الدول النامية، ونظرا لاحتمال انخفاض القدرة المالية للمستثمر الوطني، فقد يؤدي هذا إلى صغر حجم المشروع مما يقلل من إسهاماته في تحقيق أهداف الدولة مثل التوظيف، وإشباع حاجات السوق المحلي من المنتجات، وانخفاض تدفق العملات الأجنبية[2].

ثانيا: مزايا وعيوب الاستثمار المشترك من وجهة نظر الشركة متعددة الجنسيات.

وكما لهذا الشكل من الاستثمارات مزايا وعيوب بالنسبة للدول المضيفة فنفس الشيء بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات.

يساعد الاستثمار المشترك - في حالة نجاحه - في تسهيل حصول الشركة على موافقة الدولة المضيفة على إنشاء وتملك مشروعات استثمارية تملكا مطلقا، نتيجة لنيله ثقة الهيئات القائمة على الاستثمار في هذه الدول، كما أنه يعتبر بديلا للاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي في حالة عدم سماح الدولة المضيفة بالتملك المطلق للمشروع، خاصة في بعض المجالات كالبترول والغاز أو صناعة الكهرباء والتعدين، ويساعد تواجد المستثمر المحلي إلى جانب المستثمر الأجنبي على معرفة سوق الدولة المضيفة وكذا الاستغلال الكامل لهذه السوق خاصة في حالة الشركات الأجنبية صغيرة الحجم.

ومن الناحية التشريعية والقانونية يساعد الاستثمار المشترك في تخفيض الأخطار التجارية وكذا غير التجارية الناجمة عن التأميم والمصادرة، كما يساعد في تذليل الكثير من الصعوبات، خاصة إذا كان الطرف الوطني هو الحكومة أو إحدى الشركات العامة، وأيضا التغلب على القيود التجارية والجمركية المفروضة في الدول المضيفة على الواردات من خلال الإنتاج المباشر.

أما بخصوص عيوب الاستثمار المشترك بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات فهناك احتمال قائم بنشوء تعارض في مصالح الطرفين الوطني والأجنبي، خاصة ما يتعلق بالرقابة على النشاط وإدارته ونسبة المساهمة وخصوصا

[1] عمر هاشم محمد صدقة، ضمانات الاستثمارات الأجنبية في القانون الدولي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005 ، ص14

[2] عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق ، ص ص:17-18

في حالة عدم امتلاك المستثمر الوطني للقدرات الفنية والمالية المضاهية لما يمتلكه المستثمر الأجنبي، مما قد يؤثر سلبا على فعالية المشروع في تحقيق الأهداف متوسطة وطويلة الأجل.

من وجهة نظر المستثمر الأجنبي قد يسعى الطرف الوطني إلى إقصاء الطرف الأجنبي بعد فترة زمنية وهذا يعني زيادة درجة الخطر التجاري، وهو ما يتعارض مع أهداف المستثمر الأجنبي في البقاء والنمو والاستقرار في هذه السوق، وإذا كان الطرف الوطني هو الحكومة فقد تفرض شروطا صارمة على التوظيف وتحويل الأرباح والتصدير، وهو ما يحول دون انتهاج إستراتيجية الشركة الأم وتحقيق أهدافها التمويلية والتموينية، ويعتبر الاستثمار المشترك من بين أكثر الأشكال تهديدا للملكية الفكرية للشركة الأم خصوصا بوجود مستثمر وطني إلى جانب المستثمر الأجنبي، مما يؤدي إلى صعوبة الحفاظ على الملكية الفكرية وبراءات الاختراع الخاصة بالشركة الأم[1].

ثالثا: مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي بالنسبة للدولة المضيفة

يؤدي الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي إلى زيادة حجم تدفقات النقد الأجنبي إلى الدولة المضيفة، كما يساهم بشكل بناء في التحديث التكنولوجي مقارنة بالأشكال الأخرى للاستثمارات الأجنبية وخاصة غير المباشرة، وفي حالة كبر حجم المشروع سيؤدي ذلك إلى إشباع حاجات المجتمع من السلع والخدمات مع احتمالات تصدير الفائض أو تقليل الاستيراد، بالإضافة إلى خلق فرص للعمل مباشرة أو غير مباشرة سواء في مراحل إنشاء المشروع أو أثناء التشغيل مما ينعكس بالإيجاب على ميزان مدفوعات الدولة المضيفة والأوضاع الاجتماعية السائدة بها.

أما من ناحية العيوب فالاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي قد يؤدي إلى التبعية الاقتصادية لهذه الشركات وما يترتب عنه من أثار سياسية على الصعيدين المحلي والدولي، خصوصا مع تنامي احتمالات سيادة احتكار الشركات متعددة الجنسيات لأسواق الدول المضيفة وخاصة النامية منها[2].

رابعا: مزايا وعيوب الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي من وجهة نظر الشركة متعددة الجنسيات:

ليست كثيرة لكنها مؤثرة في قرارات الاستثمار بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات حيث أنه وبمجرد دخول الشركة متعددة الجنسيات للاستثمار في الدول المضيفة بصيغة الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي فإن أول المزايا التي سوف تتحقق لها هي تمتعها بالحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في النشاط الإنتاجي وسياسات

[1] عباس علي، إدارة الأعمال الدولية، الإطار العام، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003 ، ص 154.
[2] عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مرجع سابق، ص ص22-23.

الأعمال المرتبطة بمختلف أوجه النشاط الوظيفي للشركة، مما يساعدها في التغلب على معظم المشاكل الناجمة عن الأشكال الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي حالة الاستثمار في الدول النامية بهذه الصيغة فالشركات متعددة الجنسيات تتوقع الحصول على حجم كبير من الأرباح نتيجة لانخفاض تكلفة عوامل الإنتاج بأنواعها المختلفة خصوصا عند التغلب على القيود التجارية والجمركية التي تضعها الدول المضيفة على الواردات من خلال الإنتاج المباشر وإذا استطاعت الشركة أن تبني صورة ذهنية جيدة لدى المستهلكين تصبح مهمتها سهلة في الاستقرار والنمو والتوسع.

ومن ناحية أخرى فالاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي من جهة يعتبر وسيلة للتخلص من التكنولوجيا المتقادمة، ومن جهة أخرى سيساهم تواجد الشركة بكامل هياكلها وإطاراتها في التسريع من عملية إجراء البحوث والدراسات التسويقية بهدف الاستجابة السريعة لاحتياجات السوق والمستهلكين[1] ، بالإضافة إلى تصريف فائض المخزون الخاص بالشركة الأم في حالة الفروع، والتخلص من الضرائب، والاستفادة من تخفيض تكاليف النقل والشحن والتأمين وكذا انخفاض أجور اليد العاملة في البلد المضيف، واستخدام مواد أولية رخيصة نسبيا مما يعزز في الإجمال من القدرة التنافسية لمنتجات الشركة في السوق الأجنبي[2]

ومن العيوب التي تشوب هذا الشكل من الاستثمارات هو كون هذه الاستثمارات عرضة للأخطار غير التجارية كالتأميم والمصادرة والتصفية الجبرية أو التدمير الناجمة عن عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي أو الحروب الأهلية،خاصة إذا كانت تقع في إطار ما يسمى الصناعات الإستراتيجية مثل البترول والغاز والأدوية .

كما أن هذا النوع يحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة مقارنة بالنوع الأول مما يجعل من الصعب على الشركات الأجنبية صغيرة الحجم مزاولة نشاطها في الدول المضيفة بهذا الشكل من الاستثمارات.

الفرع الثاني: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

رغم المحاولات التي تقوم بها الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ورغم التحفيزات والتسهيلات والامتيازات التي تقدمها، إلا أنه هناك معوقات لا يمكن التخلص منها تحول دون انتقال الاستثمارات الأجنبية إليها بكل سهولة ومن بين أهم هذه المعوقات نذكر ما يلي:

---

[1] علي إبراهيم الخضر، إدارة العمال الدولية، دار رسلان، دمشق، الطبعة الأولى، 2007 ، ص52

[2] فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مرجع سابق ، ص25

أولا: معوقات تشريعية:

لا شك أنه من بين المعوقات التي تحول دون تمكن المنطقة العربية من الاستحواذ على أكبر حصة من الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبطة أساسا بالجانب التشريعي و المؤسساتي المتعلق به.

بالإطلاع على قوانين تشجيع الاستثمار في الدول العربية فيما عدا تلك التي لا توجد فيها حتى الآن قوانين لتشجيعه يمكننا استخلاص النتائج الآتية: [1]

أ- لا تتضمن قوانين الاستثمار العربية نصوصا صريحة تخصّ خضوع الاستثمار للدستور والقوانين السارية التي لا تتعارض مع أحكامه، وعدم التصريح قانونا بتمتع الاستثمار والمستثمر بأسمى قواعد الحماية التشريعية المتمثلة في القواعد الدستورية.

ب- توجه قوانين الاستثمار العربية نحو تشجيع الاستثمار في مجالات محددة مما يعني أنها تقصّر الاستثمار على تلك المجالات دون غيرها، وفي بعض الحالات تضيف عبارات تحيّز للسلطات المختصة، بالإضافة إلى احتوائها قائمة سلبية بالمجالات المرخصة فقط للمستثمر المحلي أو السلطات المختصة وهذا ما يتنافى مع مبدئي " المعاملة العادلة" و"حرية الاستثمار".

ج- لا وجود لـــ"معاملة الخسائر وتسويتها في الحالات الطارئة في قوانين الاستثمار العربية.

د- عدم تميز قوانين الاستثمار العربية بالتفاصيل الواضحة والدقيقة التي تعالج كل المسائل المتعلقة بالنشاطات الاستثمارية.

ه- الكثير من التشريعات العربية المتعلقة بالاستثمار لم تتضمن نصوص صريحة تبلور العلاقة بين الاستثمار والبيئة.

و- الكثير من التشريعات هذه لم تربط بين الإعفاءات الضريبية وحجم الصادرات التي يفترض أن تتحقق من طرف المشروع الاستثماري الذي يقيمه المستثمر الأجنبي، والمتتبع لهذا الشأن يدرك بأنها نصت صراحة على نسب ثابتة في جميع الحالات.

ثانيا: عراقيل سياسية وأمنية: و تتمثل فيما يلي:

أ- يؤكد الكثير من الخبراء في هذا الشأن أن منطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا عموما، و المنطقة العربية خصوصا مازالت تعاني من:[2]

[1] فارس فضيل، أطروحة دكتوراة، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 2004، ص 272

[2] فارس فضيل، مرجع سابق، ص 272

ب- التفكك السياسي، وتكرار الصراعات والحكم السلطوي.

ج- ضعف الأداء بخصوص مجال الحريات المدنية و السياسية إلى جانب الاضطرابات الداخلية؛.

د- الضعف المسجل والغالب على منظمات المجتمع المدني فيها.

ه- دم إمكانية السيطرة شبه التامة على الفساد، إلى جانب عدم ارتقاء مستوى سيادة القانون.

و- إن عدم الاستقرار السياسي وغياب سيادة القانون، وتفشي ظاهرة الرشوة والفساد وتقييد الحريات الجماعية والفردية كلها تشكل في حد ذاتها سببا من أسباب ضعف حصة الدول العربية مجتمعة من الاستثمار المباشر الأجنبي.

ثالثا:المعوقات المتعلقة بالأسواق المالية وبالقطاع البنكي:

و تتمثل فيما يلي:[1]

فيما يتعلق بالأسواق المالية، حيث بالرغم من الجهود التي بذلت لأجل تطويرها وتحسين أدائهـا إلا أن تلك الأسواق بقيت معظمها فتية، و تفتقر للأداء الجيد، مع الإشارة إلى أنه يختلف أداءها فيما يخص التطور المـالي، فبعض الدول لديها قطاعات مالية متطورة مثل دول مجلس التعاون الخليجي، أما باقي الدول العربية مازالت متأخرة في مباشرة الإصلاحات الحقيقية في هذا الشأن إلى جانب ذلك سجل أيضا التباطؤ في التحرير الجاد للأسواق الماليـة الموجودة في الدول العربية، بالإضافة إلى أن مؤشراتها لم تستقر قيمتها على الأقل بل تتعرض باسـتمرار للانخفـاض، الأمر الذي أدى إلى عدم طمأنة المستثمرين الأجانب ومن ثم تقليص اهتمامهم بالفرص الاستثمارية المتوفرة.

رابعا: قصور البنية الأساسية البشرية:

إن البنية الأساسية البشرية القوية من خلال تنمية الموارد البشرية، و نسب التعليم العالية، لها انعكـاس وتأثير على تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي، إذ لم يعد هذا أيضا ميزة موقعية تجتذب الاستثمار المباشر الأجنبي، بل أضحى هؤلاء يطالبون بتوفر على الأقل حد أدنى من الإنتاجية والمهارات التي يجب أن تتمتع بها اليد العاملة في الدول المضيفة، ففي المنطقة العربية عموما يمكن تسجيل الضعف الذي ما زال يميّز البنية البشرية بالرغم من الجهود المبذولـة لتحسين نسب التعليم ومحو الأمية.

[1] فارس فضيل، مرجع سابق، ص 275

المبحث الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف المتغيرات الاقتصادية.

إن التحدث عن أي ظاهرة اقتصادية يستلزم التكلم عن الآثار المترتبة والنتائج التي يمكن أن تحدث من خلال توظيف جوانب هذه الظاهرة في مختلف اقتصاديات الدول، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا الجزء من أهم تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على مختلف المتغيرات الاقتصادية والتي نذكر منها العمالة، ميزان المدفوعات ومتغيرات اقتصادية أخرى.

المطلب الأول: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة.

على الرغم من أن الشركات متعددة الجنسيات تبحث باستمرار أثناء توظيفها للعمالة المحلية على مستوى فروعها المنتشرة في الدول النامية على الكفاءات إلا أن ذلك لا يخلو من بعض الاستثناءات لأن المراحل الإنتاجية التي تخوضها المنتجات المصنعة على مستوى هذه الفروع لا تتطلب كلها مستوى عالي من المهارة، حيث أن هناك مراحل إنتاجية معينة تتطلب فقط عمليات روتينية متكررة باستمرار، هذا بالإضافة إلى الأنشطة الجانبية التي لا تدخل بصفة مباشرة في العملية الإنتاجية كالأمن والنظافة، مما أعطى فرصة للدول النامية التي لا تتوفر على التنوع النوعي للعمالة لسد احتياجات طلبات سوق عمل الشركات متعددة الجنسيات من أجل الاستفادة من القدرة التوظيفية المرتفعة الناشئة عن توجه هذه الشركات للتوطن على مستوى اقتصادياتها من خلال تزويدها بالعمالة المحلية متدرجة التأهيل والكفاءة الأمر الذي أدى إلى نمو العمالة على مستوى فروع الشركات متعددة الجنسيات المتوطنة في الخارج، فمع مرور الوقت تتأثر في الغالب مرونة سوق العمل بالاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الاقتصاد المحلي نظرا لكونها محدد رئيسي في التأثير على توجيه القرار الاستثماري للشركات متعددة الجنسيات وازدياد الطلب على العمالة، وتؤدي التكنولوجيات الحديثة المستعملة والمزايا التنافسية التي تمتلكها هذه الشركات إلى رفع إنتاجية العمالة الماهرة في الاقتصاد المحلي، نتيجة لزيادة الطلب على العمالة الماهرة وتحسن مستويات الأجور مقارنة بالعمالة العادية، وعلى سبيل المثال ترتفع الأجور التي تمنحها الشركات البريطانية بنسبة تتراوح بين 3.4 % و 7% مقارنة بما تمنحه الشركات المحلية في الاقتصاديات المضيفة، بينما تزيد الإنتاجية بنسبة 20 % عن المستوى السائد في الشركات المحلية [1] ومن النقاط السلبية التي تسجل في خانة الشركات متعددة الجنسيات أنها تميل إلى توظيف العمال المحليين وتفضل الابتعاد عن تدريب وتكوين عمال جدد، وبذلك يصبح من غير المحتمل أن يخلق الاستثمار الأجنبي المباشر حلولا طويلة المدى لبطالة العمالة غير المؤهلة.

[1] Mark Baimbridge, P. Whyman, Labour Market Flexibility and Foreign Direct Investment, employment relations, Department of Trade and Industry, United Kingdom, August 2006, pp: 15-16

إضافة إلى ما سبق يمكن أن تؤثر الشركات متعددة الجنسيات مباشرة على السياسات الحكومية من خلال استعمال موقعها التفاوضي بصفتها شريك اجتماعي للضغط من أجل تكييف السياسات حسب أولوياتها وأهدافها، حيث تسعى الشركات متعددة الجنسيات بفعل نزعتها الربحية إلى تخفيض الضرائب أو حل القيود التشريعية البيئية المتشددة أو توفير مناخ توظيفي أكثر مرونة من جانب ظروف العمل الخاصة بالعمالة المحلية

المـــطلب الثاني: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات.

عند دراستنا للآثار المترتبة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة على كل من المركز التجاري وميزان المدفوعات للدول المضيفة، لابد أن نشير إلى نقطة مهمة وهي أن القضية الرئيسية التي تمثل محور اهتمام الدول النامية المضيفة في هذا الخصوص لا ترتبط بالآثار المترتبة على ميزان المدفوعات نتيجة لفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقدر ما ترتبط بالآثار المتوقعة على التجارة والعوائد أو الدخل الحقيقي للدول النامية.

وعند الحكم على آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التجارة وميزان المدفوعات فإن هذا يستلزم إجراء تحليل و دراسة شاملة لكل المتغيرات التي تؤثر عليها.

إن دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة و ميزان المدفوعات يستلزم دراسة ما يلي:[1]

أولا: التدفقات الداخلة : وتتضمن العناصر التالية :

أ- مقدار التدفق الداخل من النقد الأجنبي أو مقدار مساهمة المستثمر في المشروع، وكلما زادت النسبة التي يساهم بها المستثمر الأجنبي كلما زاد حجم المشروع وزاد حجم التدفق من النقد الأجنبي.

ب- مقدار الوفر في النقد الأجنبي الناجم عن الوفر في الواردات من السلع والخدمات المختلفة.

ج- مقدار النقد الأجنبي المتدفق إلى الداخل والذي يكون نتيجة لـــ :

- عملية التصدير.
- المساعدات المالية المقدمة من طرف الشركات الأم إلى مختلف فروعها في الدول المضيفة.
- منح تأشيرات الدخول والإقامة للعاملين الأجانب.

د- القروض التي تحصل عليها الشركات الأجنبية من الخارج.

ثانيا- التدفقات الخارجة : وتتمثل فيما يلي :[2]

أ- مقدار النقد الأجنبي المتدفق إلى الخارج من أجل استيراد مواد خام، سواء أولية أو مستلزمات الإنتاج.

[1] عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق ، ص ص 468 ، 469.

[2] نفس المرجع، ص ص 469-470

ب- مقدار الأجور والمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب والتي يتم تحويلها إلى الخارج.

ج- الأرباح المحولة إلى الخارج بعد بدء مرحلة الإنتاج والتسويق.

د- الفروق المتعلقة بأسعار تحويل المواد الخام والمواد الأولية من خلال المعاملات بين الشركة الأم وفروعها بالدول المضيفة.

ثالثا: دراسة العوامل والمؤثرات التي قد تؤثر على ميزان المدفوعات والتجارة

تتمثل هذه العوامل فيما يلي :

أ- الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في دعم مراكز البحوث والتنمية البشرية والفنية.

ب- نمط أو شكل الاستثمار الأجنبي المسموح به والذي يحدد مقدار التدفق من النقد الأجنبي كرأس مال مبدئي للمشروع، بالإضافة إلى نوع المشروع الاستثماري في حد ذاته، فقد يكون ذو كثافة في رأس المال أو في العمالة.

ج- مقدار الأرباح التي أعيد أو يعاد استثمارها سنويا .

د- درجة التوجه بالمشروعات الاستثمارية، فقد تكون موجهة لغرض التصدير أو لتخفيض الواردات.

ه- الضرائب والرسوم المفروضة على الصادرات والواردات.

و- فروق العملة، معدلات التضخم وأسعار الفائدة[1]

وعند الوقوف على تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان الجاري وميزان رؤوس الأموال، يمكن للميزان الجاري أن يتأثر نتيجة لعدة اعتبارات، فالشركة متعددة الجنسيات لها احتياجات من الواردات، تعتبر هذه الأخيرة مهمة في عمليتها الإنتاجية، ونجد أن هذه الواردات يمكن أن تغطى عن طريق الصادرات المحققة من طرف الشركة، لكن النتيجة الصافية ترتبط بشكل الإنتاج المتعلق بالصادرات، فمثلا إذا تعلق الأمر بمصنع بسيط لتركيب القطع المنتجة في الخارج، فإن التأثير الصافي الإيجابي سوف يصبح صغيرا جدا، أما إذا تعلق الأمر بإنشاء مؤسسة من أجل تنشيط منتجات محلية تحل مكان الواردات، في هذه الحالة سوف يكون التأثير الصافي إيجابيا[2].

إن نشاطات الشركات متعددة الجنسيات تؤدي بها طبيعيا إلى إعادة رؤوس أموال إلى المؤسسة الأم في شكل أرباح، أسهم، فوائد أو عمولات.هذه التحويلات لرؤوس الأموال تكون بمقدار أقل ارتفاعا، لكن الشركة تعمل على تطويره مع مرور الوقت.

[1] عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية ، مرجع سابق، ص 181.

[2] Bernard Hugonnier, Investissements directs coopération internationale et firmes multinationales, (Economica, Paris, 1984), P 199

وبذلك فإن ميزان المدفوعات للدول المضيفة يحقق أرباحا من خلال دخول رؤوس الأموال، وهي تلك الأرباح التي تنتج مباشرة في الوقت الذي يدخل فيه الفرع الأجنبي، لكن بعد مدة زمنية معينة، ومع التتابع في دخول وخروج رؤوس الأموال الناتج عن نشاط الفروع الأجنبية، ينتج أن ميزان المدفوعات للدولة المستثمرة سوف يتحسن كنتيجة لاستثماراتها المباشرة، وهذا التحسن يصاحبه تضرر في ميزان مدفوعات الدولة المضيفة، وبالتالي فإن الأرباح بالنسبة للدولة المضيفة ليست دائمة[1]

المطلب الثالث: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على المنافسة

بصفة عامة، يمكن أن يكون هناك ترابط واضح بين التركيز(عدد محدود من المؤسسات التي تعمل في قطاع ما) وتواجد الشركات متعددة الجنسيات، لكن هذا الارتباط لا يعني بالضرورة وجود علاقة سببية، وقبل تحديد الموقف يجب الأخذ بعين الاعتبار عناصر التحليل التالية :

أ- بمجرد قدوم مؤسسة إلى بلد ما، من أجل إنتاج سلع يتم إستيرادها من الخارج أو إنتاج سلع جديدة (لا توجد في السوق المحلية)، هذه العملية تؤدي إلى رفع الطاقة الإنتاجية في القطاع خاصة صناعة السيارات، وسائل النقل، المنتجات البتروكيماوية، المعدات الفلاحية.

ب- إن مسألة التركيز تطرح عند قدوم الشركات متعددة الجنسيات للاستثمار في قطاع معين، وفي الوهلة الأولى يمكننا القول بأنه إذا قامت المؤسسات متعددة الجنسيات بخلق مصنع جديد بكل أجزائه، في هذه الحالة تعمل على رفع القدرات الإنتاجية، وإذا قامت بشراء مؤسسة محلية قائمة فإنها تترك القدرات الإنتاجية بدون تغيير.

لكن هذه النتيجة لا تكون إلا في الأجل القصير، فالمؤسسات متعددة الجنسيات تتميز عن المؤسسات المحلية بامتلاكها لميزات خاصة تعطى من خلال[1] :

- الحيازة على التكنولوجيا المتقدمة.
- التقنيات الأكثر نجاعة في التسيير والتسويق.
- الحيازة على العلامات المعروفة.

من جهة أخرى نجد أن المؤسسة متعددة الجنسيات تمتلك إمكانيات مالية كبيرة تسمح لها بتقديم إنتاج

[1] Bernard Bonin, Opcit, P 176.
[1] Bernard Hugonnier, op cit, P202.

ذو جودة عالية، وبالتالي الاستفادة من اقتصاديات الحجم، ومن هنا فإن تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على التركيز في الأجل المتوسط والطويل يختلف عنه في الأجل القصير.

كما نجد أنه بفضل الميزات التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسيات، فإن عوائد هذه الأخيرة تكون مرتفعة، ومن هنا فإن حدة المنافسة هي الأخرى ستعرف ارتفاعا.

في نفس الإطار ونتيجة لكون أن الشركة متعددة الجنسيات تنتج بتكاليف أقل فإنها تمتلك السيطرة على المؤسسات الأخرى في القطاع، الأمر الذي يؤدي إلى اختفاء المؤسسات التي لا تحقق مردودية، لتظهر مكانها مؤسسات أخرى تكون أكثر فعالية، وتعمل على إنعاش المنافسة من جديد.

يبقى لنا أن نأخذ في الاعتبار عنصرين هامين عند تقييم مسألة الارتباط بين تواجد الشركات متعددة الجنسيات والتركيز القطاعي.

العنصر الأول يتمثل في الوجود الفعلي للارتباط بين تواجد الشركات متعددة الجنسيات في قطاعات معينة ووجود حواجز الدخول إلى هذه القطاعات، فمن الواضح أن الشركات متعددة الجنسيات تمتلك وسائل مالية كبيرة تسمح لها بتجاوز الحواجز مقارنة مع المؤسسات الأخرى، هذه الحواجز قد تؤدي إلى حتمية الاستثمار في مجال البحث والتطوير من أجل تكييف المنتوج حسب متطلبات سوق الدول المضيفة، بالإضافة إلى تحمل نفقات إشهارية من أجل التعريف بالمنتوجات الجديدة، و من هنا نجد التفسير لأصل أو مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، وبما أن حواجز الدخول تكون مرتفعة فإن عدد المؤسسات متعددة الجنسيات يكون محدودا، وبالتالي نستنتج الارتباط بين التركيز وتواجد الشركات متعددة الجنسيات.

العنصر الثاني والأخير المعتمد في التحليل ينفي الارتباط المذكور سابقا، حيث أنه تم وضع فرضية أساسها أن الشركات متعددة الجنسيات تنشط في الأسواق التي تتميز باحتكار القلة.

بصفة خاصة عندما تكون الأولوية للمستثمر في بلد ما، نجد أن بقية أطراف سوق احتكار القلة يقومون بالبحث عن الكيفية التي تمكنهم من حماية حصصهم في السوق، مما يؤدي إلى تحسين وتطوير نوعية المنتوج، إضافة إلى رفع الطاقة الإنتاجية وتخفيض التركيز في البلد المضيف.

المطلب الرابع: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على النقد الأجنبي.

حسب وجهة نظر الاقتصاديين الكلاسيك فإن تواجد الشركات متعددة الجنسيات بالدول المضيفة يؤدي إلى زيادة التدفق الأجنبي الخارج مقارنا بالتدفقات الداخلة، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب أهمها[1] :

كبر حجم الأرباح المحولة إلى الخارج واستمرارية تحويل أجزاء من رأس المال إلى الدول الأم، وكذلك الحال بالنسبة للمرتبات الخاصة بالعاملين الأجانب، ممارسة بعض التصرفات التي من شأنها المغالاة في تحديد أسعار التحويل ومستلزمات الإنتاج المستوردة.

أما من وجهة نظر المدرسة الحديثة، فإننا نجد أن رواد هذه الأخيرة يعارضون الرأي الكلاسيكي ، حيث أن الشركات متعددة الجنسيات حسب رأيهم، تعمل على الزيادة في حصيلة الدولة من النقد الأجنبي، فهذه الشركات تمتلك موارد مالية ضخمة وقدرة كبيرة في الحصول على الأموال من أسواق النقد الأجنبي، تمكنها من سد الفجوة الموجودة بين احتياجات الدولة النامية من النقد الأجنبي لتمويل مشروعات التنمية وبين المدخرات أو الأموال المتاحة محليا، كما تستطيع هذه الشركات أن تشجع المواطنين على الادخار، وذلك بما تقدمه من فرص جذابة ومربحة للاستثمار ومن خلال وجهتي النظر السابقتين، تجدر بنا الإشارة إلى أن مساهمة الشركات متعددة الجنسيات في زيادة حجم التدفق من النقد الأجنبي بالدول النامية المضيفة يتوقف على ما يلي[2] :

- **أ-** حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة متعددة الجنسيات في بداية الاستثمار.
- **ب-** حجم القروض التي تحصل عليها هذه الشركات من البنوك المحلية.
- **ج-** مدى تأثير الشركات متعددة الجنسيات على تحويل المدخرات المحلية من وإلى مجالات الاستخدام الفعال.
- **د-** حجم الأرباح التي يتم استثمارها مقارنة بتلك التي يتم تحويلها إلى الخارج.
- **ه-** المتطلبات المالية الأخرى اللازمة للاستثمار.
- **و-** مدى كبر أو صغر المشروع الاستثماري وطبيعته، فمثلا إن كان المشروع الاستثماري مملوكا ملكية مطلقة للطرف الأجنبي أم ملكية مشتركة.

وتبرز أهمية شكل الاستثمار في أن المشروعات المملوكة ملكية مطلقة للمستثمر الأجنبي، قد تقوم بإعادة استثمار جزء كبير من الأرباح المحققة بعد الضريبة، بالإضافة إلى أنها تخصص مبالغا ضخمة من أجل الاستثمار في مجال البحث والتطوير داخل الدول المضيفة، وتدفع مبالغا كبيرة في شكل ضرائب.

[1] عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، مرجع سابق، ص 440.
2 نفس المرجع ، ص 441.

كذلك فإن الاستثمار المبدئي يتم تمويله بواسطة أموال الشركة، وإذا كان المشروع يتميز بكثافة رأس المال فإنه يساعد على زيادة مقدار تدفقات الأموال الأجنبية الداخلة، خاصة تلك المبالغ المطلوبة للاستثمار المبدئي.

المطلب الخامس: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على متغيرات اقتصادية أخرى.

لاشك أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المضيفة لا تقتصر تبعاتها على المستويات التي ذكرناها سابقا، بل في الحقيقة تكون لها تبعات على كل ما يخص اقتصاديات هذه الدول.

وفي هذه الصدد سنعرض الآثار الأخرى التي تترتب عن الاستثمار الأجنبي المباشر على المتغيرات الاقتصادية غير تلك التي ذكرناها مثل الإنتاجية، الناتج، المنافسة، النمو، وذلك من خلال ما يلي:

الفرع الأول: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التنظيم والإدارة.

إن الكثير من الدول المضيفة وخاصة النامية منها، تعاني من نقائص كثيرة تخص مجالات التسيير، وهذه النقائص تكمن على سبيل المثال في عدم إمكانية تجسيد وامتلاك أساليب حديثة في هذا الشأن، النقص الفادح المسجل في البرامج التكوينية والتدريبية وسوء التنظيم.

ويؤخذ من التجربة العملية في العديد من البلدان، أن ثمة ارتباطا بين ضعف التنظيم والإدارة وبطئ التنمية الاقتصادية، في حين أن تحسين التنظيم والإدارة يؤدي إلى نجاح التنمية[1]، فتتبين بذلك أهمية فعالية التنظيم والأساليب الإدارية الحديثة في تسريع عجلة النمو ومن تم تحقيق متطلبات التنمية.

إذاً إن إمكانية تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر قد تؤدي إلى تحقيق ذلك، ويثبت ذلك من خلال الآثار الايجابية على مستوى التنظيم والإدارة، والتي تتجلى بفعل إسهامات الشركات الأجنبية بالنسبة للتنظيم والإدارة والتنمية الإدارية من خلال ما يلي: [2]

أ- تنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الداخل وفي الدول الأم.

ب- تقديم أو إدخال أساليب إدارة حديثة ومتطورة.

ج- خلق طبقة جديدة من رجال الأعمال وتنمية قدرات الطبقة الحالية.

---

[1] دانييل كوفمان ، وراث كرائي ، وبابلو زويد لوباتن, مقال بعنوان: "تحسين التنظيم و الإدارة من التشخيص إلى التنفيذ " مجلة التمويل والتنمية، المجلد 37، العدد 2. جوان 2000، ص 10.

[2] عبد السلام أبو قحف، "اقتصاديات الأعمال والاستثمارات الدولي، "مرجع سبق ذكره، ص 461.

د- استفادة الشركات الوطنية من نظيرتها الأجنبية - بما فيها متعدّدة الجنسيات- بالأساليب الإدارية الحديثة من خلال التقليد والمحاكاة.

ه- إثارة حماس الشركات الوطنية في تنمية مهاراتها الإدارية حتى تستطيع الصمود أمام منافسة الشركات متعددة الجنسيات.

وتجدر الإشارة في هذا السياق، إلى أن تلك الآثار هي في حقيقتها مرتبطة بمدى توافر البيئة الملائمة في الدول المضيفة بالإضافة إلى الإدارة الحقيقية التي تبديها الشركات الأجنبية.

الفرع الثاني: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التنمية الجهوية.

بموجب القوانين التي تصدرها الدول المضيفة والمتعلقة باجتذاب وحماية الاستثمار الأجنبي المباشر نجد أن الشركات الأجنبية ستتمتع بموجبها بامتيازات وحوافز مختلفة تشجعها على إقامة مشاريع استثمارية مختلفة قد تخص قطاع الإنتاج السلعي أو الخدماتي في مناطق محرومة أو مناطق خاصة وفقا لالتزامات تقرها تلك القوانين وبالتالي انطلاقا من ذلك، يمكن أن يتجلى الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الجهوية من خلال تقليل الفوارق بين المناطق المختلفة إلى جانب تهيئتها وإنعاشها من خلال تلبية متطلبات الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الثالث: تأثير الاستثمار الأجنبي على الوضع التكنولوجي.

يعتبر نقل التكنولوجيا أهم آلية تترجم التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاديات النامية المضيفة، نظرا لكون الشركات متعددة الجنسيات هي المصدر الأساسي لعمليات البحث والتطوير في العالم المتقدم، ومستواها التكنولوجي عموما عالي مقارنة بالدول النامية ما يمكنها من خلق تقدم تقني مهم، إلا أن الدور الذي تلعبه الشركات متعددة الجنسيات في تسهيل نقل التكنولوجيا يختلف حسب قطاع النشاط والمناخ الاقتصادي السائد، ويتبع نقل التكنولوجيات الحديثة إلى الاقتصاديات النامية المضيفة ونشرها أربع آليات أساسية هي :

الروابط العمودية مع الموردين المحليين، الروابط الأفقية مع الشركات المحلية المنافسة أو المكملة المنتمية إلى نفس قطاع النشاط، هجرة الموارد البشرية المؤهلة من الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية وتدويل مشاريع البحث والتطوير من الدول المتقدمة إلى الدول المضيفة لفروع الشركات متعددة الجنسيات، ويكون تولد الآثار الإيجابية مرغوبا أكثر خصوصا في حالة الروابط العمودية، بما في ذلك الروابط من المنبع مع الموردين المحليين في الدول النامية، حيث توفر الشركات متعددة الجنسيات الإشراف والمساعدة التقنية والمعلومات المختلفة اللازمة

لتحسين جودة منتجات الموردين المحليين، كما يمكن أن تساعد الشركات متعددة الجنسيات مورديها المحليين على تجديد خطوطها الإنتاجية وشراء المواد الأولية من الأسواق العالمية، ويبقى من الصعب الحصول على معلومات كافية حول الآثار الأفقية لأن أثار دخول شركة متعددة الجنسيات إلى اقتصاد نامي مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل السوق المحلي يعتبر من الأمور الصعبة.

ومن أهم الشروط أو بالأحرى الخصائص التي يجب توفرها في التكنولوجيا المنقولة ضرورة توافقها مع المستويات التقنية لمجموع الشركات المحلية أي بمعنى إمكانية استيعابها وتطبيقها على مستوى كل الشركات المحلية، وبذلك كلما كان المستوى التكنولوجي بين الشركات المحلية والشركات متعددة الجنسيات متقاربا كانت الاستفادة أكبر وإمكانية تبني التكنولوجيات الجديدة أكبر[1] وتحتفظ الشركات متعددة الجنسيات عادة عند توجهها للاستثمار في الدول النامية بأحدث التكنولوجيا حتى تستفيد منها في تعظيم إنتاجيتها مقارنة بالمؤسسات المحلية، لكن في حالة زرعها لفروع في الخارج تحول معها ما يسمى بالحزمة التكنولوجية والمتكونة من مجموعة من التكنولوجيات والمعارف التنظيمية والإدارية المدمجة مع الآلات وتراخيص الإنتاج، هذه الحزمة تشكل الميزة النسبية للشركة الأم والتي ستسمح للفروع بمنافسة الشركات المحلية المستفيدة من معرفتها الجيدة للسوق المحلي وتفضيلات المستهلكين وممارسات الأعمال، وفي هذه الحالة تصبح التكنولوجيا المطورة من طرف الشركة الأم متاحة للانتشار في النسيج الصناعي المحلي من خلال عدة قنوات.

وفي الدول النامية، تتهيأ الشركات المحلية وتترصد الفرصة لتحسين مساراتها الإنتاجية من خلال مراقبة وتقليد ممارسات الشركات متعددة الجنسيات وكذا مشاريع الشراكة وهناك وسيلة أخرى لنشر التكنولوجيا وهي التعلم عن طريق الاستعمال والمتمثلة في جملة المهارات المنعكسة عن الاستعمال لمنتجات الشركات متعددة الجنسيات، هذه السبل تنتهي بميلاد منتج توأم للمنتج الأصلي بتكاليف أقل ومطور بفضل الجهود المحلية.

للإشارة فان حالة انتشار التكنولوجيا من خلال جملة المهارات المنعكسة عن الاستعمال تبدأ أثناء إشراف الطرف المحلي على مراحل بسيطة من مراحل الإنتاج ، وكلما تطورت وتوسعت العمليات الموكلة للطرف المحلي زادت قدرته على التقاط التكنولوجيا وصولا إلى أعلى المراحل استخداما للتكنولوجيا الحديثة مثل الإنتاج والتصميم.

[1] OECD, L'investissement direct étranger au service du développement: Optimiser les avantages Minimiser les couts, Service des Publications de l'OCDE, France: pp14-15

خلاصة

إن الاهتمام الواضح بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف مختلف المدارس الاقتصادية والمفكرين الاقتصاديين الخبراء وجل دول العالم، جاء ليعكس حقيقة معينة أن هذا الأخير ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة والتفسير.

وقد تجلى ذلك من مختلف الدراسات حول تحديد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر، الاختلاف الواضح في تحديد ماهيته ومحدداته يؤكد أنها ظاهرة معقدة الجوانب، إلا أنه من خلال ما سبق توصلنا إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو حركة رؤوس الأموال طويلة المدى، يتدفق للدول المضيفة في أشكال مختلفة تتخذ إما صورة الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو في صورة الاستثمارات المشتركة.

ومن جهة أخرى، إن الاستثمار الأجنبي من حيث التدفقات ومختلف توجهاته تحكمه مجموعة من المحددات، اختلفت باختلاف زوايا دراسات المدارس الاقتصادية والمفكرين، تتلخص هذه المحددات عموما في محددات اقتصادية عامة من توفر الظروف الملائمة لقيامه ومحددات مكانية تتمثل في تباين بعض مؤشرات المتغيرات الاقتصادية ومدى تأثيرها على توجهات هذه الظاهرة.

كما استنتجنا أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ميكانيزم حقيقي يدفع إلى تكريس أكثر للعلاقات التي تجمع بين الدول القائمة به والدول المستقبلة له من أجل الوصول إلى أهداف وأثار محددة على مختلف المتغيرات الاقتصادية من مستوى العمالة،ميزان المدفوعات وكذا متغيرات أخرى.

وأخيرا الحقيقة التي نمليها هنا، أن الاستثمار الأجنبي شكل محورا من محاور اهتمام المفكرين الاقتصاديين والخبراء و الدول، هذا فيما يخص الفصل الأول.

أما فيما يخص الفصل الثاني، فسنعرض فيه واقع وآفاق الاستثمار الأجنبي في ظل التحولات الاقتصادية في كل من الجزائر والسعودية.

الفصل الثاني

تمهيد:

إن النشاط الاستثماري في الجزائر، يعمل في إطار محيط دولي يتسم بالتطورات الاقتصادية السريعة ويتأثر بهذه التطورات العالمية، ومن أجل مواجهة تحديات التطورات الاقتصادية الدولية والاندماج في الاقتصاد العالمي المعاصر، فقد عمدت الجزائر في مطلع التسعينات من القرن العشرين وهي مرحلة بداية الإصلاحات الاقتصادية والتوجه نحو اقتصاد الحر، إلى وضع سياسة تحفيزية لزيادة فرص الاستثمار الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر. ومن أجل التشجيع على الاستثمار وخلق المناخ الملائم للاستثمار، الذي يستلزم توفير كل الشروط القانونية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الملائمة للبيئة التي يتم فيها الاستثمار، فقد وضعت الدولة الجزائرية مجموعة من الامتيازات الجبائية والضمانات الممنوحة للمستثمرين، والتي كانت ترمي إلى تشجيع استثمار القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي المباشر.

كما تتمتع المملكة العربية السعودية بكل مقومات نجاح الاستثمار من حيث الاستقرار السياسي والاجتماعي والازدهار الاقتصادي، ومن الناحية الاقتصادية يتمتع الاقتصاد السعودي بمعدلات نمو مرتفعة نسبيا كما يعتبر وضعها المالي جيدا لما تملكه من أرصدة مالية واحتياطات نقدية بالإضافة إلى كونها أكبر مصدر للنفط وتملك أكبر احتياطي عالمي.

ويمكن إبراز الأهمية الخاصة التي لعبها الاستثمار الأجنبي المباشر في تحريك دواليب النشاطات الاقتصادية من خلال السياسة الاقتصادية الوطنية التي فتحت المجال واسعا أمامه، ودوره في تكوين الثروة وتطوير الاقتصاد وتعزيز الصادرات وسنحاول في هذا الفصل تحليل واقع الاستثمار الأجنبي في كلا البلدين من خلال التطرق إلى:

- ✓ تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- ✓ تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.
- ✓ معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر والسعودية ومحاولة التغلب عليها.

المبحث الأول: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حديث الوسط الاقتصادي بصفة خاصة، لأنه ذو أهمية كبيرة في تغيير مسار العلاقات الاقتصادية ودفعا إلى الأمام وتحقيق التنمية الشاملة، ومن هذا المنطلق تبنت الجزائر سياسات وإجراءات وإصلاحات في جميع المجالات لتشجيع الاستثمار الأجنبي.

المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية المنجزة لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

لقد لجأت الجزائر إلى إحداث تغييرات وإصلاحات عميقة مع بداية الثمانينات سمحت بتغيير سير اقتصادها، وهذا بإحداث قطيعة مع أساليب التسيير السابقة والدخول ضمن مسار إدماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي بجميع المجالات لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر وهذا من خلال الإصلاحات التي تضمنت استقطاب الاستثمارات وتقديم الضمانات اللازمة لكسب ثقة المستثمرين الأجانب والخواص المحليين،كل هذا بسبب الأوضاع الاقتصادية التي كانت سائدة قبل القيام بهذه الإصلاحات التي نذكر منها : ضغوطات المنظمات الدولية، تأزم الوضعية المالية وكذا تدهور وتراجع القطاع العمومي، المشاكل التنظيمية، قلة الأيدي العاملة المؤهلة.

الفرع الأول: الإصلاحات المنجزة وآثارها على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

تمثلت أهم إصلاحات الاقتصاد الجزائري في النقاط التالية والتي كان لها تأثيرات اقتصادية واجتماعية.

أولا: الإصلاحات المنجزة.

أ- إعادة هيكلة الاقتصاد الجزائري .

➢ **إصلاح القطاع العام وخوصصته:** لقد ظهر من خطابات الحكومة أنها مستثمرة في إصلاح القطاع العام وهذا من خلال تصفية 88 مؤسسة عمومية وهذا انطلاقا من 1994، حيث أقرت أن هذه العملية هي عملية تطهير للمؤسسات العمومية الاقتصادية في مرحلة أولى ثم البحث عن السبل والطرق لتوسيع رأسمالها واستقلاليتها وبالفعل بادرت الحكومة بوضع قوانين متعلقة بترقية الاستثمارات الخاصة الأجنبية والمحلية من جهة والقوانين المتعلقة بخوصصة المؤسسات العمومية.[1]

➢ **تعويم نظام الصرف وتحرير المبادلات التجارية:** وكان هذا من خلال الإجراءات الجديدة والمتمثلة في إنشاء سوق بين البنوك بالعملة الصعبة، وإنشاء مكاتب للصرف، أما الإجراءات الخاصة بتحرير التجارة الخارجية فتمثلت في

[1] مروان عطوان، الأسواق النقدية والمالية، دار الهدى للطبع والنشر، 1993، ص20.

تخفيض الرسوم الجمركية وإلغاء الحواجز الحمائية خصوصا بعدما أبدت الجزائر نيتها في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.[1]

➢ **الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر:** لقد شهدت فترة التسعينات من القرن الماضي إقبال السلطات الجزائرية على الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل ملفت للانتباه، وهذا عكس المراحل السابقة التي كانت ترفض فيه هذا الأخير إما بطريقة مباشرة أو عن طريق وضع عراقيل قانونية واقتصادية، وبالفعل في هذه المرحلة راجعت الدولة القوانين المتعلقة بترقية الاستثمار بصفة عامة والاستثمار الأجنبي بصفة خاصة، وقد شمل التغيير قطاع المحروقات كما شمل قطاعات أخرى، وكان ذلك من أجل الانفتاح أكثر على القطاع الخاص، وقد قامت الدولة بتوفير الظروف والشروط القانونية والاقتصادية الملائمة التي تسمح بجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من أجل إعطاء الحرية الاقتصادية للمتعاملين الاقتصاديين على أساس مبدأ المنافسة التامة ومن أهم الأسباب التي أدت إلى الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر نذكر ما يلي :[2]

- الاختلالات العميقة التي صاحبت تطور الاقتصاد الوطني.
- الأزمة السياسية التي ساهمت في توقيف مسار التنمية.
- صعوبة الحصول على التمويل لتسيير برامج التنمية وضمان الاستهلاك للمواطنين.
- تعاظم المديونية بشقيها الداخلي والخارجي.
- الضغوطات الدولية من الهيئات والمنظمات العالمية.
- المرحلة الانتقالية التي دخل فيها الاقتصاد الجزائري وسياسة الإصلاحات التي قام بها، وهذا من أجل التوجه نحو اقتصاد السوق، وهذا ما أدى بالمشرع الاقتصادي الجزائري إلى تعديل وتشريع قوانين تتلاءم مع التغيير الحاصل في الاقتصاد الجزائري.

➢ **الإصلاحات الجبائية والجمركية :** لقد قامت الجزائر بمجموعة من الإصلاحات والتعديلات على النظام الضريبي منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين وهذا حتى يتماشى هذا النظام مع المرحلة الجديدة التي يمر الاقتصاد الجزائري خصوصا بعد بداية المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة في أفريل سنة 1994[3]، والاندماج في منطقة تبادل حر وإكمال الانفتاح الخارجي عبر التفكيك التدريجي للحواجز الجمركية وإلغاء كل المعوقات أمام حرية التبادل، بشكل يكرس بصفة نهائية نمط التنمية الليبرالية، الذي كان برنامج التعديل الهيكلي قد أطلقه، هذا ما يجعل

[1] الهادي الخالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار الهومة، الجزائر،1996، ص 218.

[2] الهادي الخالدي ،مرجع سابق، ص 216.

[3] موسى كمال، أطروحة دكتوراة، النظام التجاري العالمي الجديد ، 2004، ص 459

الجزائر تستجيب لشروط المنظمة المتمثلة في الإلغاء التدريجي ثم الكلي لجميع القيود الجمركية والضريبية وتخفيضها إلى أقصى الحدود[1].

➢ **الإصلاح البنكي والمالي :** للنظام المالي أهمية بالغة في عملية الاستثمار والنمو الاقتصادي، وتجسيد هذا النظام فرض على الدولة الجزائرية الشروع في إصلاح المؤسسة التي تحكمه سواء تعلق الأمر بالبنوك أو بشركات التأمين بغرض جعلها ملائمة لمقتضيات المرحلة، وهو ما يتطلب إنشاء مؤسسات مالية جديدة تسمح بتوفير احتياطات الصرف والقرض وتوجيهها نحو الاستثمار، وهذا ما قامت به الجزائر بإنشاء مجلس النقد والقرض الذي صار أعلى هيئة مالية وإنشاء بورصة القيم المنقولة، كما فتحت المجال أمام الخواص حيث تم إنشاء عشر بنوك خاصة، منها بنك البركة والبنك الجزائري التجاري والصناعي.[2]

ب- برنامج إعادة جدولة الديون الخارجية.

تلجأ الجزائر إلى هذا النوع من الإصلاحات مع صندوق النقد الدولي إلا بعد أن وصلت إلى وضعية صعبة جدا، حيث أنها في 1994 كادت أن تصل إلى حافة الاختناق المالي، نتيجة الإفراط في الاقتراض قصير الأجل الذي تبعه الانخفاض الحاد في أسعار البترول منذ 1986، وفي ظل هذه الأوضاع العسيرة والمتأزمة شرعت الجزائر بداية من أفريل 1994 في إبرام اتفاقيتين مع صندوق النقد الدولي مدتها الإجمالية أربع سنوات مرفقتين باتفاقيات إعادة الجدولة للديون الخارجية لدى نادي باريس فيما يتعلق بالديون الخارجية العمومية ونادي لندن فيما يتعلق بالديون الأخرى .[3]

ج- برنامج الإنعاش الاقتصادي.

لقد أعقبت برنامج إعادة جدولة الديون الخارجية مجموعة من الإصلاحات والتعديلات في القوانين ولعل أهم هذه البرامج الإصلاحية وأكبرها لحد الآن هو برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق في تطبيقه منذ 2002، والذي رصدت له أموال كبيرة قدرت بـ 7 ملايير دولار ما يعادل 550 مليار دج موزعة على القطاعات الاقتصادية لمدة ثلاث سنوات.[4]

---

[1] عبد الله منصوري، أطروحة دكتوراة، السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات، 2005-2006 ص 318

[2] الهادي الخالدي، مرجع سابق، ص 217.

[3] محافظ بنك الجزائر، تقرير حول التقدم الاقتصادي و النقدي في الجزائر، مقدم أمام نواب المجلس الشعبي الوطني يوم 06 نوفمبر 2000.

[4] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي، الدورة العامة العادية 23، السداسي الأول من سنة 2003، الجزائر ص 171.

ثانيا: آثار الإصلاحات الاقتصادية على مؤشرات الاقتصاد الكلي.

إن تجربة الجزائر في الإصلاح الاقتصادي لها سمات أساسية تنبثق من محتويات وأهداف وسياسات الإصلاحات الاقتصادية التي ينادي بها صندوق النقد والبنك العالميين.

لعل من سمات نجاح الإصلاحات السيطرة على التوازنات النقدية والمالية على المستوى الكلي ولو بشكل نسبي ومؤقت، إلا أن هذه النجاحات في تحقيق التوازنات الكبرى لم تخف الجوانب السلبية الناجمة عن إغفال الأساس الهيكلي لاختلالات التوازنات الاقتصادية والاجتماعية، فيما يخص الجوانب الإيجابية لنجاح الإصلاحات في الجزائر فإنها تمثلت في السيطرة على الحدود النقدية والمالية للأداء الاقتصادي، فلنأخذ أهم مؤشر لذلك والمتمثل في عجز الموازنة العامة، الحقيقة أن الموازنة العامة عرفت تحسنا ملحوظا، هذه النتيجة من دون شك تبعد الخطر.

أما النقطة الثانية في رصيد تجربة الإصلاحات الاقتصادية والتكييف الهيكلي في الجزائر تتعلق بمعدل التضخم حيث تشير الإحصائيات والتقارير إلى انخفاض هذا المعدل إلى 4.5 سنة 2011 مقارنة بسنة 1994 التي بلغ معدل التضخم فيها 20.8% إن هذا الانخفاض في معدل التضخم جاء كنتيجة لانخفاض قيمة الدينار من جهة والتعديلات التي أجريت عل أسعار السلع المدعومة من طرف الدولة من جهة أخرى .

أما النقطة الثالثة التي ندرجها في رصيد الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر فهي نمو الناتج الداخلي الإجمالي وهذا من خلال الجدول الموالي .

جدول رقم (2-1): نمو تطور الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية خلال الألفية الجديدة بملايين الدولارات.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الناتج المحلي الإجمالي	56.755	67.864	85.340	103.100	117.290	134.160	170.270	139.520	161.65	188.68

المصدر : التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011 ص11.

هذا الجدول يبين أن الناتج الداخلي تضاعف عدة مرات خلال فترة بداية الألفية الثالثة، حيث كان 56.755 مليون دولار في سنة 2002 ليبلغ 67.864 مليون دولار ليتضاعف سنة 2005 ليصل إلى الضعف بمبلغ 103.1 مليار دولار، ليتوالى ارتفاع الناتج عبر السنوات 2008،2007،2006، ليصل سنة 2009 إلى 139.520 مليار دولار، وهذا كله راجع إلى الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الدولة في مختلف القطاعات الاقتصادية من جهة ومن جهة أخرى إلى الارتفاع الكبير في أسعار المحروقات مقارنة بسنوات التسعينيات.

أما النقطة الرابعة التي يمكن أن ندرسها فهي الاتجاه الإيجابي في ميزان المدفوعات، الذي سجل بعض الفوائض، وهذا بفضل عملية إعادة الجدولة للديون الخارجية الجزائرية من ناحية، و الارتفاع النسبي في أسعار البترول وبما أن ميزان المدفوعات تحسن وحقق فوائض مهمة، نتج عن ذلك ارتفاع في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة. حيث أنه كان اقل من 2 مليار دولار خلال الفترة (1986-1994) ثم بدأ في التزايد 1998 ليتضاعف عدة مرات ويصل إلى أكثر من 186 مليار دولار نهاية جوان 2012.

ويجدر الإشارة إلى أن هذه الفترة صادفت برنامج الإنعاش الاقتصادي، الذي يعتبر برنامج طموح رصدت له أموال كثيرة تبلغ 550 مليار دج أي ما يقارب 7 ملايير دولار في مدة ثلاثة سنوات وهذا من أجل تحقيق النمو الاقتصادي، وإعادة بعث الاقتصاد من جديد، لكن ما يمكن ملاحظته في هذا البرنامج أنه اتجه هو الآخر إلى الهياكل الاجتماعية و لم يعط الاهتمام الكبير للقطاع الإنتاجي الذي يعتبر أساس من أسس التنمية الشاملة، وفيما يلي جدول يبين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وتطورها في هذه المرحلة.

جدول رقم: (2-2) بعض المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية .

المؤشرات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد السكان (مليون نسمة)	31.4	31.9	32.4	32.9	33.5	34.6	35.2	36.3	37
الناتج المحلي الإجمالي بمليون دولار أمريكي.	67.864	85.340	103.100	117.290	134.160	170.270	139.520	161.65	188.68
حجم مشاركة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي %	6.658	8.055	7.928	8.828	10.152	11.195	12.775	12	-
حجم مشاركة الصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي %	24.791	32.951	46.594	54.442	60.436	79.832	41.894	49	-
حجم مشاركة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي %	3.290	3.789	3.969	4.138	4.519	5.222	5.814	6	-
حجم مشاركة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي%	13.512	16.083	17.031	19.474	23.713	31.628	32.748	-	-

Source: economic statistic bulletin of Arab countries 2011.

أولى الملاحظات التي يمكن إبداؤها قبل بداية تحليل الجدول هو أن مؤشرات الاقتصاد الكلي عرفت تطورا كبيرا، وتحسنت بطريقة جيدة خصوصا بعد بداية تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، أما إذا عدنا إلى الجدول فنلاحظ أن الناتج المحلي الإجمالي في تطور مستمر، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب في بدايتها تحسن أسعار المحروقات التي يعتمد عليها الاقتصاد الجزائري بصفة منفردة، حيث تمثل نسبة تتراوح ما بين 96% و 98% من إجمالي الصادرات، فأي ارتفاع أو انخفاض في أسعار البترول يعود مباشرة بالإيجاب أو السلب على الاقتصاد الجزائري وتظهر هذه الأهمية من خلال نسبة مشاركة كل قطاع في الناتج المحلي الإجمالي فتأتي في المرتبة الأولى الصناعة الإستخراجية، حيث شاركت بنسبة كبيرة تتراوح بين الربع سنة 2003 إلى غاية ثلاثة الأرباع من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2008 والسبب واضح هو ارتفاع أسعار المحروقات في هذه الفترة. أما المرتبة الثانية فتحتلها الخدمات التي تملك نسب مهمة، إذ سجلت نسبة 13.5% سنة 2003 وواصلت ارتفاعها لتصل إلى نسبة 32.7% سنة 2009 من الناتج المحلي الإجمالي وهي في ارتفاع مستمر.

ويأتي في المرتبة الثالثة القطاع الزراعي فبالرغم من أن الزراعة تحتل أهمية كبيرة في البلاد إلا أن نسبتها ضعيفة مقارنة بالقطاعات السابقة، و رغم كل المجهودات والإصلاحات التي شهدها هذا القطاع إلا أنه يبقى ضعيف في نسبة المشاركة إذ مثلت سنة 2003 نسبة 6% بعدما كانت قد وصلت إلى 12.4% سنة 2002 وأصبحت في تذبذب مستمر إلى غاية 2006 أين استقرت في الارتفاع حيث وصلت سنة 2009 إلى 12.75% من الناتج المحلي الإجمالي، والسبب يعود إلى المساعدات والأموال التي رصدت لهذا القطاع في برنامج الإنعاش الاقتصادي، أما المرتبة الأخيرة فيحتلها القطاع الصناعي الذي لم تتعد نسبة مشاركته في الناتج المحلي الإجمالي 6% حيث وصل في أعلى مستوياته إلى 5.8 % ، وهذا الأمر واضح لأن البلاد ليست لديها قاعدة صناعية قوية رغم المجهودات التي تقوم بها لجلب الاستثمارات المحلية الخاصة والأجنبية المباشرة، إلا أن هذا القطاع مازال يشهد ضعف كبيرا، وتلزمه مجهودات أكثر للرقي به، لأن القطاع الإنتاجي الصناعي يعتبر ذو أهمية كبيرة في تحقيق التنمية.

الفرع الثاني: الضمانات والحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

سوف نعرض أهم الضمانات والحوافز الممنوحة من طرف الجزائر للمستثمر الأجنبي.

أولا: الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

لقد أكدت الجزائر عزمها على تشجيع الاستثمارات وحمايته لتمكنه من المشاركة في تطوير ونمو الاقتصاد الوطني، وهذا من خلال الضمانات الممنوحة والمذكورة و المنصوص عليها قانونا[1].

- الحرية الكاملة للمستثمر والاستثمار: يضمن هذا المبدأ الحرية الكاملة للمتعاملين الأجانب في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لإقامة استثمارات في شتى القطاعات الاقتصادية، وكذا بعدة أنماط كتنمية القدرات والطاقات أو تلك التي تعيد التأهيل أو الهيكلة والتي تنجز في شكل حصص من رأسمال أو حصص عينية، وأيضا يضمن إقامة استثمارات إما عن طريق المساهمة بإجمالي رأس المال أو عن طريق الشراكة.
- مبدأ إلغاء التمييزات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر: حيث يحظى الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الأجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الأشخاص الطبيعيين والمعنويين الجزائريين من حيث الحقوق والالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار.
- ضمان حرية التمويل: للمستثمر الأجنبي الحق في تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمداخيل والفوائد وغيرها من الأموال المتصلة بالاستثمار كما تنفذ الطلبات الخاصة بالتحويل في اجل أقصاه 60 يوما.

ثانيا: الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب حسب النظام العام والخاص.

لقد منح المشرع الجزائري صنفين من المزايا إدراجها ضمن النظامين العام والخاص، وذلك أنه إلى جانب استفادة المستثمر من الحوافز الجبائية والجمركية المنصوص عليها مثل الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات التي تدخل في انجاز المشروع في إطار النظام العام فإنه يستفيد في إطار النظام الاستثنائي (الخاص) من مزايا وإعفاءات خاصة لاسيما عندما يستعمل تكنولوجيا خاصة من شأنها المحافظة على البيئة وحماية الموارد الطبيعية وإدخال الطاقة والمساعدة على تحقيق تنمية شاملة.[2]

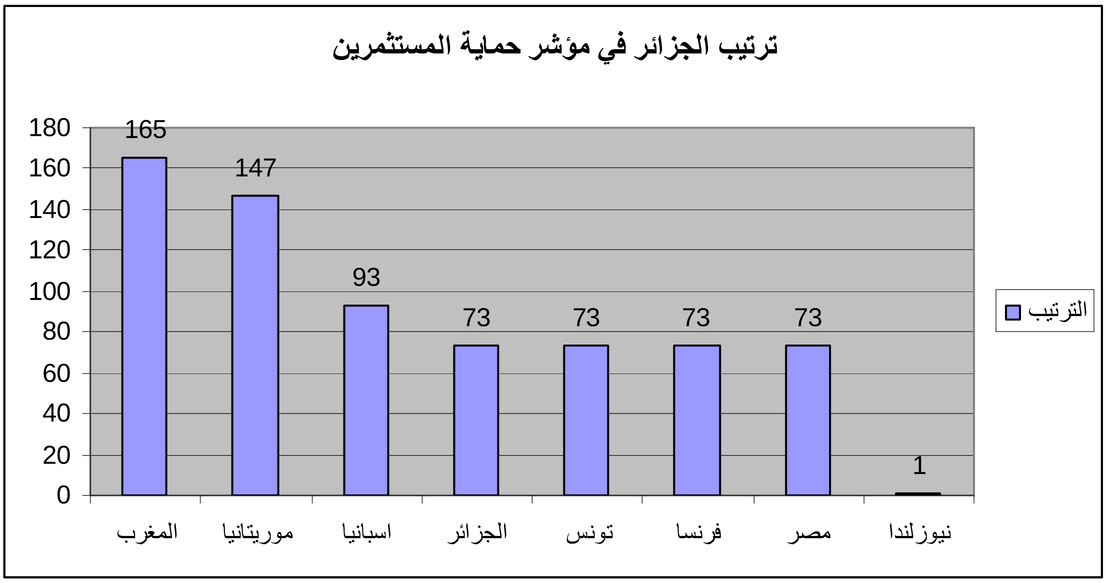
والشكل الموالي يوضح مكانة وترتيب الجزائر مقارنة مع مجموعة من الدول في مؤشر حماية المستثمرين.

---

[1] عبد المجيد أونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أفريل ، الجزائر 2006، ص 255-256.

[2] محمد طالبي، أثر الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الجزائر، 2008، ص 320.

الشكل رقم(1-2): ترتيب الجزائر في مؤشر حماية المستثمرين مقارنة مع مجموعة من الدول.



Source : www.doingbusiness.org/ doing business in algeria, p 20.

المطلب الثاني: تقييم حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

بفضل الثروات الطبيعية الهائلة والإمكانات السياحية التي تملكها الجزائر، تشكل منطقة جلب طبيعية للاستثمار الأجنبي المباشر، غير أن السياسات الاقتصادية وتسيير هذه الموارد لم يكن كافيا للوصول إلى إطار اقتصادي فعال، ما جعل الجزائر تتخبط في مشاكل عديدة أدى بها إلى فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي المباشر.

الفرع الأول: تطور الاستثمارات في الجزائر بصفة عامة.

لقد حظيت الاستثمارات باهتمام كبير من طرف السلطات الجزائرية خصوصا بعد فشل نظام المخططات التنموية في تحقيق الأهداف المسطرة، وبذلك بدأ التفكير في سن القوانين والتشريعات التي بإمكانها أن تضمن السير الحسن للعملية الاستثمارية وعلى هذا الأساس سنقوم بعرض تطور الاستثمار، والجدول التالي يوضح تطور الاستثمارات في الجزائر، عدد المشاريع، عدد مناصب الشغل خلال الفترة 2002-2011.

الجدول رقم (3-2): تطور الاستثمار في الجزائر خلال الفترة 2002-2011.

السنوات	المبلغ (مليون دج)	عدد المشاريع	عدد مناصب العمل
2002	164110	1 053	37 028
2003	306 028	2 805	54 948
2004	268 553	1 464	34 197
2005	420 923	1 160	53 010
2006	561 231	2 665	72 519

2007	684 507	5 091	97 355
2008	1 841 108	8 012	107 643
2009	517 604	9 471	82 149
2010	436 281	7 760	75 492
2011	1 378 177	7 803	140 110
المجموع العام	6 578 522	47 284	754 451

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www. Andi. dz ص4

حسب الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب واضح في حجم الاستثمارات التي جرت خلال الفترة 2002-2011 تارة بالزيادة مثلما كانت بين سنة 2002 و 2003 بنسبة 86% وقد انعكس ذلك بطبيعة الحال على كل من مناصب الشغل التي ارتفعت هي الأخرى من 37028 إلى 54948 وعلى عدد المشاريع المقامة خلال السنة وتارة أخرى بالنقصان مثلما كانت بين سنة 2003 و 2004 التي انخفضت حجم الاستثمارات فيها بنسبة 29% والتي أثرت أيضا على مناصب الشغل المتوفرة خلال هذه السنة بانخفاضها من 54948 إلى 34197 أي بنسبة 38%. وهكذا لتصل سنة 2008 إلى ذروتها بمبلغ 1841108 مليون دج وتأثيرها على كل من اليد العاملة التي وصلت إلى أعلاها هي الأخرى ب 107643 منصب عمل، والجدول الموالي فيوضح تطور الاستثمارات حسب قطاع النشاط خلال الفترة 2002-2011.

الجدول رقم (2-4): تطور الاستثمار في الجزائر حسب نوع النشاط في الفترة 2002-2011.

قطاع النشاط	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون ج)	%	عدد مناصب العمل	%
الزراعة	847	%1.79	69733	%1.06	51331	%6.08
البناء والأشغال العمومية	9023	%19.08	1031134	%15.67	186424	%24.71
الصناعة	5310	%11.23	2723249	%41.40	205163	%27.19
الصحة	507	%1.07	51190	%0.78	11135	%1.48
النقل	26534	%56.12	666409	%10.13	150136	%19.00
السياحة	358	%0.76	719118	%10.93	46935	%6.22
الخدمات	4700	%9.94	1075728	%16.35	84277	%11.17
التجارة	2	%0.00	37514	%0.75	15500	%2.05
الاتصالات	3	%0.01	204447	%3.11	3550	%0.47
المجموع	**47284**	**%100**	**6578522**	**%100**	**754451**	**%100**

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www. andi. dz ص 5

نلاحظ من خلال الجدول أن اهتمام الجزائر خلال السنوات الأخيرة محل الدراسة تمحور حول الصناعة بصفة خاصة ب 5310 مشروع يقابلها مبلغ مالي قدر ب 2723249 مليون دج، يليها كل من قطاع الخدمات بنسبة 16% من مجموع المبالغ المخصصة للاستثمار و 11% من اليد العاملة وكذا قطاع البناء والأشغال العمومية الذي احتل نسبة 15% من المبالغ المخصصة للاستثمار بيد عاملة تقدر ب 24%. أما القطاعات التي احتلت المراتب الأخيرة هي كل من الصحة والسياحة، التجارة والاتصالات سواء في المبالغ المخصصة للاستثمار أو اليد العاملة التي ستشغل هذه القطاعات. والجدول التالي يمثل نسبة هذه الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم (5-2): تطور نسبة الاستثمارات بالنسبة لحجم الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 2010/2002.

الوحدة: (مليون دولار)

السنوات / البيانات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الناتج المحلي الإجمالي	56.755	67.864	85.34	103.10	117.29	134.16	170.27	139.52	161.65
حجم الاستثمارات	17.397	20.590	28.399	32.654	35.569	46.425	63.711	65.191	-
نسبة الاستثمار إلى PIB	30.65%	30.34%	33.27%	31.67%	30.32%	34.60%	37.41%	46.72%	-

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على: economic statistic bulletin of Arab countries 2011. P11

من خلال الجدول يظهر لنا أن نسب نمو الاستثمارات كـــانت متذبذبة رغم أن القيم كانت دائما في ارتفـــاع وهذا راجع إلى أن نسبة الارتفاع في PIB *كانت أعلى من نسبة الارتفاع في الاستثمارات العمومية التي قامت بها الدولة في مختلف المجالات. إن نمو الاستثمارات بهذه الطريقة يعتبر مؤشرا إيجابيا يدل على أن المؤسسات الجزائرية ماضية قدما في سياسة التأهيل والتحديث.

والجدول الموالي يمثل مقارنة بين نسبة الاستثمارات المحلية، الاستثمارات المشتركة بين المحليين والأجانب وكذا الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ونسبة كل نوع إلى المجموع العام للاستثمارات.

* الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (2-6): نسبة الاستثمارات المحلية والأجنبية أو بالشراكة من الاستثمارات الإجمالية خلال الفترة 2002-2011 .

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	المبلغ (مليون دج)	%	عدد مناصب العمل	%
الاستثمارات المحلية	46833	99.05	4414144	67.10	672921	89.19
الشراكة	209	0.44	851473	12.94	26106	3.46
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	242	0.51	1312905	19.96	55424	7.35
مجموع الاستثمارات الأجنبية	451	0.95	2164378	32.9	81530	10.81
المجموع العام	47284	100	6578522	100	754451	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www. Andi. dz ص 6

بلغ مجموع الاستثمارات الأجنبية المشتركة والاستثمارات الأجنبية المباشرة 451 مشروع خلال الفترة 2002-2011 أي بحوالي نسبة 1% من مجموع مشاريع الاستثمارات تقابلها نسبة 32% من مجموع المبالغ المالية المستثمرة المحلية والأجنبية منها، فيما يشغل هذا المجموع حوالي 55 ألف منصب أي نسبة 8% من عدد المناصب الكلية وتبقى نسبة قليلة جدا مقارنة باليد العاملة المستغلة في الاستثمارات المحلية التي تبلغ حوالي 670 ألف عامل.

الفرع الثاني: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

تلقت الجزائر حوالي أكثر من 20 مليار دولار كاستثمار أجنبي مباشر خلال الفترة الممتدة من 2002-2008[1] وأصبحت السوق الجزائرية أكثر جذبا للاستثمار الأجنبي وأنه قد تم انجاز حوالي 15 ألف مشروع خلال نفس الفترة.

والجدول التالي يوضح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم، الدول العربية، الدول النامية ومقارنتها مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

[1] حسب ما أشار إليه مستشار وزير الصناعة وترقية الاستثمار.

الجدول رقم (7-2): التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر على نطاق العالم، الدول العربية والدول النامية ومقارنتها مع التدفقات الواردة منه إلى الجزائر في الفترة الممتدة 2002- 2010.

*** الوحدة:** مليار دولار.

**** الوحدة:** مليون دولار.

السنوات / الدول	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
العالم*	716.12	577.86	710.75	916.27	1305.9	1971	1744	1185	1244
الدول العربية*	8.07	15.68	21.60	35.65	62.4	-	-	-	-
الدول النامية*	-	275.03	283	314.3	379.1	-	658	511	574
الجزائر**	1065	634	882	1081	1795	1662	2646	-	-

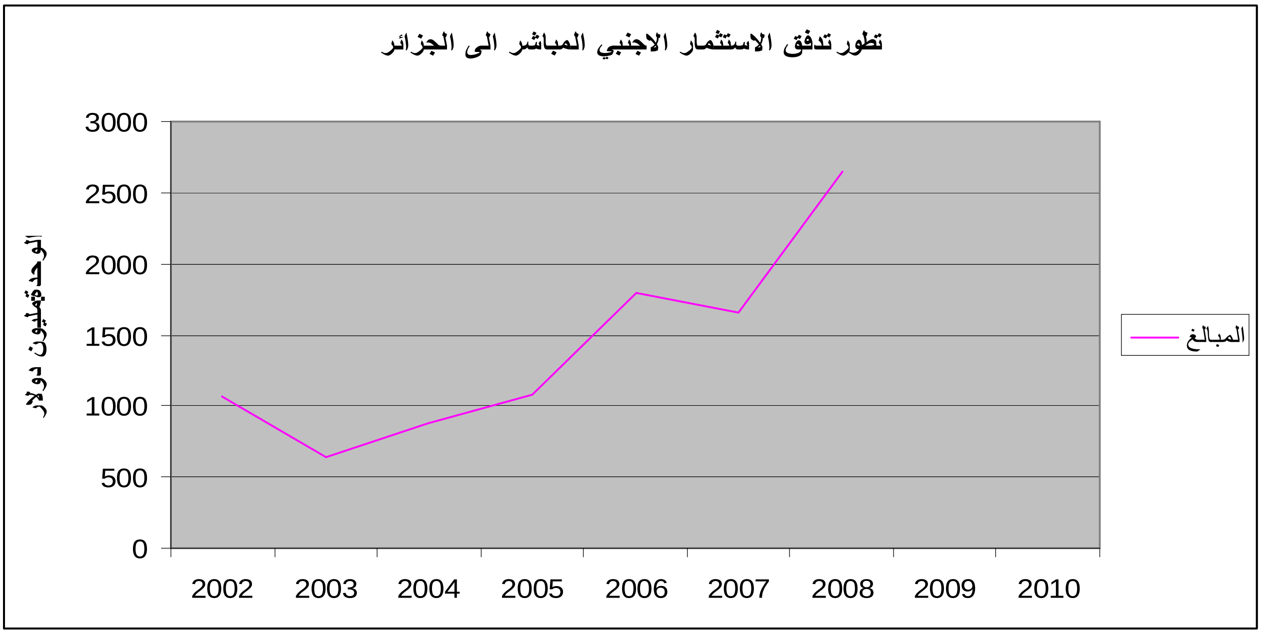
المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد، 2007، ص 10.

- WWW.UNCTAD.ORG 2011.
- WORLD INVESTEMENT REPORT 2011

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد على نطاق العالم في ارتفاع مستمر عدا سنة 2003 الذي انخفض من 716 مليار دولار سنة 2002 إلى 577 مليار دولار سنة 2003نتيجة الظروف الاقتصادية والسياسية ودرجة تقدم برامج الإصلاح والخصخصة ليعود إلى الاستقرار بداية من 2004 ثم ينخفض مرة أخرى سنة 2008 وهذا راجع بطبيعة الحال إلى الأزمة العالمية لسنة 2008، أما بالنسبة للاستثمار الوارد إلى الدول العربية فهو في ارتفاع مستمر حسب المعطيات المتوفرة إلى غاية 2005، وأما الدول النامية والجزائر بصفة خاصة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها في ارتفاع مستمر عدا سنة 2002 الذي شهد انخفاضا في الجزائر من 1065 سنة 2002 إلى 634 مليون دولار سنة 2003، وما نلاحظه هو عدم التأثر الكبير للاقتصاد الجزائري بالأزمة المالية العالمية باعتبار الاقتصاد الجزائري اقتصاد منغلق خاصة في مجال البورصة.

والمنحنى البياني التالي يوضح تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في الفترة الممتدة بين 2002-2010 بالاستناد إلى الجدول رقم (2-7).

الشكل رقم (2-2): تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر في الفترة الممتدة بين 2002-2009.



المصدر: ناجي بن حسين، تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد31، 2009، ص59.

المطلب الثالث: التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

لقد تعددت الدول المستثمرة في الجزائر سواءا كانت دولا أجنبية أو عربية، كما اختلف تقسيم هذه الاستثمارات على مختلف القطاعات الاقتصادية وخاصة قطاع المحروقات باعتبار الجزائر بلد غني في هذا القطاع.

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

إن قطاع المحروقات في الجزائر هو الذي يحظى بالنصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية في كل سنة فمثلا في سنة 2001 كانت التدفقات الاستثمارية الأجنبية تساوي 438 مليون دولار نصيب قطاع المحروقات منها هو 320 مليون دولار ،أما الباقي فهو موجه إلى باقي القطاعات، هذا ما أدى إلى ضعف القطاعات الأخرى وعدم إمكانية حصولها على التدفقات، وخلال هذه الفترة كانت من أكثر الدول الأجنبية استثمارا في الجزائر: الولايات المتحدة الأمريكية، مصر، فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، ألمانيا، هولندا، الإمارات العربية المتحدة، اليابان وبلجيكا.[1]

والجدول التالي يوضح أهم الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر خلال الفترة الممتدة ما بين

[1]UNCTAD : Nations Unies , Examen de la politique de l'investissement en Algérie,géneve , décembre 2003, P12.

2002 -2011 وعدد المشاريع التي استثمرت فيها.

الجدول رقم (2-8): أهم الدول الأجنبية المستثمرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2011.

الدول.	**عدد المشاريع المستثمرة.**	**المبالغ (مليون دج).**
أوروبا	230	313200
الاتحاد	190	272550
آسيا	31	512196
أمريكا	9	58821
الدول العربية	174	1258036
إفريقيا	2	4.510
استراليا	1	2.974
شركات متعددة الجنسيات.	5	14641
المجموع	**451**	**2164378**

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، تقرير 2011.

في إطار علاقتها مع الاتحاد الأوربي أمضت الجزائر مجموعة من الاتفاقات التعاونية والشراكة مع أهم ثلاث دول جنوب الاتحاد الأوربي وهي فرنسا، اسبانيا وايطاليا وتبرز استثمارات هذه الدول خاصة في قطاع المحروقات من خلال شركتي « Repsol » و « Cepsa » الاسبانيتين و « Sayram » « Agip » و« Eniv » الايطالية وشركة « ELF/Total FINA » الفرنسية، بالإضافة إلى بعض الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية مثل شركة « Danone » إلى جانب استثمارات أخرى في صناعة الخزف، الكيمياء، الصيدلة والتعدين.[1]

كما تتركز أهم الاستثمارات الأمريكية في قطاع المحروقات مثل شركة « Petro. Fac Resource International Inc » إضافة إلى قطاعات أخرى مثل استثمارات « Pfizer » الأمريكية في قطاع الكيمياء والصيدلة، أما بالنسبة للاستثمارات الألمانية فقد تركزت في عدد من المشاريع كان أهمها: دخول شركة « Henkel » الألمانية كأكبر مساهم مع الشركة الوطنية للمنظفات « Enad » بالإضافة إلى مجموعة

[1] محمد قويدري، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17-18 أفريل، الجزائر، 2006، ص 289.

« Messer » الألمانية المختصة في الغازات الصناعية، وكذلك شركة « Simens » الألمانية المختصة في إنتاج وتوزيع الكهرباء.[1]

والجدول التالي يوضح تطور الاستثمارات العربية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2006.

الجدول رقم (9-2): الاستثمارات العربية المباشرة في الجزائر خلال الفترة 2002-2006.

الوحدة: مليون دولار.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006
حجم الاستثمار	54.6	80.4	263.3	260.6	-

المصدر: رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ، دراسة حالة تونس- الجزائر- المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، باتنة 2008، ص129.

فأما بالنسبة للاستثمارات العربية في الجزائر فتعد كل من مصر البحرين الكويت والأردن أهم الدول المستثمرة في الجزائر خاصة في قطاع الاتصالات من خلال شركة أوراسكوم للهاتف الخلوي وبعض الأنشطة في قطاع الخدمات، هذا وقد مثلت الاستثمارات المصرية خلال عام 2005 ما قيمته 603 مليون أورو، كما قدرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة من المملكة العربية السعودية عام 2005 ما قيمته 247 مليون أورو.وبالتالي فإن هذه الأرقام تشير إلى تحسن الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة[2].

الفرع الثاني: التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر.

إن الجزائر بلد غني بالمحروقات، كما أن نطاقه المنجمي المقدر ب 1.5 مليون كم^2 غير مستغل في معظمه، كما أنها تزخر ببنية قاعدية هامة وقدرات إنتاجية كبيرة، هذا وقد عرف القطاع تطورات هامة منذ اعتماد القانون 91-21 الصادر في 04 ديسمبر 1991 المعدل للقانون 86-14 المتعلق بالمحروقات والذي يكرس انفتاح القطاع على الاستثمار الأجنبي، هذه الخطوة الجديدة أعطت دفعة حقيقية للشراكة، حيث تم التوقيع على أكثر من 60 اتفاقية عقد استكشاف منذ 1992 بين الشركة الوطنية سونطراك وشركات أجنبية تعمل في نشاطات الاستكشاف والاستغلال على أساس تقاسم الإنتاج، حيث أن الشراكة لا تتوقف عند هذا الحد وإنما امتدت إلى خلق شركات مختلطة في مجال الخدمات، الصيانة، والهندسة.

[1] نفس المرجع، ص 289.

[2] رفيق نزاري، مرجع سابق، ص79.

كما تدعم هذا التحرير لقطاع المحروقات والذي تم توسيعه للأنشطة البترولية منذ صدور القانون 05 -07 حول المحروقات الصادر في 28 أفريل 2005 وهو القانون الذي انهى احتكار الدولة للقطاع.[1]

والجدول التالي يوضح المصادقة على توزيع الاستثمارات الأجنبية على أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

الجدول رقم (10-2): توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصادق عليها على أهم القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2002-2009.

النشاط	عدد المشاريع	النسبة	المبلغ (مليون دج)	النسبة
الفلاحة	10	%1.44	2021	%0.12
البناء والأشغال العمومية	99	%14.27	472163	%27.96
الصناعة	387	%55.76	889532	%52.67
الصحة	4	%0.57	5982	%0.34
السياحة	15	%2.16	26216	%1.55
الخدمات	179	%25.80	293070	%17.36
المجموع	**694**	**%100**	**1688985**	**%100**

Source: www.andi.dz 2010

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتوزع على عدد من قطاعات الاقتصاد الوطني، حيث يحتل قطاع الصناعة والبناء والأشغال العمومية والخدمات مكانة الصدارة سواء من حيث عدد المشاريع المسجلة والتي تبلغ نسبتها 57.76% و 14.27% و 25.80% في كل قطاع على التوالي أو من حيث المبالغ المالية المقررة التي تصل نسبتها في قطاع الصناعة بنحو 52.67%، أما قطاع البناء والأشغال العمومية بنحو 27.96%، وبلغ قطاع الخدمات نسبة 17.36%، أما فيما يخص كل من قطاع الفلاحة والصحة والسياحة فلم تحض بالمستويات المرغوبة رغم أهميتها، فقطاع الفلاحة لم يسجل سوى 0.12% من القيمة الإجمالية للاستثمارات المقررة في حين لم يستقطب قطاع السياحة سوى 15 مشروعا بما نسبته 1.55% من المبالغ المالية المقررة.

أما الجدول التالي يوضح مجموع الاستثمارات الأجنبية المستثمرة فعلا في الجزائر خلال الفترة 2002 - 2011 في مختلف القطاعات الاقتصادية حسب تقرير الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار.

[1] دليل الاستثمار في الجزائر، سنة 2006، ص 44.

الجدول رقم (11-2): تقسيم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة حسب قطاع النشاط المجمع خلال الفترة 2002-2011.

القطاع	عدد المشاريع	النسبة	المبالغ (مليون دج)	النسبة
الزراعة	8	%1.77	6.533	%0.30
البناء والأشغال العمومية	70	%15.52	41981	%1.94
الصناعة	257	%56.98	949710	%43.88
الصحة	3	%0.67	8.589	%0.40
النقل	16	%3.55	9351	%0.43
السياحة	11	%2.44	481321	%22.24
الخدمات	85	%18.85	578393	%26.72
الاتصالات	1	%0.22	88500	%4.09
المجموع	451	%100	2164378	%100

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، تقرير 2011.

بمقارنة الجدول رقم **(10-2)** الذي يوضح الاستثمارات الأجنبية المصادق عليها على أهم القطاعات الاقتصادية مع الجدول الأخير أعلاه الذي يقسم المشاريع الاستثمارية الأجنبية المباشرة، نلاحظ أن هناك تقارب بين التوقعات المصادق عليها وما سجل فعلا خلال الفترة 2002-2010 لكن بالنقصان رغم أن المبالغ كانت أكثر بكثير مما تم المصادقة عليه، فمثلا في قطاع الصناعة تمت المصادقة على 387 مشروع بمبلغ حوالي 890 ألف مليون دج في حين أنه تم انجاز 257 مشروع فقط بمبلغ يزيد عن 949 ألف مليون دج، نفس الحالة كانت بالنسبة للقطاعات الأخرى.

المبحث الثاني: تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية.

اهتمت المملكة العربية السعودية بالاستثمار الأجنبي المباشر، لما له من آثار ايجابية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولما يعطي من دفع قوي نحو الأفضل نحو الرقي والتطور، وقليل اتساع الفجوة بين الدول النامية والمتقدمة، ولهذا فان الحكومة السعودية قامت بأساليب ومحاولات لجذب المستثمر الأجنبي.

المطلب الأول: تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية ومختلف الإصلاحات الاقتصادية المنجزة لاجتذابه.

لقد كان من أبرز التغيرات التي مست الأنظمة الجديدة للاستثمار في السعودية هو استحداث هيئات وأجهزة تتولى الإشراف على تنظيمه وتطويره، وتقديم مختلف المعلومات المطلوبة إلى جانب تقديم كافة الخدمات واستخدام مختلف الأساليب للترويج الفعال له، من أجل تعزيز المناخ الاستثماري وثقة المستثمرين الأجانب وإثباتا للإدارة الحقيقية في تحسين أداء جذبه وفي تحسين تدابير معاملاتهم ودخولهم، كما قامت المملكة بعدة إصلاحات اقتصادية محاولة منها لترقية القطاع الاقتصادي من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعودية .

الفرع الأول: تنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر.

من أهم التنظيمات والإصلاحات التي قامت بها المملكة في محاولة لتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولا: التطورات المؤسسية المتعلقة بتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر وتوجيهه.

لجأت السعودية إلى استحداث إطار هيكلي فعال يتولى مهام تذليل العقبات التي من شأنها أن تعيق المستثمرين وبالخصوص الأجانب، وتسهيل عملية الترخيص لاستثماراتهم ومتابعتها والحرص على تنفيذ بنود التشريعات الجديدة بخصوص منح المزايا والضمانات واتخاذ أساليب أكثر فعالية لإعلام المستثمرين الأجانب بفرص الاستثمار والنشاطات التي يمكن الاستثمار فيها والسهر على تنفيذ كل الالتزامات سواء من جانب حكومتها أو تلك التي يتعهد بها الأجانب، والجدول التالي يبين تلك الأجهزة من حيث التسمية، المقر الفروع التي تتضمنها، إدارتها.

الجدول رقم (2-12) الهيئة العامة المشرفة على الاستثمار في السعودية.

الهيئة	المملكة العربية السعودية
اسم الهيئة	الهيئة العامة للاستثمار
مقرها	الرياض (العاصمة)
نوع فروعها	فروع و مكاتب داخلها و خارجها
طبيعتها القانونية	شخصية اعتبارية
إنشاؤها	المرسوم الملكي م/1 2000.
مجلس إدارتها	محافظ رئيسي بمرتبة وزير ممثلي تسعة وزارات ممثل عن مؤسسة النقد العربي السعودي عضوان من القطاع الخاص
تحت سلطة	المجلس الأعلى الاقتصادي
مقدم الخدمات	مركز الخدمة الشاملة

المصدر :الهيئة العامة للاستثمار (المملكة العربية السعودية) سنة 2001.

تبعا لنظام الاستثمار الأجنبي المستحدث تم صياغة إطار هيكلي يتولى مهام التنظيم والتوجيه المحكم والترويج له وقد تجسد هذا الأخير في :

- **الهيئة العامة للاستثمار :** وفي الواقع كانت لجنة استثمار رأس المال الأجنبي التابعة لوزارة الصناعة والكهرباء تشرف على نشاطات الاستثمار، ولكن بعد ما تبنت نظام جديد للاستثمار منذ سنة 2000 اتبع بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار لغرض العناية التامة بشؤون الاستثمار لتحل محل تلك اللجنة.
- **المجلس الاقتصادي الأعلى:** الذي يتولى مهام مختلفة، تختص في عمومها بالعناية بالشؤون الاقتصادية الكبرى، كما ينسق الارتباط الوثيق مع الهيئة العامة للاستثمار، وأنه يحق لهذا المجلس أن ينشر من وقت لآخر القائمة التي تحظر بعض النشاطات على الاستثمار الأجنبي كما سبقت الإشارة إليه.[1]

[1] المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،"تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية "- تقرير رقم07 لمناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية لسنة 1999- ص131.

ثانيا: أساسيات الاستثمار.

من خلال قراءة مضمون مختلف التشريعات المتعلقة بتنظيم الاستثمار الأجنبي المباشر ومن خلال البنود التي تخص كيفية تنظيم الاستثمار، ومختلف الأحكام العامة التي يحتكم إليها هذا الأخير، ومهام الهيئة المشرفة عليه حيث أصبح في المملكة العربية السعودية نظام عام وشامل لمنح الحوافز للمستثمرين الأجانب باستثناء تلك المناطق النائية، والتي يراد التوسع الاقتصادي فيها وترقيتها، أين يتم فيها منح الحوافز التي تحد من طرف المجلس الاقتصادي الأعلى بعد التشاور و إجراء دراسات معمقة، وهناك توجه سعودي مستمر نحو إنشاء مدن صناعية جديدة.

ثالثا: الترويج .

لقد أدرجت السعودية مهام الترويج للفرص الاستثمارية فيها، وإتاحة معلومات دقيقة ومفصلة حول اقتصادها وقطاعاتها وكذلك الإمكانيات ومختلف الموارد التي تتمتع بها ومختلف أنشطته ضمن المهام التي تتكفل بتأديتها هيئة الاستثمار فيها في إطار تحسين جاذبيتها له .

وبالاطلاع على السياسة الترويجية ومختلف وسائل الترويج المستعملة يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- استطاعت المملكة العربية السعودية أن تقيم موقع شبكي على الشبكة العالمية – الانترنت – الذي من خلاله يتم تقديم مختلف المعلومات للترويج.
- بالرغم من أن قوانين الاستثمار تقر للهيئة بجواز إنشاء مكاتب تمثيلية لها بالخارج، إلا أن الملاحظ هو عدم تمكن المملكة من إنشائها على أرض الواقع بل أسندت مهام الترويج للاستثمار في هذا الشأن لسفاراتها بالخارج.

الفرع الثاني: مختلف الإصلاحات الاقتصادية المتعلقة باجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

لقد سارعت العربية السعودية إلى تطبيق مختلف البرامج التي تخص الإصلاحات الاقتصادية عبر تجسيد حلول ناجعة وممكنة لمعالجة مختلف المشاكل الاقتصادية ومعالجة مختلف الإختلالات التي تمثلت أهمها في ارتفاع معدل البطالة، ترقية القطاع الخاص.

أولا : سياسة الخصخصة ونتائجها.

ثمة مبررات رئيسية دفعت بالسعودية إلى إقرار عملية الخصخصة، فلقد بذلت جهودا لمباشرة الخصخصة وتسريع وتيرتها بالرغم من ذلك إلا أن هذه الأخيرة لم تول اهتماما كبيرا لهذه العملية بالرغم من النوايا التي أبدتها سلطات المملكة عند مباشرتها لعدد من الإصلاحات الاقتصادية .

لكن مع أواخر السداسي الثاني من سنة 2007 أعلنت المملكة إستراتيجية جديدة للخصخصة يتم بموجبها تحقيق استقلالية الإدارة ثم إلغاء القيود ثم الملكية الخاصة في نهاية المطاف وهناك عشرون (20) قطاع تقرر خصخصتها بالفعل بما في ذلك الاتصالات، الكهرباء، المناطق الصناعية، الخدمات البريدية، المياه، السكك الحديدية،التعليم والنقل الجوي، كما قامت بخصخصة 30% من شركة الاتصالات السعودية.

وتم كذلك دمج ثمانية شركات كهرباء عامة في شركة الكهرباء السعودية وإنشاء هيئة تنظيمية تختص بوضع أسعار التعريفات وتنظيم وصول الداخلين الجدد إلى السوق.[1]

ثانيا : ترقية القطاع الخاص.

على الرغم من التشريعات التي تبنتها السعودية، وعلى الرغم من ضرورة إفساح المجال للقطاع الخاص وإشراكه على الأقل من أجل التعبئة الجيدة والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة، إلا أن الإصلاحات التي باشرتها من أجل تعزيز وتقوية القطاع الخاص على حساب تفويض القطاع العام كانت نتائجها مخيبة للآمال وبالتالي لوحظ ما يلي:

- أن التدخل الحكومي ما زال كبيرا، ومازال القطاع العام مسيطرا بالرغم من نية السعودية تخليها عن هذه الإستراتجية.
- أن القطاع الخاص فيها حجمه بصورة عامة صغير نسبيا، حيث مازال يتركز في عدد كبير من المؤسسات الصغيرة وفي المؤسسات المتوسطة بدرجة أقل، إلى جانب ذلك مازال يتركز في المجالات التي تنتفع بسياسة الحماية.

ثالثا: سياسة التجارة الخارجية.

في هذا الشأن، سجلت الإدارة التي أبدتها السعودية بخصوص الانفتاح على التحولات العالمية نحو الإصلاحات التجارية عبر اتخاذ تدابير أكثر تحريرية للتجارة الخارجية، ومن مجمل الإصلاحات التي نفذت هذا الشأن تمثلت في تبسيط نظم وإجراءات التجارة وإلغاء الاحتكار التقليدي للتجارة الخارجية من طرف الدولة وكذلك إلغاء الأوامر الإدارية وإعادة تنظيم الموزعين تجارة الجملة والوكلاء، وكذلك تخفيض وتقدير الإعفاء من الرسوم الجمركية واتخاذ تدابير أكثر فعالية لأجل ترقية الصادرات خارج قطاع النفط، إلا انه مازال هناك الكثير من العمل أمام السعودية من أجل الوصول إلى التحرير الحقيقي والتام لتجارتها الخارجية وبذل المزيد من الجهود.

[1]-أوغو فاسانو وزبير إقبال، بلدان مجلس التعاون الخليجي من الاعتماد على النفط الى تنويع النشاط الاقتصادي "منشورات صندوق النقد الدولي " 2003.ص 14.

رابعا : القطاع المالي والبنكي.

عمدت المملكة العربية السعودية إلى إنشاء أسواق مالية بغرض تدعيم وترقية القطاع المالي والبنكي وكذلك لتفعيل عملية الخصخصة وقد سمحت للأجانب وكذلك المحليين بالتعامل فيها، إلى جانب ذلك خطت خطوات واسعة بخصوص إصلاح القطاع البنكي، عبر اتخاذ تدابير تخص إعادة تنشيطه، فقد أنشأت نظام مدفوعات حديث بين البنوك وذلك لتحسين الخدمات المصرفية وضمان الكفاءة العالية وتقليل المخاطر، وتوفير الدعم لتحويل الأموال الدولية وتحسين الأداء المالي.

لكن من خلال قراءة الإصلاحات التي نفذت من طرف السعودية يمكن استخلاص النتائج الآتية:[1]

- لا يزال القطاع البنكي يخضع نسبيا للقطاع العام أي ما يزال تحت إشراف الدولة .
- الكثير من البنوك العمومية تعاني من ضعف القدرات الإدارية والتنظيمية ومن شدة التعرض لمخاطر الدين العمومي.
- تبقى البنوك الخاصة ضئيلة جدا من حيث العدد، مقارنة مع الدول الأخرى، مما دفع إلى غياب المنافسة بعض الشيء التي هي من ضمن متطلبات النظام البنكي الفعال الذي يتماشى مع متطلبات سياسة الانفتاح التي انتهجتها السعودية.

أما فيما يخص القطاع المالي فيمكن استخلاص ما يلي:[2]

- تبقى الأسواق المالية في المملكة السعودية فتية نوعا ما مقارنة بنظيرتها في دول الخليج الأخرى.
- تتصف أسواق الأسهم والسندات في عمومها ببطء النمو بسبب غياب عدد من العوامل ومنها عدم وجود شركات خاصة كبيرة على سبيل المثال.
- غياب الروابط التي كان من المفترض أن تتجسد بين أسواق المال السعودية وأسواق المال الدولية.

إن تلك النتائج الذروة، تشكل في نظرنا عائقا من بين العوائق الأخرى التي تحد من قدرة السعودية عن تحقيق المزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

---

[1] فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص65-67.

[2] نفس المرجع، ص 68.

المطلب الثاني: حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية وتأثيره الاقتصادي.

بدأت الشركات الأجنبية على استحياء الاستثمار في المملكة العربية السعودية بدءا من عام 1964 عندما أنشئت أول شركة برأسمال أجنبي في مدينة الطائف، تلتها شركة ثانية بسنتين في مدينة الدمام، ثم أخذت الشركات في الزيادة سنة بعد أخرى.

الفرع الأول: تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية

أدى قيام المملكة السعودية بالإصلاحات الاقتصادية والتنظيمات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى التطور الايجابي لتدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي إلى المملكة، والجدول التالي يوضح التطور في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة العربية السعودية وكذا رصيد الاستثمارات الأجنبية في المملكة.

الجدول رقم (13-2): التطور في تدفق ورصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة السعودية خلال الفترة 2005-2010.

الوحدة: مليار ريال سعودي.

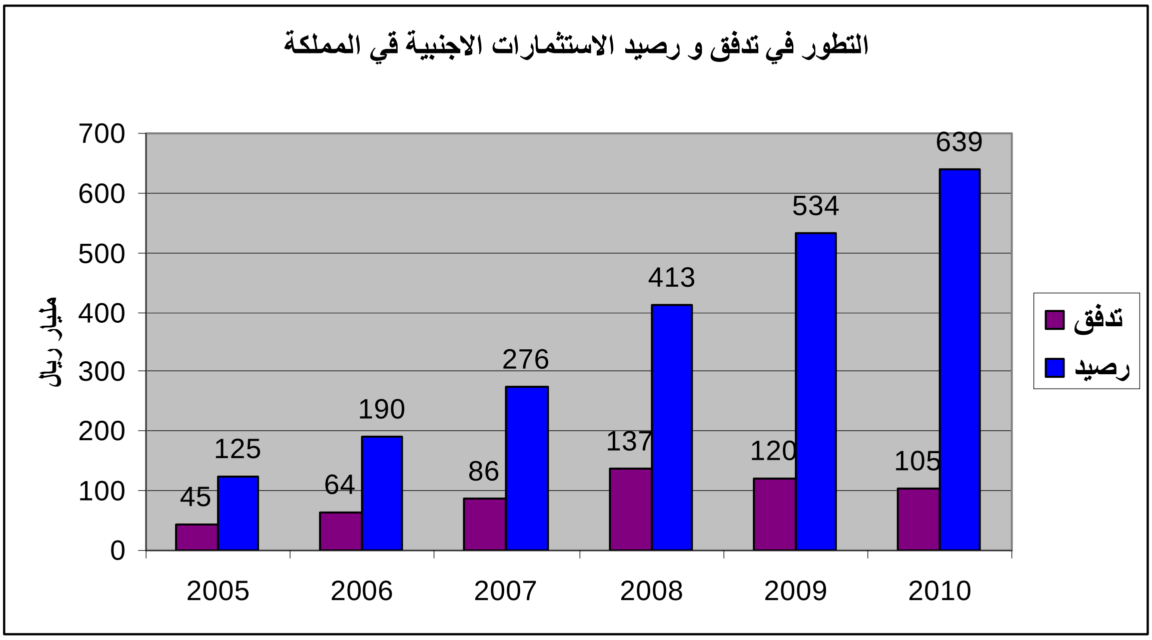
السنوات / التدفقات والأرصدة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة	45	64	86	137	120	105
رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة	125	190	276	413	534	639

المصدر: التقرير السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) الواردة إلى المملكة العربية السعودية 2011، ص 2.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية قد كان في ارتفاع مستمر وبوتيرة مرتفعة وسريعة فمثلا قدرت هذه التدفقات بـــ 45 مليار ريال سنة 2005 لتصل سنة 2008 إلى 137 مليار ريال لكن لم يستمر هذا الارتفاع لتنخفض تدفقاته بداية من سنة 2009 إلى 120 ثم إلى 105 مليار ريال سنة 2010، وحسب ما كشفت عنه منظمة الأونكتاد الدولية على أن الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى

المملكة العربية السعودية قد انخفض بقيمة 16 مليار دولار عام 2011 إلى 49 مليار دولار أمريكي متأثرا بعدم الاستقرار السياسي الذي مس معظم الدول العربية والانحدار العام لتوقعات الاستثمار العالمي خلال عام 2011. وأوضحت أن الانخفاض في التدفقات إلى المنطقة يفسره بشكل كبير الهبوط بنسبة 35%في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى دول مجلس التعاون الخليجي.[1] والشكل التالي يوضح التطور في تدفقات وأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة العربية السعودية.

الشكل رقم (3-2): التطور في تدفق ورصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة خلال الفترة 2005-2010.



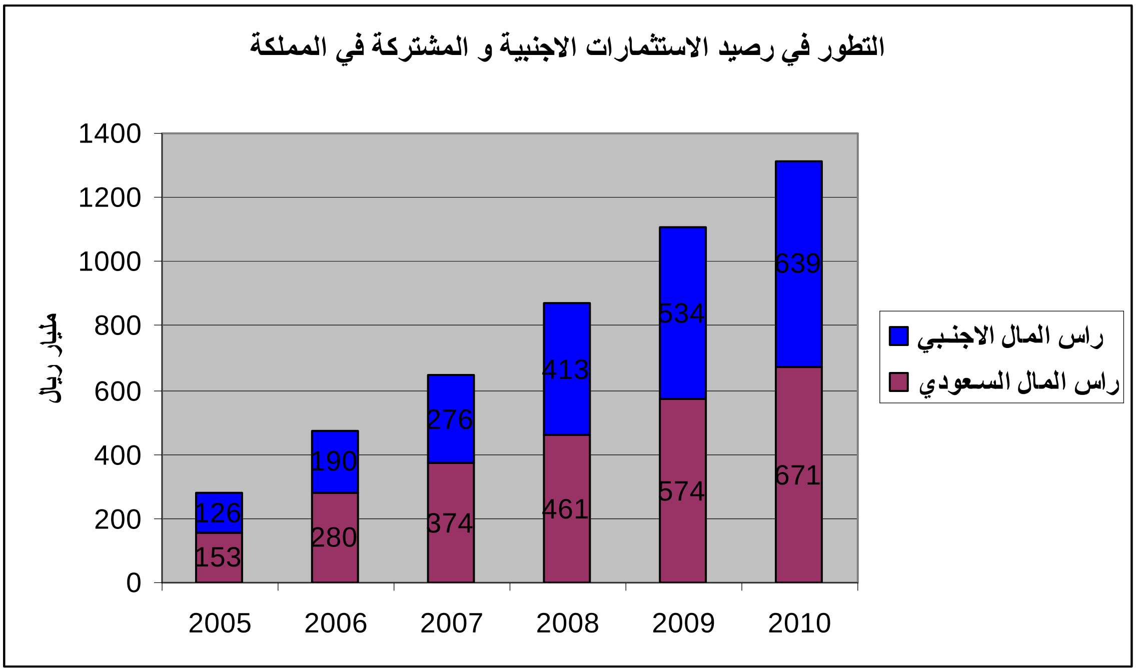
المصدر: الهيئة العامة للاستثمار، مركز التنافسية الوطني، التقرير السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) الواردة إلى المملكة العربية السعودية 2011، ص 2.

في تحليلنا للجدول السابق نجد أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعودية كان في ارتفاع مستمر إلى غاية 2009 أين بدأ في الانخفاض متأثرا بالأوضاع الاقتصادية التي مست العالم إثر الأزمة الاقتصادية العالمية، مما أدى إلى تدهور وضعية المستثمرين الأجانب في مختلف الدول والأوضاع السياسية التي مست معظم الدول العربية أثرت على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة باعتبارها من الدول العربية.

[1] جريدة الرياض، الاستثمارات الأجنبية المباشرة للسوق السعودي تنخفض 16 مليار دولار في 2011، العدد 16085، موقع التحميل: WWW.alriyadh.com. تاريخ التحميل: 2012/07/08.

أما الشكل التالي فيوضح تطور أرصدة الاستثمارات الجانبية الواردة إلى المملكة.

الشكل رقم (4-2): التطور في رصيد الاستثمارات الأجنبية والمشتركة في المملكة خلال الفترة 2005-2010.



المصدر: الهيئة العامة للاستثمار، مركز التنافسية الوطني، التقرير السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) الواردة إلى المملكة العربية السعودية 2011، ص 2.

نلاحظ أن رأس المال الأجنبي في تقارب مع رأس المال السعودي وهذا دلالة على الاهتمام بالاستثمار في السعودية وكلاهما يأخذ الاتجاه المتصاعد بداية من 2005 حسب الشكل السابق فمثلا قدر رأس المال الأجنبي سنة 2008 بـــ 413 مليار ريال سعودي يقابله رأس مال سعودي لنفس الفترة بـــ 461 مليار ريال.

الفرع الثاني: التأثير الاقتصادي للاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية.

في البداية نؤكد أنه لا يمكننا أن نبرز جميع الانعكاسات التي تسببت فيها تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية على مختلف مستوياتها الاقتصادية، ويعود ذلك أساسا إلى شح المعلومات التي تخص هذا الشأن، إذ لاحظنا بعض المعلومات التي قدمت بشأن انعكاسها على مستوى العمالة وتنمية المناطق في إطار التنمية الجهوية لم تقدم معلومات مفصلة تخص انعكاسها على التطور التكنولوجي والإدارة إلى غير ذلك وفي هذا الشأن وفي ظل افتقارنا لها سنحاول قدر الإمكان إبراز انعكاسات تلك التدفقات على بعض المستويات.

أولا: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العمالة.

لقد اتجهت السعودية مثل باقي الدول العربية إلى اتخاذ مختلف التدابير لأجل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وحمايته، من خلال إفساح المجال أكثر أمامه لمساهمته إلى جانب الاستثمار المحلي في خلق فرص عمل جديدة، ومن ثم تدنيه معدلات البطالة فيها إلى جانب تنمية وتأهيل القوى العاملة.

في هذا الشأن أكدت المعلومات المتحصل عليها، أن الاستثمار الأجنبي المباشر كان له انعكاس ايجابي على مستوى العمالة خصوصا فيما يتعلق بفرص العمل، حيث أنه وبحسب الإحصائيات المتوفرة لدينا، والمتعلقة بالمشاريع المشتركة في إطار التصنيع التي تم إنشاؤها بالمملكة العربية السعودية، والتي عرفت ارتفاعا استطاعت أن تزيد توظيف العمالة السعودية.

ثانيا: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى التنمية الجهوية.

سارعت المملكة السعودية نحو تعميق جـــذور التنمية ونشرها في مختلف المنـــاطق المحرومة منـــها والنائية سواء ما تعلق بالمدن أو القرى، عبر الترويج للاستثمار فيها بمنحها بموجب أنظمة الاستثمار فيها امتيازات وحوافز وتسهيلات، ولقد توجت تلك الجهود ببروز أثر إيجابي لتدفقاته على مستوى التنمية الجهوية خاصة المناطق الصناعية التي تم إنشاؤها والمتمثلة أساسا في السدير، العسر، المدينة المنورة وينبع، كذلك تنمية المناطق البترولية.

والجدول التالي يبين التأثير الاقتصادي للاستثمارات الأجنبية والمشتركة على مختلف القطاعات في المملكة.

الجدول رقم (14-2): التأثير الاقتصادي للمشروعات الاستثمارية الأجنبية والمشتركة في السعودية خلال الفترة2005-2010.

السنوات / المجالات	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي استثمارات المشروعات الأجنبية والمشتركة (مليار ريال)	279	470	650	873	1108	1310
رصيد الاستثمار الأجنبي (مليار ريال)	126	190	276	413	534	639
نسبة الاستثمار الأجنبي إلى إجمالي الاستثمارات الأجنبية والمشتركة	%45	%40	%42	%47	%48	%49
تدفق الاستثمار الأجنبي (مليار ريال)	45	64	86	137	120	105
إجمالي عدد العاملين في مشروعات الاستثمار الأجنبي (بالألف)	225	254	299	335	376	424

عدد العاملين السعوديين في المشروعات الأجنبية (بالألف)	61	70	82	88	96	103
نسبة العاملين السعوديين في المشروعات الأجنبية والمشتركة	%27	%27	%27	%26	%25	%24
نسبة العاملين السعوديين في القطاع الخاص بالمملكة	%11	%12	%12	%13	%9	غير متوفر
إجمالي قيمة الأجور و الرواتب (مليار ريال)	14	15	19	24	28	29
قيمة المبيعات (مليار ريال)	214	257	329	406	410	454
قيمة المشتريات المحلية (مليار ريال)	128	104	143	209	217	281
قيمة الصادرات (مليار ريال)	78	87	100	126	105	126
إجمالي قيمة صادرات المملكة بدون النفط الخام (مليار ريال)	135	157	196	220	188	204
نسبة صادرات مشروعات الاستثمار الأجنبي إلى إجمالي صادرات المملكة بدون النفط الخام	%58	%55	%51	%57	%56	%62
القيمة المضافة (مليار ريال)	43	52	75	87	101	114

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار، مركز التنافسية الوطني، التقرير السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) الواردة إلى المملكة العربية السعودية 2011، ص 3.

المطلب الثالث:التوزيع الجغرافي والقطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية.

سيتم توضيح التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية وذلك حسب دول المستثمرين الأجانب ومن ثم أهم الشركات الأجنبية التي جسدت استثماراتها فيه، إلى جانب ذلك إبراز التوجه القطاعي لتدفقاته، ومدى التباين الموجود بين القطاعات ذاتها من حيث استقطابها لها.

الفرع الأول: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر.

تفيد الكثير من الشواهد الميدانية، أن مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للسعودية متشابهة إلى حد ما، مع وجود تباين طفيف، بحيث عند تحليلها يتبين لنا أنها تعود إلى مصادر تتوزع على دول متقدمة وأخرى نامية منها عربية وغير عربية.

أولا: من بين أهم الدول المتقدمة التي شكلت مصادر تدفقاته الواردة إلى السعودية نجد الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، هولندا، ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، اسبانيا، روسيا واليابان.

ثانيا : نجد كذلك أن من بين أهم الدول النامية التي تشكل مصدرا أيضا لهذه التدفقات الدول العربية والتي ساهمت عبر عدد من مستثمريها، إلى جانب اسبانيا، روسيا، الإمارات العربية، الكويت والصين.

ويلاحظ من التوزيع الجغرافي للتدفقات الواردة إلى السعودية، أن معظم الاستثمارات التي تجسدت في الواقع، كانت نتائج للاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف على المستوى الإقليمي والدولي التي وقعتها والتي تخص حماية وضمان الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك منع الازدواج الضريبي، فالدول التي سبق وأن أشرنا إليها تمثل المصادر الحقيقية للتدفقات التي استقطبتها السعودية، وتجدر الإشارة إلى أن حجم الاستثمارات المحققة، يعود معظمه في الأصل إلى الدول المتقدمة واليسير منه إلى الدول النامية خاصة منها التي برزت منها شركاتها عالميا والتي أضحت تنافس أكبر الشركات العالمية بما فيها الدول العربية، والجدول الآتي يبين لنا أرصدة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية من دول العالم إلى السعودية.

الجدول رقم (15-2): أرصدة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المملكة حسب الدول خلال الفترة 2007- 2010. **الوحدة: مليون ريال سعودي**

السنوات / التدفقات	2007	2008	2009	2010	إجمالي الرصيد نهاية عام 2010
الإجمالي من جميع دول العالم الى المملكة	85579	143068	119884	105091	638980
أمريكا الشمالية و الجنوبية	15112	20237	12967	20117	106335
الولايات المتحدة الأمريكية	14917	19605	7169	15474	87634
دول أمريكية أخرى	195	632	5798	4643	18692
إجمالي دول أوروبا	17347	34191	48949	41573	188814
فرنسا	4261	11331	9635	14330	57443

ألمانيا	1013	3459	13651	8017	30668
المملكة المتحدة	1666	3740	9494	6589	28582
هولندا	3390	5111	1926	2799	24225
دول أوروبية أخرى	7017	10550	14243	9838	47896
إجمالي دول آسيا	38197	75208	70819	35624	306981

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار، مركز التنافسية الوطني، التقرير السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) الواردة إلى المملكة العربية السعودية 2011، ص 4-5.

لقد أكدت النتائج حسب الجدول أعلاه أن مصادر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من العالم إلى السعودية بلغت 105091 مليون ريال سعودي نهاية 2010 وجاءت الولايات المتحدة الأمريكية في طليعة الشركاء من حيث عدد المشاريع وقيمتها الإجمالية والتي بلغت 15474 مليون ريال سنة 2010.

أما الجدول التالي يبين أهم الدول التي ينتسب إليها المستثمرين الأجانب الذين يشكلون مصادر حقيقية وبارزة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعودية .

الجدول رقم (16-2): ترتيب أول الدول من حيث رصيد استثماراتها المباشرة في المملكة خلال الفترة 2007 -2010.

الوحدة: مليون ريال سعودي.

السنوات / الدول	2007	2008	2009	2010	إجمالي الرصيد نهاية عام 2010
الإجمالي من جميع دول العالم الى المملكة	**85579**	**143068**	**119884**	**105091**	**638980**
الولايات المتحدة الأمريكية	14917	19605	7169	15474	87634
الكويت	8888	17393	19003	9163	63347
فرنسا	4261	11331	9635	14330	57443

اليابان	4004	12170	9637	204 -	54529
الإمارات العربية المتحدة	8928	20982	1005-	1330	47325
الصين	5356	4960	13520	7354	34945
ألمانيا	1013	3459	13651	8017	30668
البحرين	2224	6302	11347	4438	29089
المملكة المتحدة	1666	3740	9494	6589	28582
هولندا	3390	5111	1926	2799	24225
كندا	140	616	5785	4606	18391
الأردن	1439	3153	1785	1826	13634
دول أخرى	12744	19936	32655	23457	115364

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار، مركز التنافسية الوطني، التقرير السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) الواردة إلى المملكة العربية السعودية 2011، ص 6.

لقد توزعت تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المناطق الرئيسية بالمملكة لتحظى المنطقة الشرقية بالنصيب الأكبر من تلك الاستثمارات 47.85% لوجود معظم مجمعات سابك للبيتروكيمياويات بالإضافة إلى البترول تليها المنطقة الغربية 34.74% والمنطقة الوسطى 15.12% والمناطق الشمالية 1.59% والمنطقة الجنوبية 0.03% ولعل توزيع تلك الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ما يبرر تركزها في المنطقة الشرقية كما يتضح في الفرع التالي.

الفرع الثاني:التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى السعودية.

لقد أثبتت البيانات التي قدمتها الهيئة العامة للاستثمار بالمملكة، أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها وجهت في حقيقتها إلى مختلف القطاعات الحيوية فيها، ولكن تجدر الإشارة إلى أن هناك تفاوت في حجم

الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من خلال المشاريع والحصص تفاوتا ملحوظا فيما بين القطاعات الاقتصادية للسعودية، والجدول التالي يبين تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات الاقتصادية الهامة إلى السعودية.

الجدول رقم (17-2): الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة 2007-2010.

الوحدة: (مليون ريال سعودي).

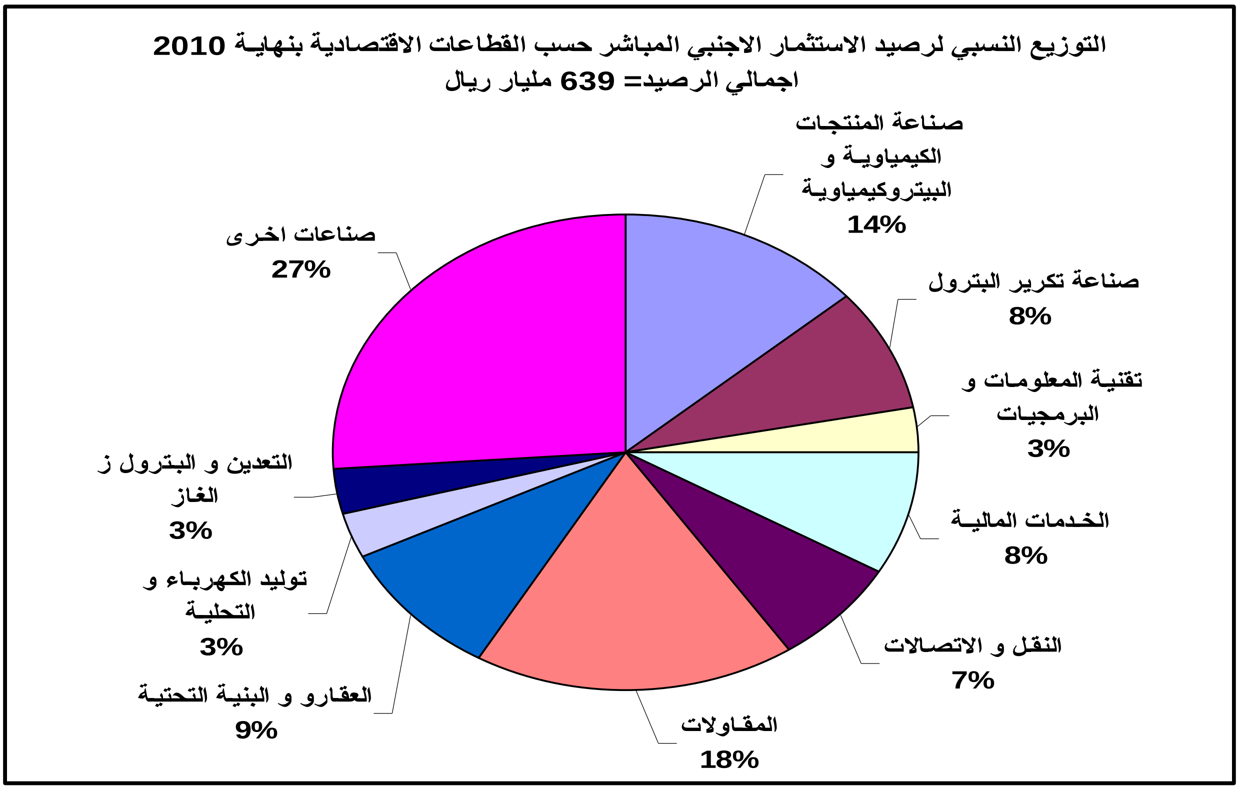
السنوات / القطاعات	2007	2008	2009	2010	إجمالي الرصيد بنهاية عام 2010
الإجمالي	**85579**	**143068**	**119884**	**105091**	**639980**
الزراعة والغابات والصيد	90	55	60	21	378
التعدين (النفط، الغاز، المعادن، المحاجر)	5215	5677	712-	2.527	19222
الصناعة	36221	25842	21476	18972	169534
إنتاج الكهرباء وتحلية المياه وتوزيع الغاز	5141	8400	2805	361	21.785
المقاولات	5819	21575	29313	21937	108485
التجارة	3600	1153	7851	5902	27011
الفنادق والمطاعم	127	485	205	301	2167
النقل والتخزين والاتصالات	4385	11657	8017	7583	45232
الخدمات المالية	5813	13951	5613	1095	53317
الأنشطة والخدمات العقارية	14167	44440	36396	36881	155794
قطاعات أخرى	5001	9833	8860	9511	36363

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار، مركز التنافسية الوطني، التقرير السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) الواردة إلى المملكة العربية السعودية 2011، ص8.

عند قراءة الجدول أعلاه، يتبين أن قطاع الصناعة احتل الريادة برصيد إجمالي يقدر بـــ169.534 مليون ريال نهاية 2010، يليه قطاع الأنشطة والخدمات العقارية برصيد إجمالي قدر بـــ155.794 بنفس الفترة لتأتي قطاعات أخرى لا تقل أهمية من قطاع التعدين، إنتاج الكهرباء والمقاولات وذلك لما في المملكة من ميزة نسبية (تنافسية) مقارنة ببقية دول العالم، كما يمكن تبرير ذلك التركّز الأكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة

الشرقية مقارنة بمناطق المملكة الأُخرى التي تم الإشارة إليها آنفاً[1] بالقرب الجغرافي لها من المصادر الرئيسة للطاقة وتركز هذه الأنشطة في مجال البتر وكيماويات، والشكل الموالي يبين التوزيع النسبي لأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة حسب القطاعات الاقتصادية.

الشكل رقم (5-2): التوزيع النسبي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية نهاية عام 2010 .

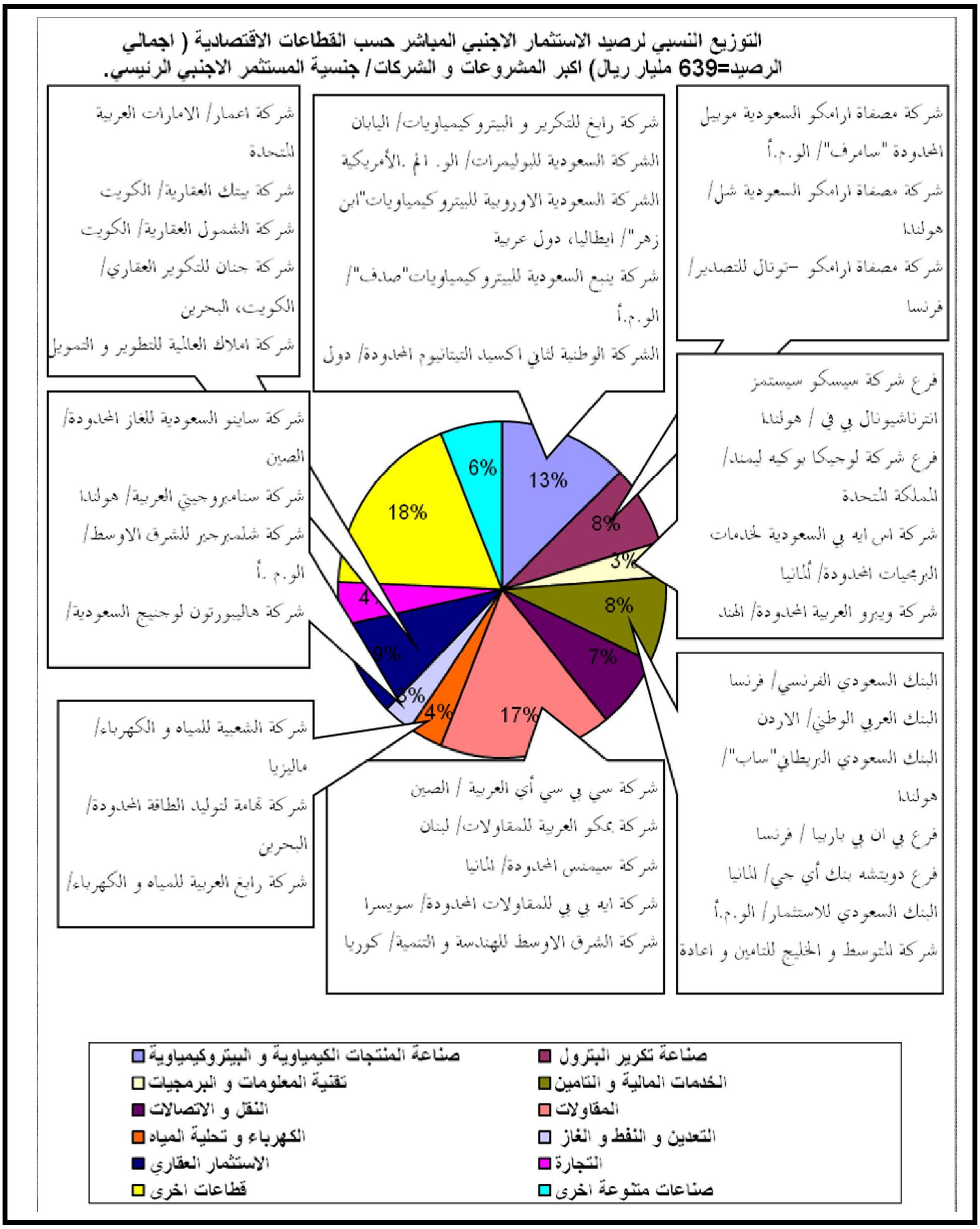


المصدر: الهيئة العامة للاستثمار، مركز التنافسية الوطني، التقرير السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) الواردة إلى المملكة العربية السعودية 2011، ص9.

من خلال تقرير الهيئة العامة للاستثمار في السعودية في الشكل أعلاه قدر الرصيد الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر بـــ 639 مليار ريال، وقد استحوذ قطـــاع الصناعة عامة من الصناعة الكيماوية البيتروكيمياوية والصناعة البترولية وصناعات أخرى على النصيب الأكبر من مجموع الأرصدة ب 49% أي حوالي313 مليار ريال.

[1] تم التطرق إليها في الفرع الأول من هذا المطلب.

الشكل رقم (2-7): التوزيع النسبي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر حسب القطاعات الاقتصادية إلى غاية 2010.



المصدر: الهيئة العامة للاستثمار، مركز التنافسية الوطني، التقرير السنوي للاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) الواردة إلى المملكة العربية السعودية 2011، ص10.

المبحث الثالث: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر والســعودية ومحاولة التغلب عليها.

بالرغم من الجهود التي بذلتها كل من الجزائر والمملكة السعودية، المكرسة لترقية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، إلا أن حجم الاستثمار الأجنبي المسجل لم يكن يتناسب بأي حال من الأحوال مع الطموحات، فقد كان بعيداً عما كان متوقعا من وراء التوسع في منح الحوافز والتسهيلات للمستثمرين الأجانب ويمكن إرجاع ذلك إلى جملة من العراقيل سنحاول عرضها على النحو التالي.

المطلب الأول: عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

رغم ما تتوفر عليه الجزائر من مناخ استثماري ذو خصائص إيجابية وبالرغم من الإصلاحات التي قامت بها في مطلع التسعينات من القرن العشرين في المجال القانوني والمجال الاقتصادي، وبالرغم من التسهيلات والمزايا المتعددة والحوافز الممنوحة للمستثمرين، بالرغم من كل هذا فمازالت هناك صعوبات وعراقيل يواجهها المستثمر الأجنبي والمحلي على السواء منها الاقتصادية والسياسية والقانونية .

الفرع الأول: المعوقات الاقتصادية والسياسية.

من بين المعوقات الاقتصادية والسياسية التي ساهمت في ضعف الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر نذكر ما يلي:

أولا: الاستقرار السياسي.

لغياب الاستقرار السياسي اثر كبير على توافد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاعات خارج المحروقات خاصة، حيث أن العلاقة قوية بين غياب هذا العامل في بلد ما وتحفيز جلب الاستثمارات في هذا البلد[1].

ونظرا للوضعية الأمنيـــة التي عرفتها الجزائر خلال التسعينات فإن اهمم هيئات ضمان الاستثمـــار وعلى رأسها الكوفاس من خلال تقديرها لخطر البلاد، قامت بتصنيف الجزائر من البلدان ذات الخطر الجد المرتفع، و لهذا قامت برفع علاوات تامين الاستثمارات ضد المخاطر السياسية إلا أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب

[1] علي هامل، فاطمة حفيظ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الاورو متوسطية، مجلة الاقتصاد والمناجمت، الجزائر العدد 04، مارس 2005، ص 387.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لا يفكر حتى بالاستثمار في الجزائر.

ثانيا: عدم وجود سوق منافسة.

ويمكن إرجاع ذلك إلى العوامل التالية: [1]

- إن من بين الأسباب التي جعلت الجزائر لا تستقطب الاستثمارات الأجنبية هو مدى نجاح التجربة الجزائرية فيما يخص اقتصاد السوق وهذا نظرا لصعوبة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد رأسمالي كما أن الآليات التي يسير بها الاقتصاد الجزائري حاليا تعد متواضعة مقارنة مع الدول الأخرى.
- كما أن الكثير من الاستثمارات في الدول النامية جزء منها يتمثل في عملية الخصخصة وأن الجزائر رغم ما أصـــدرته من قوانين فان عملية الخوصصة لم تطبق كما يجب وهذا نظـــرا لتعقد هذا الموضوع وتأثيراته السلبية المتوقعة على الاقتصاد الوطني.
- الاستثمار الأجنبي مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى قدرة القطاع الخاص على القيام بهذه العمليات، وهذا القطاع لم يصل بعد إلى المستوى المطلوب رغم أن نشاطه يمثل 44% من النشاط الوطني إضافة إلى ذلك فإن نقص التجربة والخبرة في هذا القطاع جعله لا يساهم كما هو مطلوب منه لأن القطاع الخاص في بعض الدول هو الذي يجذب الأموال بفضل خبرته وعلاقته الخاصة مع المستثمرين الأجانب.
- إضافة إلى النقاط السابقة فإن المستثمر الأجنبي المباشر لا يمكن أن يغامر إلا إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدولة المضيفة، ولكن ما يلاحظ من الاقتصاد الجزائري أن النشاط التجاري المتعلق بالاستيراد هو الغالب وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الاستثماري كما أن التسهيلات والتلاعبات في هذا المجال شجع الخواص على مواصلة هذا النشاط بدل المغامرة في عملية الاستثمار.
- أما الجانب الآخر فهو أن المؤسسات الاقتصادية العمومية خاصة لم يتم الفصل في وضعيتها سواءا بالاستمرار أو الغلق أو الخوصصة وهذا لا يسمح للمستثمر أن يقوم بالاستثمار في محيط لا يعرف كيف سيكون المستقبل الاقتصادي فيه لأن تدعيم الدولة في هذه القطاعات تتناقص مع التسهيلات والقوانين الاستثمارية التي سنتها الجزائر والتي لا تميز بين المستثمر المحلي والأجنبي.

[1] بولعيد بعلوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، 2007، ص 79-81.

- أما الجانب الآخر الذي أظهر فشله هو عدم فاعلية المؤسسات البنكية وخاصة القطـــاع الخاص وعدم تطوره وأخيرا نلاحظ كارثة بنك الخليفة وإغلاق بعض البنوك الأخرى نظرا لعدم قيامها بتعهداتها تجاه المتعاملين، كما أن فشل تجربة بورصة الجزائر تجعل المستثمرين يفضلون التوجه الى دول أخرى يكون فيها المحيط المالي فعالا ومناسبا.

ثالثا: عائق العقار.

من أهم العراقيل التي تعيق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر هو مشكل العقار، فالعقار عامل مساعد جدا على استقرار المستثمرين حيث أن الإشكال يكمن أساسا في طول المدة الزمنية التي تستغرقها عملية رد هيئات منح قرار استغلال العقار (الهيئة المكلفة بالعقار ولجنة التنشيط المحلي لترقية الاستثمار على مستوى الشباك الوحيد) فقد يطول الأمر أحيانا إلى سنة[1].

كما أن مشكل العقار الصناعي يعد من أهم العراقيل ومن أهم المشاكل التي تعترض هذا العنصر مايلي:[2]

- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي.
- تخصيص الأراضي بتكاليف باهظة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأي تهيئة أو في مناطق نشاط وهمية لعدم إنشائها بعد نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها.
- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة ونوع النشاط.
- أمن المنطقة الصناعية.

كما أن هناك مشكل العقار الفلاحي بدوره الذي يبقى عائقا أساسيا في تطوير الإنتاج الزراعي. وأما العقار السياحي في الجزائر فانه يعاني من مشاكل عديدة منها:

- تقلص مساحات مناطق التوسيع السياحي بسبب التدهور المستمر للمواقع السياحية.
- تدهور المحيط الطبيعي مثل التلوث، وغياب قواعد العمران مما أدى إلى تحويل الموارد عن طبيعتها السياحية و هو الأمر الذي قلل بشكل كبير فرص الاستثمار في بعض المناطق ذات القيمة السياحية.

---

[1] محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05، 2007، ص 66.

[2] علي همال، فاطمة حفيظ، مرجع سابق، ص 385.

الفرع الثاني:العوائق القانونية والإدارية.

من أهم المعوقات القانونية و الإدارية التي تحول دون تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر مايلي:

أولا: الفساد الإداري.

إن الفساد الإداري هو سوء استخدام المنصب أو السلطة لأغراض شخصية ويكون ذلك بابتزاز المتعاملين أو الحصول على الرشوة، فيعتبر قيام الموظف أو المسؤول بتطبيق خدمة قانونية مكلف بأدائها مقابل الحصول على رشوة فسادا وكذلك تعتبر الحالة المعاكسة فسادا عند تقديم خدمة يمنعها القانون كتسريب معلومات سرية وتقديم تراخيص غير مسموح بها قانونا.[1]

كما تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة إلى الفساد منذ 1995 لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركـــات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفســـاد، ويحاول المؤشر عبر مجموعة من الموسوعات ومصادر المعلومات المعتمدة تحديد مدى تفشي الفساد في الدولة ودرجة تأثيره على مناخ الاستثمار كأحد المعوقات داخلها، ونظرة الشركات الأجنبية العالمية للاستثمار في القطر المعني، هذا وقد احتلت الجـــزائر المرتبة 97 سنة 2004 من أصل 146 دولة داخـــلة في الترتيب واحتلت المرتبة نفسها سنة 2005 من أصل 159 دولة. وبالرغم من التحسن المسجل في محاربة الفساد في السنوات الأخيرة يبقى انتشار الرشوة والفساد الإداري من أهم عوائق الاستثمار الأجنبي في الجزائر.[2]

ثانيا: عدم توفر الشفافية في المصالح الجمركية.

إن من بين القطاعات التي تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو وجود مصالح جمركية تعمل بشفافية في الدولة المضيفة وصلاحية هذا الجهاز في استقبال المستثمرين الأجانب والملاحظ أنه في كثير من الدول النامية التي تمتاز بجهاز جمركي بيروقراطي متعفن يؤدي بالكثير من رجال الأعمال إلى الهروب بسبب المعاملات الجمركية السيئة نظرا للدور الذي تلعبه هذه المصالح في الإدارة الفعالة التي تسمح بانتقال البضائع والتجهيزات من دولة إلى أخرى وتساهم في تشجيع الصادرات بالإضافة إلى مكافحة الغش والتزييف في المعاملات التجارية.[3]

ثالثا: عوائق قانونية أخرى.

عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالاستثمار وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضموها وكذلك عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الاستثمارية مع تشريعات القطاعات

[1] بولعيد بعلوج، مرجع سابق ص 82.

[2] صالح مفتاح، دلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، 2008 ص 124-125.

[3] بعلوج بولعيد، مرجع سابق ص 85.

الأخرى، لاسيما عدد من القطاعات التي لا تزال تعاني شبه جمود في مجال الإصلاح على غرار المنظومة المصرفية وحتى بعض القطاعات الصناعية.[1]

المطلب الثاني: عوائق الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

صنفت عوائق جذب الاستثمار المباشر في المملكة العربية السعودية إلى:

- عوائق تتعلق بالجوانب التنظيمية والإجرائية.
- عوائق خاصة بالتشريعات والأنظمة.
- عوائق خاصة بتوافر أنظمة المعلوماتية وتكاليف الاستثمار.

الفرع الأول: العوائق الخاصة بالجوانب التنظيمية والإجراءات ذات العلاقة بالاستثمار.

تعد الإجراءات ذات العلاقة بالاستثمار من المحددات الرئيسية التي يقع عليها عبء نجاح أو فشل جذب الاستثمار وتحفيزه، فالمستثمر كثيراً ما يدخل في اهتماماته سرعة الإجراءات البنكية والتسهيلات والتخليص الجمركي وسرعة إصدار تراخيص الأعمال والموافقات والسجل التجاري ووضوح هذه المتطلبات والشفافية في آليات تطبيق تلك الإجراءات.[2]

وقد تستخدم بعض الدول التعدد المؤسسي في التعامل مع المستثمر والذي يعني توزيع عملية الموافقة على الاستثمار على عدة وزارات ووكالات حكومية معنية بذلك الاستثمار مثل وزارة التجارة والصناعة والأجهزة الحكومية الأخرى ذات العلاقة. ويمكن أن يفيد ذلك في غربلة المشروعات واستبعاد غير الملائم منها والذي لا يتماشى مع أهداف الدولة، ولكن قد لا تكون تلك الأجهزة المشتركة في عملية الغربلة بدراية فنية كافية. كما أن الوحدات الموزعة التي تعمل كل منها بصورة مستقلة قد لا تكون لديها القدرة الكافية على تقييم المنافع الصافية العامة للاستثمار المحلي أو الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد يسعى كل جهاز مشترك في عملية الموافقة على الاستثمار إلى تحقيق أهدافها الضيقة التي قد لا تكون منسقة بعضها مع بعض ومع الأهداف العامة التي تتوخاها السياسات المتبعة. وينعكس هذا في التعقيدات عند الحصول على الموافقة أو البطء في تنفيذ القرارات الحكومية المتعلقة بالاستثمار وعدم وضوح الرؤية لدى الموظفين المسئولين عن الاستثمار.

---

[1] صالح مفتاح، دلال بن سمينة، مرجع سابق، ص 125.

[2] بندر بن أحمد أبا الخيل و آخرون، الاستثمار المباشر الوطني و الأجنبي في المملكة العربية السعودية بحث ميداني، 2009، الرابط: 202.4shared.com/investemements.html تاريخ التحميل:2012/08/20 ص 25-26

ومن أهم العوائق التي تتعلق بالجوانب التنظيمية والإجرائية في المملكة نذكر ما يلي: [1]

- تعقيدات الحصول على التأشيرات اللازمة للعمل والزيارات.
- طول فترة إصدار تراخيص الأعمال والموافقات.
- عدم أخذ مرئيات القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرارات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار.
- بطء إجراءات التخليص الجمركي.

الفرع الثاني: العوائق الخاصة بالتشريعات، توافر المعلومات وتكلفة الاستثمار.

وسنقوم بتقسيمها إلى جزئين جزء يتعلق بالتشريعات والأنظمة والجزء الثاني يتعلق بمدى توافر المعلومات وتكاليف الاستثمار.

أولا: التشريعات والأنظمة ذات العلاقة بالاستثمار:

إن وجود الأنظمة الاستثمارية والتشريعات الواضحة المستقرة أحد الجوانب المهمة التي يوليها المستثمر على المستوى المحلي والدولي عناية خاصة في دراساته المتعلقة بقرار الاستثمار في اقتصاد ما، فالمستثمر يستخلص من دراسته تلك الحدود والأمان والضمان ودرجة الاستقرار التي سيعمل في إطارها. لذلك هناك عدد من المحددات التي تضع الإطار التشريعي في موقع جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية لعل أولها ينصرف إلى وجود نظام موحد

للاستثمار يتسم بالوضوح والاستقرار والشفافية وعدم التعارض مع الأنظمة الأخرى ذات العلاقة بالاستثمار والقواعد والتنظيمات الدولية الصادرة لحكم وحماية المستثمر بما فيها قواعد منظمة التجارة العالمية.[2]

وتنصرف الأنظمة الأخرى ذات العلاقة بالاستثمار -على الخصوص- إلى وجود نظام قضائي فعال قادر على تطبيق الأنظمة وتنفيذ التعاقدات وحل المنازعات وكذلك سرعة إجراءات التقاضي أو تنفيذ الأحكام بالإضافة إلى وجود الضمانات الكافية لحماية المستثمر من أنواع معينة من المخاطر مثل التأميم والمصادرة ونزع الملكية وتكفل له حرية دخول وخروج رأس المال وفقاً للقواعد المتعارف عليها وكذلك تحويل الأرباح الخارجية. ومن أهم العوائق الخاصة بالتشريعات والأنظمة في المملكة يمكن أن نذكر ما يلي:[3]

- بطء تنفيذ الأحكام.
- عدم وجود نظام قضائي فعال قادر على حل المنازعات.

---

[1] طلعت زكي حافظ، الالكترونية الاقتصادية، بحث ميداني يكشف عن معوقات الاستثمار الأجنبي في السعودية، العدد 5645، الخميس 26 مارس 2009 الرابط: www.aleqt.com تاريخ التحميل: 07 أوت 1012 ص 1.

[2] بندر بن أحمد أبا الخيل وآخرون، مرجع سابق، ص 25

[3] طلعت زكي حافظ،، مرجع سابق، ص 1.

- عدم توافر أنظمة لحماية الاستثمارات الجديدة ومنتجاتها من السلع المستوردة المقلدة.
- عدم توافر أنظمة لحماية حقوق الملكية .

ثانيا: توافر المعلومات وتكلفة الاستثمار.

يسهم توافر المعلومات وسرعة الحصول عليها وقلة تكلفتها في مساعدة المستثمرين على اتخاذ قراراتهم بثقة كبيرة، ومن ثم تصبح المعلومات أكثر فعالية إذا اتسمت بالكفاية والسرعة في الحصول عليها وانخفاض تكلفتها، ويدعم توافر المعلومات توافر التقنية اللازمة للحصول على المعلومات وتوافر المواقع الإلكترونية للجهات ذات العلاقة بالاستثمار وحداثة تلك المواقع، ويعد الاتفاق على البنية المعلوماتية أحد أساسيات تشجيع الاستثمار.

وبالنسبة لتكلفة الاستثمار فلا شك أن المستثمر يحوز اهتمامه التكاليف الناجمة عن تنفيذ المشروع من حيث تكلفة الحصول على الطاقة والكهرباء والوقود وتكلفة العمالة ومهارتها وتكلفة تدريبها وتكلفة رسوم التراخيص ومدى ارتفاع تكلفة التصدير للأسواق الخارجية.[1]

ومن أهم العوائق الخاصة بتوافر أنظمة المعلوماتية وتكاليف الاستثمار في المملكة نذكر ما يلي:[2]

- النقص في المعلومات عن حجم السوق.
- النقص في المعلومات الخاصة بالتعريف بالفرص الاستثمارية .
- عدم توافر الكفاءات الإدارية في سوق العمل.
- ارتفاع تكلفة الحصول على الطاقة والكهرباء والوقود.
- ارتفاع تكلفة تدريب الأيدي العاملة.
- ارتفاع تكلفة العاملة السعودية .

[1] بندر بن أحمد أبا الخيل وآخرون، مرجع سابق، ص 26.
[2] طلعت زكي حافظ، مرجع سابق، ص 2.

المطلب الثالث: محاولة التغلب على عوائق الاستثمار الأجنبي في كل من الجزائر والسعودية.

تحاول كل من الجزائر والمملكة السعودية التغلب على العوائق الكبيرة التي يواجهها أصحاب رؤوس الأموال الأجانب الذين يضطرون إلى توجيه استثماراتهم إلى دول أخرى بالنظر إلى المنافسة الكبيرة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية.

الفرع الأول: محاولة التغلب على عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر وآفاقه.

لا يزال نصيب الجزائر في مجال الاستثمارات الأجنبية المباشرة ضئيلا ومتواضعا مقارنة بدول الجوار إذ تحقق الجزائر نسبة تقل عن 10% من الوعود الاستثمارية المسجلة، واستنادا إلى تقديرات متقاطعة لهيئات دولية من بينها منظمة الأمم المتحدة للتجارة و التنمية، فإن التدفقات المالية الفعلية التي تستقطبها الجزائر سنويا تظل محتشمة في وقت أبقت الهيئات الدولية – على رأسها البنك العالمي- على نفس المآخذ المرتبطة بمناخ الأعمال والاستثمار. رغم طبيعة التشريعات الاقتصادية الجديدة في الجزائر والنتائج التي حققتها عمليات التصحيحات الهيكلية إلى غاية السنوات الأخيرة تضمنت عدة مزايا جمركية و تبسيط الإجراء الإداري وتوسيع مجال النشاط ما يدل على أن هناك تغيرا و اهتماما بالاستثمار الأجنبي، فالجزائر تسعى إلى حث الشركات الأجانب على اهتمام أكثر بفرص الاستثمار التي تمنحها للمتعاملين الاقتصاديين من كل الدول ويعتبر الشريك الأجنبي الفرنسي المعني الأول بملف الجزائر كونه ظل يستحوذ على أكثر من نصف المبادلات الاقتصادية الجزائرية مع الخارج لفترة طويلة.

ويرى البعض من الاقتصاديين والمفكرين أن الأسباب التي لها تأثير على اتخاذ قرار الاستثمار في الخارج هي:

- ضرورة المحافظة والتحكم في السوق الداخلية للبلد المضيف.
- ضرورة تجاوز عراقيل التصدير نحو هذا البلد (جمركية – جبائية- حمائية).
- أهمية الثروات الطبيعية المحلية.
- الاستقرار السياسي والأمني للبلد المضيف.

من خلال مرور الاقتصاد الجزائري بعدة وضعيات متأزمة، فان مشاركة رأس المال الأجنبي أصبحت ضرورية كإستراتيجية للتنمية المستدامة، ومن أجل هذا فعلى الجزائر أن توفر وتخلق مناخا ملائما لترقية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وذلك بتحقيق بعض الشروط نذكر أهمها:[1]

---

[1] بن سديرة عمر وآخرون، مداخلة بعنوان:" الاستثمار الأجنبي المباشر كإستراتيجية للتنمية المستدامة- حالة الجزائر-" المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة ، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أيام 7-8 افريل 2008.

- أن تكون كل المعلومات الخاصة بالاستثمار والعوامل المحيطة به متوفرة.
- أن تكون المعاملة متساوية بين المستثمرين المحليين والأجانب.
- تطهير محيط الاستثمار من البيروقراطية والرشوة.
- احترام قواعد الضمانات والاتفاقيات التي وقعتها الجزائر مع مختلف الدول والهيئات الدولية.
- تحقيق وإنجاز ميكانيزمات تحرير سوق الصرف الذي يؤدي إلى تحويل أو تسعير العملات بنسب جيدة من طرف بنك الجزائر.
- تحرير التجارة الخارجية وتفعيل سوق مالية مفتوحة على رؤوس الأموال الأجنبية.
- العمل على تحقيق استقرار المحيط التشريعي والسياسي وخاصة المحيط الأمني.

إذا أخذنا هذه المعايير بعين الاعتبار يتضح أن التدابير التشجيعية الموجهة للاستثمارات المباشرة لا تدخل في اتخاذ القرار إلا بطريقة ثانوية، فمثلا لو طبقنا هذه المعايير على الجزائر في وضعها الحالي، فالمشكل الأساسي بالنسبة للمستثمرين الأجانب يبقى عدم الاستقرار السياسي والأمني، كما قامت الجزائر بمنح ضمانات قانونية معتبرة أهمها إمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي أساسا من أجل جلب الاستثمارات الأجنبية ومن أجل تدعيم هذه السياسة الداخلية التزمت الجزائر على المستوى الدولي بإبرامها معاهدة متعددة الأطراف ومعاهدات ثنائية تتعلق بحماية وتشجيع الاستثمارات مع عدد معتبر من الدول.

ومن بين العوامل التي تحدد قوة المناخ الاستثماري في الجزائر نذكر ما يلي:[1]

- الموقع الجغرافي المميز، حيث تتوسط بلدان المغرب العربي، و على مقربة من أوروبا، وتمثل بوابة على أفريقيا.
- تملك ثروة بشرية مهمة، نسبة الشباب فيها حوالي 75% متعلمة ومثقفة.
- مساحة كبيرة ومتعددة الأقاليم، وسوق هامة.
- القدرة على تحقيق الاستقرار بمعناه الشامل.
- تملك ثروات باطنية هائلة.
- تحتوي شريط ساحلي يبلغ 1200 كلم، غني بالثروة السمكية وبه حقول من المرجان.
- بها عدة مطارات دولية وأخرى مفتوحة للملاحة الداخلية.وانتشار الموانئ على طول الساحل من الشرق إلى الغرب.

---

[1] كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011، ص 81-84.

- استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي.
- توفرها على قوانين تنظم الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى أجهزة استثمارية تسعى لتوفير المناخ الاستثماري الملائم.

وفي تقرير لهيئة الأمم المتحدة في ديسمبر من سنة 2008 حول الاستثمار في الجزائر حددت الفرص التالية:

- الانفتاح على الاقتصاد العالمي والتحول من تطبيق النظام الاشتراكي إلى تطبيق النظام الرأسمالي وذلك بإعادة هيكلة اقتصادها.
- دخولها في مفاوضات من أجل الانضمام إلى التكتلات الجهوية كالإتحاد الأوروبي والتكتل الأورو متوسطي والتكتل العربي والإفريقي، كما دخلت في مفاوضات من أجل الانضمام إلى التكتلات العالمية كالمنظمة العالمية للتجارة.
- كما حددت القطاعات التي تتوفر الجزائر فيها على فرص كبيرة للمستثمرين الأجانب :
  - قطاع المحروقات.
  - قطاع المناجم.
  - قطاع السياحة.
  - قطاع الصيد .
  - القطاع الزراعي.
  - القطاع المالي والمصرفي .
  - قطاع الاتصالات والمواصلات.

الفرع الثاني:محاولة التغلب على عوائق الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية.

احتضنت مدينة الرياض فعاليات ندوة استثمار رأس المال الوطني والأجنبي في المملكة العربية السعودية "الواقع والتحديات"، التي نظمها معهد الإدارة العامة بتاريخ 17 شباط (فبراير) 200، وما تميزت به الندوة المذكورة، إجراء بحث ميداني قام به معهد الإدارة العامة، حول المعوقات التي تواجه الاستثمار المباشر الوطني والأجنبي في المملكة العربية السعودية، وقد توصل البحث الميداني إلى عديد من التوصيات للتغلب على المعوقات والصعوبات التي تواجه المستثمرين الأجانب والمحليين، والتي من بينها[1]:

[1] طلعت زكي حافظ، مرجع سابق، ص 3.

- تطوير التشريعات والأنظمة بحيث تعمل على تسريع تنفيذ الأحكام وحماية الاستثمارات الجديدة من السلع المستوردة المقلدة.
- ضرورة تسريع إجراءات التقاضي ووضع نظام قضائي فعال قادر على حل المنازعات التجارية.
- العمل على توفير قواعد معلومات جيدة من حيث الكم والكيف.
- العمل على تحديث الجوانب التنظيمية والإجرائية، وبالذات إجراءات إصدار التأشيرات وإصدار تراخيص الاستثمار وزيادة المرونة في نظام الكفالة.
- التركيز على تدريب العمالة السعودية بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل، بما في ذلك العمل على الرفع من مستوى الكفاءات الإدارية السعودية.
- العمل على زيادة مشاركة القطاع الخاص في عملية اتخاذ القرارات ذات العلاقة بالاستثمار.
- توحيد الجهة المسؤولة التي يتعامل معها المستثمر بعد الحصول على ترخيص ممارسة النشاط ورفع كفاءة العاملين فيها.
- توفير نظام فعال لتبادل المعلومات في مجال الاستيراد والتصدير كي يسهل على المستثمر عملية الاتصال بالأسواق الخارجية.
- التوسع في نشر مراكز الخدمة الشاملة لخدمة المستثمرين، وتمكين جميع المستثمرين السعوديين من الاستفادة منها .

في رأي الكاتب أن المعوقات التي رصدها نتائج البحث الميداني ستتسبب آجلا أم عاجلاً في تقويض جهود الهيئة العامة للاستثمار الحثيثة، المرتبطة بجذب الاستثمارات الأجنبية إلى البلاد، بما في ذلك الجهود المرتبطة بتحفيز نمو الاستثمارات المحلية، ومن هذا المنطلق،[1] فإن الأمر يستلزم من القائمين على إدارة الهيئة المذكورة، التعامل مع تلك المعوقات بحزم وإصرار، ولاسيما في ظل توجه الحكومة السعودية لأن تصبح المملكة بين مصاف الدول الأوائل على مستوى التنافسية العالمية، وتوجهها كذلك لبناء وتشييد مدن اقتصادية عملاقة عديدة مثال مدينة الملك عبد الله الاقتصادية، ومدينة جازان الاقتصادية، ومدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد الاقتصادية، التي يتطلب نجاحها في تحقيقها لأهدافها التنموية والاقتصادية المنشودة، تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والقطاع الخاص، وتوفير التسهيلات والخدمات التي يحتاج إليها المستثمرون، بأسلوب عصري، متطور، ومتكامل.

[1] نفس المرجع السابق، ص3.

في رأيه كذلك أن تحقيق المملكة لمركز تنافسي متقدم على مستوى العالم، يتطلب إدخال تحسينات جذرية على أداء الأجهزة الحكومية المختلفة ذات العلاقة بالاستثمار والمستثمرين، وبالذات فيما يتعلق بالرفع من مستوى الوعي العام بمفهوم التنافسية، وبمؤشرات التنافسية، إضافة إلى خلق البيئة الملائمة لتنمية ذلك المفهوم[1] .

خلاصة القول، إن المعوقات التي كشف عنها البحث الميداني، الذي أجراه معهد الإدارة العامة يستلزم من القائمين على إدارة الهيئـــة العامة للاستثمار، التعـــامل معها والتغلب عليها بالنوعية وبالسرعة المطلوبة، ولاسيما في ظل توجه الحكومة السعودية لأن تتبوأ المملكة، مرتبة متقدمة على مستوى التنافسية الدولية.

كما أن الأمر يتطلب إدخال تحسينات جذرية على أداء الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار والمستثمرين، باعتبار أن تلك الأجهزة تعد جـــزءا مهما للغاية من أجزاء العملية والمنـــظومة الاستثمارية، وبالتالي فإن أي خلل في أدائها ستنتج عنه عرقلة في جهود الهيئة العامة للاستثمار الرامية للارتقاء بأداء البيئة الاستثمارية في المملكة، ومن هذا المنطلق فإن الدور المنوط بالهيئة بتحسين بيئة الاستثمار المحلية سيكون صعباً خلال الفترة المقبلة.

ويمكن التغلب على كثير من العيوب المرتبطة بتشتت عملية الموافقة عن طريق المركزية والتي تعني توفر الأجهزة المعنية في نقطة تركيز واحدة للمستثمرين في جميع معاملاتهم المتعلقة بمشروع معين - وتتفادى إلى حد ما على الأقل- تنقل المستثمرين من إدارة إلى أخرى للحصول على الموافقات اللازمة. كما تتيح نقطة التركيز الواحدة - مراكز الخدمة الشاملة- تبسيط إجراءات الموافقة والتنسيق للإجراءات وتخفيض مراحلها كما يساعد على تجنب الحاجة إلى إشراك بعض الجهات الحكومية التي ليس لها علاقة مباشرة بقرار استثماري معين.

ولكن قد تشعر إحدى الوزارات المشاركة في أن نفوذها يتضاءل إذا تعاونت تعاوناً كاملاً مع سياسة الشباك الواحد أو مركز الخدمة الشاملة وللمحافظة على نفوذها قد تكتفي الوزارات القوية بإرسال ممثلين ذوي مستوى وظيفي منخفض بحيث يعد مركز الخدمة الشاملة مجرد قناة لنقل المعلومات وتكمن السلطة الحقيقية في أيدي المسئولين في كل وزارة على حدة مما يلغي أي مزايا من وجود مراكز الخدمة الشاملة.

كذلك تكون المؤسسات التي يتعين عليها التعامل عادة مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة متأثرة أساساً بعدم كفاءة نظام الإدارة المحلية، وفي ظل نظام يسود فيه الفساد وتغيب فيه المساءلة، لن يكون في استطاعة الهيكل التنظيمي أن يعمل بأسلوب كفء. وسواء كان هذا الهيكل في شكل مركزي أو غير مركزي فإن قوى الفساد سوف

[1] نفس المرجع السابق، ص4.

يمكنها أن تشوه أي نظام حتى يتلاءم مع أغراضها، لذلك يتطلب نجاح الهيكل التنظيمي عند التعامل مع سياسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة توافر حد أدنى من الكفاءة والمساءلة في نظام الإدارة الحكومية.[1]

وأخيراً فإن تبسيط إجراءات الموافقة وتلافي التأخير في اتخاذ القرارات يساعد في جذب الاستثمار الأجنبي وتحفيز الاستثمار المحلي على البقاء بالداخل. وبنفس القدر من الأهمية يجب أن تكون قواعد تنظيم الاستثمار الأجنبي والمحلي واضحة ومحددة بدقة حتى لا يكون هناك لبس للقطاعات ذات الأولوية في توجيه الاستثمار إليها.

[1] بندر بن أحمد أبا الخيل وآخرون، مرجع سابق، ص 25 – 26.

خـــلاصــــة.

مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال بمجموعة من التحولات وتعرض إلى أزمات مما أدى بالسلطات إلى المضي في سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية، أبرزها إصلاحات التسعينات المدعمة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فضلا عن إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2003 والبرنامج التكميلي 2005-2009 وكان لتنفيذ هذه الإصلاحات أثر اقتصادي مثل استعادة قوة ميزان المدفوعات والتحكم في معدل البطالة والتضخم وتراجع المديونية والتحسن الكبير في احتياطي الصرف.

وبالرغم من الامتيازات والضمانات الواسعة التي وفرها قانون الاستثمار الجزائري إلا أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المسجلة لم يكن يتناسب مع الطموحات. فالمؤشرات الخاصة بالاستثمار لم تقترب من مستوى الاستفادة من الفرص الاستثمارية الهائلة التي يتوفر عليها الاقتصاد الجزائري.

وقد مر الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية بعدة مراحل تواكبا مع تطور الاقتصاد السعودي، وبلغ ذروته مع الاكتشافات الكبيرة للنفط، وقد اهتمت المملكة العربية بجذب الاستثمارات الأجنبية وذلك بإنشاء الهيئة العامة للاستثمار التي طورت القوانين الخاصة والمتعلقة بالاستثمار في المملكة وسهلت الإجراءات القانونية وقدمت كافة الدراسات الخاصة بالمشاريع المقترح الاستثمار فيها.

ومن منجزات الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية أنه أسهم في نقل التكنولوجيا وفنون الإدارة وإحلال كثير من الصادرات محل الواردات، ونوع مصادر الدخل وزاد فرص العمل وأوجد اليد العاملة الماهرة مما نتج عنه زيادة كبيرة فيها.

ومن القطاعات الصناعية الهامة في كل من المملكة السعودية والجزائر قطاع الغاز الطبيعي الذي تطور مع تطور اقتصاد البلدين وأثّر على مكانتهما في السوق العالمية من حيث الإنتاج والصادرات وهذا ما سنحاول التطرق إليه في الفصل التالي.

الفصل الثالث

تمهيد:

لقد تميز القرن العشرين بكونه عصر الطاقة من البترول والغاز، باعتبارهما مصدران أساسيان للطاقة والحركة والتصنيع، ويعتبر الغاز من الموارد الإستراتيجية العالمية ولم يعد مصدر للطاقة الرئيسية للمواصلات فحسب ولا طليعة مصادر الطاقة المستهلكة في العالم لقيام الحياة الصناعية والاقتصادية الحديثة ولا مادة أولية أساسية في الصناعات البيتروكيماوية المختلفة، بل أصبح يشكل ينبوعا لمشتقات تبلغ الآلاف وتشكل عمادا لأكثر من 60% من الصناعات والمهن الأساسية المختلفة في العالم.

ولقد عرفت الجزائر من جهتها تاريخا حافلا في المجال الغازي، فلها ما تزخر به في هذا المجال لاحتوائها على احتياطات هائلة من الغاز الطبيعي ومحاولة ترشيده خدمة للتنمية الاقتصادية الحالية والمستقبلية من خلال مختلف استعمالاته كمورد للطاقة وكمادة أولية للخلاصة الكيماوية وكمنتج موجه للتصدير.

كما نمت صناعة الغاز الطبيعي في المملكة العربية السعودية نموا كبيرا، وزاد الطلب عليها بإطراء. وقد أصبحت المملكة العربية السعودية تحتل المركز الرابع في احتياطات الغاز الطبيعي على مستوى العالم باحتياطات مؤكدة تبلغ 235 تريليون قدم مكعب، بينما تعد اليوم من الدول العشر الأولى في إنتاجه، ومع انضمام مشروع تطوير الغاز الطبيعي إلى شبكة الغاز الرئيسية للبلاد تكون طاقة المعالجة للمملكة العربية السعودية قد وصلت إلى حدود 9 مليارات قدم مكعب قياسي في اليوم.

هذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا الفصل من خلال النقاط التالية:

- ✓ خصائص الغاز الطبيعي.
- ✓ مكانة الغاز الطبيعي في قطاع المحروقات الجزائري.
- ✓ الأهمية الاقتصادية للغاز السعودي.

المبحث الأول: خصائص الغاز الطبيعي.

يعتبر الغاز الطبيعي أحد أهم مصادر الطاقة البديلة عن النفط من المحروقات العالية الكفاءة، وهو مورد طاقة أولية مهمة للصناعة الكيماوية، ويعد أسرع مصادر الطاقة الأولية نموا في العالم خلال العقود الثلاثة الأخيرة وذلك بسبب خصائصه ومزاياه وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى عموميات حول الغاز الطبيعي.

المطلب الأول: تعريف الغاز الطبيعي، تاريخه وأنواعه.

نتطرق في هذا المطلب إلى ماهية الغاز الطبيعي،تاريخ اكتشافه والأنواع المكتشفة منه.

الفرع الأول: تعريف الغاز الطبيعي وتاريخه.

أولا: تعريف الغاز الطبيعي.

إن الغاز الطبيعي في أبسط معانيه الفنية عبارة عن خليط من المواد الهيدروكربونية والمواد غير الهيدروكربونية، بالإضافة إلى عدد من المكونات الأساسية التي تتمثل في (الإيثان، الميثان، البروبان والهكسان) وبعض الشوائب الأخرى.[1]

والغاز الطبيعي كغيره من السلع يخضع لوحدات قياس والوحدة المستخدمة في قياسه هي المتر المكعب وهو قياس حجمي وعادة يشار إليه بالمتر المكعب القياسي، وهذه الوحدة لا تعني شيئاً ما لم يؤخذ بعين الاعتبار درجة الضغط والقيمة الحرارية القياسية وهي: **14.7 رطل/بوصة مربعة و 60 درجة** فهرنهايت، وذلك من أجل تسهيل كمية مقارنتها مع مصادر الطاقة الأخرى المشابهة (كالنفط والفحم) لصعوبة المقارنة المباشرة بين تلك السلع.

ثانيا: تاريخ الغاز الطبيعي .

أول اكتشاف للغاز الطبيعي، كان في الشرق الأوسط منذ آلاف السنين ولكل لم تكن هناك أفكار للتنقيب عنه بل يتم استغلاله عن طريق فتحات الأرض مثلاً استخدم عند الفرس كطقوس في المعابد تم تشيدها حول تلك الفتحات، وكانت الصين أول حضارة استغلت الغاز الطبيعي بصفة عقلانية في الصناعات البدائية وأول بئر تم التنقيب عنه سنة 211 قبل الميلاد، وأول اكتشاف حدث في أوروبا كان سنة 1790 أما في إنجلترا وفي أمريكا

[1]. عبد العزيز مصباح، "أساسيات صناعة البترول"، دار الأمين، القاهرة، 2005، ص 188، 189.

كان سنة 1921م، و لم ينطلق استخدام الغاز بصفة واسعة إلا مع بدايات القرن التاسع عشر وذلك في الإنارة فقط وضمن نطاقه المحلي لعدم توفر وسائل النقل آنذاك، وكانت انطلاقته الحقيقية في القرن العشرين في ظل التقدم العلمي والتكنولوجي في مجالات التنقيب والنقل والتخزين.

وكان في البداية يستخدم الغاز المصاحب للبترول، الذي يخرج معه من الأحواض المختلفة حيث كان منتج ثانوي دون أهمية كبيرة، يتم حرقه في الهواء ولكن مع الأزمة البترولية العالمية سنة 1973 وارتفاع أسعاره أصبح ينظر إلى الغاز الطبيعي كمصدر آخر من مصادر الطاقة الأساسية المهمة سواء على أساس المحتوى الحراري أو المزايا البيئية التي يتمتع بها.[1]

الفرع الثاني: طرق اكتشاف الغاز الطبيعي وأنواعه .

تتشابه طرق استكشاف الغاز الطبيعي مع الطرق المتبعة عند استكشاف النفط، جميع هذه الطرق كانت بدائية إلى حد ما وهي التي أسهمت في إعاقة تطور صناعة الغاز الطبيعي، إلا أنه ومع بداية القرن العشرين تطورت طرق الاستكشاف وأسهمت في الكشف عن مكامن عديدة للغاز الطبيعي، إلا أن أنواع الغاز الطبيعي تختلف من حقل إلى آخر، كما أنها تتغير في الحقل ذاته على مدى سنوات الإنتاج .

أولا: طرق اكتشاف الغاز الطبيعي.

تشبه ظروف تكوين ووجود الغاز الطبيعي اكتشافات البترول، ولهذا تتشابه طرق البحث عن الغاز بشكل كبير مع طرق البحث عن البترول، بل أن معظم احتياطات الغاز الطبيعي الحالية اكتشف صدفة أثناء البحث والتنقيب عن البترول، كما أن وسائل الإنتاج وحفر الآبار تكاد تكون متماثلة وبالتالي لا تختلف تكاليف إنتاج الغاز الطبيعي كثيراً عنها في إنتاج البترول، وقد يتواجد الغاز الطبيعي في الآبار مصاحباً للبترول فيسمى الغاز المصاحب وقد يوجد في آبار بمفرده فيسمى غير مصاحب، والغاز المصاحب قد يوجد منفصلا عن البترول فيسمى حرا، وقد يوجد ذائبا في البترول (نتيجة الضغط والحرارة مثلا) فيسمى ذائبا،كذلك قد يوجد الغاز في حالة سائلة، وفي حالة الغاز المصاحب الذائب في البترول فإن نسبة كبيرة منه تتحرر بمجرد انسياب البترول إلى سطح الأرض نتيجة تخلصها من الضغط المرتفع الواقع عليها في الآبار، بحيث ينطلق حوالي 550 متر مكعب من الغاز مقابل إنتاج برميل من البترول الخام،

[1] حمدي البنبي – البترول بين النظرية والتطبيق – دار المعارف – الطبعة الثانية – القاهرة – جمهورية مصر العربية – 1997 – ص 156 .

وهكذا تتوقف الكمية المنتجة من الغاز المصاحب على الكمية المنتجة من البترول من نفس البئر حيث يعتبر الغاز منتجا ثانويا في هذه الحالة.

ثانيا: أنواع الغاز الطبيعي حسب أماكن تواجده.

وينقسم الغاز الطبيعي وفقاً لأماكن تواجده إلى نوعين:

أ- الغاز الحر (unossociated GAS): وهو الغاز الذي يكون مستقلا عن النفط، ويتم إنتاجه في المكامن الغازية فقط ويمتاز هذا النوع بأنه غني بالميثان ويحتوي على كميات مختلفة من الهيدروكربونات إلى جانب بخار الماء والمركبات الكبريتية المختلفة وغازات أخرى مثل : أكسيد الكربون والنتروجين والهليوم ويتمتع هذا النوع من الغاز (غير المصاحب) بسهولة التحكم في إنتاجه وفقاً للطلب عليه وتبعاً لظروفه الاقتصادية[1].

ب- الغاز المصاحب (Associated GAS): وهو الغاز الذي يكون مصاحبا للنفط الخام وتكون نسبة الميثان فيه أقل وله شكلان:[2]

- **الغاز المذاب:** وهو الذي يكون مذاباً بالنفط وهو نوع من الغاز كان يحرق (سابقاً)، وكانت ظروف إنتاجه تخضع لظروف إنتاج النفط ويكثر هذا النوع في حقول الخليج العربي.
- **غاز الغطاء:** ويتكون هذا النوع فوق سطح النفط وعادة يكون أخف من النفط لذلك يأخذ تواجده شكل طبقة فوق سطح النفط.

ثالثا: أنواع الغاز الطبيعي تبعاً لاحتوائه على الهيدروكربونات.

ويصنف الغاز الطبيعي تبعاً لاحتوائه على الهيدروكربونات السائلة إلى:[3]

- **الغاز الرطب:** وهو الغاز الذي يحتوي على كمية قليلة من السوائل وتزيد فيه نسبة المواد الهيدروكربونية عن **0.3 غالون*** لكل متر مكعب.

وسمي بالغاز الرطب لأنه كثيف البنتان عند الضغط الجوي يؤدي إلى تكوين سائل يعرف بالجازولين الطبيعي.[4]

---

1. صلاح إبراهيم الدسوقي، "الغاز الطبيعي القريب الفقير للبترول، مابين إهمال الماضي و محاذير المستقبل"، مجلة أخبار النفط والصناعة،العدد 424 يناير 2006،ص28.
2. علي السيد الضحاك، مرجع سابق، ص 20 -21.
3. الطيب وناده، " الغاز الطبيعي ومجالات استخدامه في الدول العربية"، مجلة النفط والتعاون العربي"، مجلة النفط والتطور العربي، العدد 96، الكويت، 2011، ص85.

* الغالون وحدة من وحدات القياس السعة للمواد السائلة ويعادل الغالون الواحد 3,87 لتر.

4. فرج عبد العزيز عزت، "**اقتصاديات الصناعة والطاقة**"، جامعة عين الشمس، القاهرة،2000، ص296.

➢ **الغاز الجاف:** وهو الغاز الذي يحتوي على أي سوائل وتكون المكونات الهيدروكربونية المستخلصة منه أقل من **0.1 غالون** لكل متر مكعب ويتكون من مجموعة من المكونات الهيدروكربونية السائلة.

المطلب الثاني: إسالة الغاز الطبيعي.

الغاز الطبيعي المسال هو خليط من البروبان والبوتان، يتم ضغطه وتسييله ثم تخزينه في أسطوانات الغاز ويصل إجمالي الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي المسال إلى ما يزيد عن 6300 تريليون متر مكعب، ويتوقع أن يلبي احتياجات السوق العالمي لمدة 65 سنة وفقا لمعدلات الاستهلاك الراهنة، والغاز الطبيعي المسال هو عبارة عن غاز في حالته السائلة.

الفرع الأول: بداية إسالة الغاز الطبيعي.

بدأت فكرة إسالة الغاز الطبيعي في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1914م إلا أنها لم تنجح في البداية لعدم القدرة على خلق الطلب والأسواق الملائمة له، وفي عام 1940م كان هناك مشروع ناجح لإسالة الغاز الطبيعي في **"كليفلاند"** بالولايات المتحدة الأمريكية وتلاه مشروع آخر في **"أوهايو"**.

أما في الوطن العربي فأول مشروع لتسيل الغاز الطبيعي كان في عام 1964 في **"أرزيو"** بالجزائر ومن ثم تتالت المشروعات الخاصة بإسالة الغاز الطبيعي وقد قامت عدة منشآت لتسيل الغاز الطبيعي في العالم العربي منها:[1]

➢ **الجزائر:** توجد بها 4 مصانع لتسييل الغاز الطبيعي وجميعها مصانع عاملة وتبلغ طاقتها الاسمية 24 مليون طن متري.

➢ **ليبيا:** بها مصنع واحد شيد سنة 1970 في البريقة، بطاقة تبلغ 3.2 مليون طن في سنة ويصدر منتوجاته إلى إسبانيا.

➢ **قطر:** تم تصميم مشروع قطر غاز بطاقة تصميمية تبلغ 6.2 مليون طن/سنة، ووصلت إلى 9.2 مليون طن/سنة، أما مشروع رأس غاز فقد بدأ تشغيله عام 1999 بطاقة بلغت 6.2 مليون طن/سنة ووصلت في عام 2004 إلى 10.9 مليون طن في السنة.

[1]. مختار اللبابيدي،" صناعة الغاز الطبيعي محلياً وعالمياً، النفط والتعاون العربي"، الكويت، 2006، المجلد 32 العدد117، ص94،96.

- **سلطنة عمان:** بها مصنع واحد بطاقة إنتاجية تبلغ 6.6 مليون طن/سنة.
- **الإمارات العربية المتحدة:** لديها مصنع واحد أيضاً ويقع في جزيرة داس وبدأ تشغيله في عام 1977 وتصل طاقته الإنتاجية إلى 5.6 مليون طن/سنة.
- **السعودية:** لديها مصنع البري لتسييل الغاز الطبيعي الذي يقع في مدينة الجبيل الصناعية، وقد بدأ نشاطه سنة 1977 وتصل طاقته الإنتاجية إلى 4.5 مليون طن/سنة.

هذا وتسعى بعض الدول العربية إلى إنشاء وزيادة طاقتها الإنتاجية من مصانع إسالة الغاز الطبيعي المتوفرة لديها.

الفرع الثاني: الفرق بين الغاز الطبيعي المسال وتحويل الغاز إلى سوائل.

هنا علينا أن نفرق ما بين الغاز الطبيعي المسال (**L.N.G**) وتحويل الغاز إلى سوائل (**G.T.L**).

أولا: الغاز الطبيعي المسال (L.N.G).

يعد الغرض الأساسي من تسييل الغاز الطبيعي هو التمكن من نقله من مناطق إنتاجه إلى مناطق استهلاكه والتي عادة ما تكون بعيدة عن مصادر الإنتاج، بالإضافة إلى سهولة تخزينه وذلك عن طريق تقليص حجم الغاز ليتم نقله بعد ذلك بواسطة ناقلات خاصة، وتتم هذه العملية في مجمعات الإسالة ويتكون مصنع الإسالة من قسمين أساسين هما:[1]

- قسم معالجة الغاز الطبيعي.
- قسم تسييل الغاز الطبيعي.

وتعتبر عملية التسييل ذات تكلفة اقتصادية عالية جدا نتيجة الظروف التي تجري فيها، حيث تتطلب عملية التسييل درجة حرارة منخفضة جداً إلى جانب أن التبريد يؤدي إلى تقليص حجم الغاز لنحو 1 من 600 جزء من حجم الأصلي.

[1] Bob Shivey and John Ferrare, understanding Today's, Global L.N.D, Business Enerdynamics LLC, (November 20,2005).p2

هذا وتتطلب عمليات نقل الغاز المسال ناقلات خاصة واستعدادات من مرافئ ومركبات لإعادته إلى حالته الأصلية وغيرها من النفقات، وتشكل تلك النفقات إضافة إلى انخفاض أسعار الغاز الطبيعي وعدم وجود أسواق ملائمة له عائقاً أمام تطور صناعة إسالة الغاز الطبيعي.

اهتمت بعض الدول ببناء مجمعات لتسييل الغاز الطبيعي نظراً لوفرة الاحتياطات لديها مثل (السعودية، قطر، الجزائر وعمان) وأصبحت تشكل مورداً اقتصاديا مهما لهم، لذلك شهدت وحدات تسييل الغاز الطبيعي زيادة مستمرة وتوسعاً كبيراً، يرجع السبب في ذلك إلى زيادة الطلب العالمي على الغاز الطبيعي، وصعوبة مد أنابيب بين مناطق الإنتاج الرئيسية ومناطق الاستهلاك له.[1]

أ- أنواع الغازات المسالة:

يمكننا التفريق بين عدة أنواع من الغازات المسالة وذلك كما يلي:

- **الغاز الطبيعي المسال:** يتكون بشكل رئيسي من الإيثان والميثان ويحول إلى سائل بخفض درجة حرارته إلى 161م[2].
- **غازات النفط المسالة:** وهي الحالات السائلة للهيدروكربونات الغازية الخفيفة ويتم إسالة هذا النوع إما بالضغط أو عن طريق خفض درجة حرارته.
- **سوائل الغاز الطبيعي:** وهي عبارة عن الجزء الذي يستخلص كسوائل في أجهزة الفصل بمرافق الإنتاج الحقلية أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل الإيثانوالبروبان والبنتان والبيوتان وكميات قليلة غير هيدروكربونية.

ب- تقنيات إسالة الغاز الطبيعي.

توجد عدة طرق لتسييل الغاز الطبيعي، وقد شملتها جميعاً التقنيات الحديثة التي تعتمد على فكرتين أساسيتين هما:[3]

- امتصاص الحرارة من الغاز الطبيعي أثناء المرحلة الأولى من عمليات التسييل عن طريق تمرير الغاز من خلال مبردات تخفض درجة حرارته تدريجياً.

[1] Bob Shivey and John Ferrare, opcit .p16..

[2]. صلاح إبراهيم الدسوقي، مرجع سابق، ص28.

[3]. الطيب وناده، مرجع سابق، العدد 96، ص134.

➢ تقوم على أساس الدورة المتتابعة التي تستخدم عدة مواد مبردة في دورات متتابعة حيث تستخدم آلة تسمح بتمدد الغاز كالتوربينات.

ج- تقنيات تسييل الغاز الطبيعي:

توجد عدة طرق لإجراء دورات التسييل، كما أن هناك تعديلات كثيرة تدخل على هذه التقنيات من فترة إلى أخرى، عادة ما تكون هذه التقنيات مصاحبة لاستهلاك الطاقة بدرجات مختلفة أو مسببة للتلوث نتيجة انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون، لذا يجب على متخذي القرار اختيار الطريقة التي تتلاءم مع ظروف كل بلد وكذلك مراعاة حجم استهلاك الطاقة اللازم لكل عملية وتتلخص تقنيات إسالة الغاز الطبيعي في الآتي: [1]

➢ نظام دورة المبرد الخليط.

➢ تقنية CASCADE PHILLIPS.

➢ تقنية(DMR (SHELL.

قد شهدت تقنية إسالة الغاز الطبيعي تطورات عديدة نتيجة عدد من العوامل أهمها:

➢ وفورات الحجم، والتي أدت بدورها إلى انخفاض تكلفة الغاز المسال حيث أن تكلفة الإسالة في مصنع يضم وحدتين تقل بنسبة 20% عن مستواها في حالة وجود وحدة واحدة، كما أن زيادة الطاقة الإنتاجية تعتبر من أهم الوسائل لخفض تكلفة الوحدة الإنتاجية حيث يؤدي التحويل من وحدة طاقتها الإنتاجية 03 مليون طن/ في السنة إلى وحدة طاقتها 06 مليون طن/ في السنة إلى خفض التكلفة الرأسمالية للوحدة بحوالي 25%.[2]

➢ تحسين التقنيات المستخدمة في معامل التسييل أدى، بدوره إلى زيادة كفاءة استخدام توربينات الدورة المركبة التي تدار بالغاز وتحسين تصميم المعدات وجميعها تؤدي إلى زيادة الإنتاجية وبالتالي تخفيض التكاليف.

➢ انخفاض تكاليف النقل، حيث تعتبر الناقلات عنصراً مهماً في خفض التكاليف إذ أنها تمثل 20% من إجمالي تكاليف الغاز الطبيعي المسال، وقد زادت حجمها من 40 ألف متر مكعب في الجيل الأول إلى 130 ألف

[1] .إدارة الشؤون الفنية لمنظمة أوابك، تطبيق التقنيات الحديثة في صناعة النفط وأثره في الحفاظ على البيئة من التلوث، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد115 ، الكويت2005 ص138 .

[2] . حسين العبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص186.

متر مكعب في الجيل الثاني ومن المتوقع للمرحلة الثالثة أن يزيد حجم الناقلات لتصبح 200 ألف متر مكعب وسيؤدي التحول لذلك الحجم الكبير من الناقلات إلى خفض التكلفة الرأسمالية لوحدة الإنتاج حوالي 10%.

- استهلاك الطاقة حيث انخفض الاستهلاك الذاتي من الطاقة في مصانع تسيل الغاز الطبيعي انخفاضا كبيراً بحيث وصلت في المشروعات الأخيرة إلى حوالي 10%.
- انخفاض تكاليف مصانع إعادة التكرير حيث تمثل تكاليف استلام وتخزين وتوزيع ومعدات إعادة التكرير وتسويق الغاز الطبيعي حوالي 30% من سلسة مشروعات تسييل الغاز الطبيعي، وتمثل تكاليف التخزين النسبة الأكبر في محطات الاستلام وتتراوح ما بين 40% و 50%، كما يمثل مرفأ استلام الغاز الطبيعي عنصراً رئيسياً في البنية التحتية للبلدان المستوردة للغاز، وبالتالي تعد تلك استثمارات رئيسية لهذه البلدان، حيث تسعى أغلب الدول إلى التفكير في إقامة صهاريج عائمة للتخزين وزيادة الناقلات والذي سيترتب عليه زيادة في تكاليف الميناء بشكل كبير كمتطلبات رصيف الميناء ومحطات الاستلام والتخزين، وعلى الرغم من ذلك فإنه يأمل من التطور التكنولوجي أن يخفض التكلفة من هذا الجانب.

د- استخلاص السوائل من الغاز:

تختلف تقنيات تحويل الغاز الطبيعي إلى سوائل (**GTL**) عن تقنيات إسالة الغاز بغرض التصدير (**LNG**) فهذه الأجهزة تقوم بتحويل الغاز إلى سوائل تحت ضغط مرتفع ودرجة حرارة منخفضة، وذلك لنقله في ناقلات مخصصة ومن ثم يعاد تحويله إلى حالته الغازية ويضخ في الشبكات الموجودة في الدول المستوردة له، ويستهلك كغاز على نحو ما سبق بيانه.

ثانيا: تحويل الغاز إلى سوائل (G.T.L).

إن الغرض الأساسي من تسييل الغاز الطبيعي، أي تحويله من حالته الغازية إلى الحالة السائلة، هو التمكن من نقله من مراكز إنتاجه إلى مراكز استهلاكه التي عادة ما تكون بعيدة عن مصادر الإنتاج[1]، وواقع الأمر أن عملية تحويل الغاز إلى سوائل تكون لها مبررات في الدول التي تقوم بعملية إسالة الغاز الطبيعي بغرض التصدير، والتي يمكنها بالإضافة إلى ذلك إقامة مشروع تحويل الغاز إلى سوائل للاستفادة من البنية الأساسية للمشروع الأساسي.

[1] منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، إدارة الشؤون الفنية ، الدورة الثامنة عشر لأساسيات صناعة النفط والغاز(صناعة الغاز الطبيعي في الدول العربية) الكويت، 2004، ص23

وتقوم هذه المشروعات عادة في الدول التي لا تتوافر فيها مرافق نفطية تسمح بتداول المواد النفطية (الموانئ النفطية، معامل التكرير، خطوط الأنابيب ووسائل التسويق)، إذ أن وجود كميات من الغاز الطبيعي ولو كانت قليلة، يشجع على إقامة مصانع لتحويل الغاز إلى سوائل ويغنيها ذلك عن إقامة مصانع تتعامل مع النفط التقليدي بتكلفة باهظة، كما يلاحظ أن هذه التقنية لا توجد على مستوى العالم إلا بشكل قليل جداً وأول هذه المصانع موجودة في **"جنوب إفريقيا"** بطاقة إنتاجية تبلغ 23 ألف برميل/يومياً والثاني في **"ماليزيا"** بالتعاون مع شركة **شال (Shell)** بطاقة إنتاجية 12 ألف برميل/ يومياً، وفي **"نيجيريا"** أقيم مصنع ملحق بمصنع إسالة الغاز وبطاقة إنتاجية تبلغ 30 ألف برميل/يومياً.

ويعتمد هذا المصنع على توفير الغاز الطبيعي كمادة خام أو لقيم بسعر لا يتجاوز نصف دولار لكل مليون وحدة حرارية وهو ما يعتبر إهدار للغاز الطبيعي.[1]

أ- تقنيات تحويل الغاز الطبيعي إلى سائل:

- تقنية التحويل الحراري الذاتي.
- تقنية فشر تروبش.
- تقنية تحويل الغاز بواسطة البخار.
- تقنية الأكسدة الحرارية الجزئية.
- تقنية التحويل المركب.
- تقنية استخدام غشاء من الخزف.
- تقنية الأكسدة الجزئية.

ب- مزايا تحويل الغاز إلى سوائل:

تنطوي عملية تحويل الغاز إلى سوائل على مزايا عديدة، تتحصل فيما يلي:[2]

- الاستفادة القصوى والفعالة من احتياطات الغاز الطبيعي في المناطق النائية.
- الحد من الإجراءات الصناعية المكلفة والمؤذية للبيئة، من خلال تقليصها حرق الغاز الطبيعي في اليابسة.

---

1. حسين عبد الله، "مستقبل النفط العربي"، مرجع سابق، ص151، 152.
2. وسام قاسم الشاجلي، أميرة محمد جواد، "تقنية تحويل الغاز إلى سوائل: مستقبلها، مردودها الاقتصادي وأثرها على صناعة النفط"، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد الثالث الثلاثون، العدد 121، ربيع 2007، ص25.

- إنتاج وقود نظيف ذي مواصفات عالية.
- استغلال الغاز الضائع.
- إمكانية استغلال حقول الغاز النائية الصغيرة بواسطة وحدات **(GTL)** الصغيرة المتحركة البرية والبحرية التي تم ابتكارها حديثاً.
- إمكانية نصب وحدات **(GTL)** في المنصات البحرية العائمة لاستغلال الغاز الطبيعي المستخرج من الحقول البحرية.

مما سبق نستخلص أن عملية تحويل الغاز الطبيعي إلى سوائل تعبر عملية مرتفعة التكلفة مقارنة بتكاليف السوائل المستخلصة من النفط في المصافي التقليدية.

المطلب الثالث :نقل الغاز الطبيعي وتخزينه.

هناك طلب متزايد على الغاز الطبيعي كوقود على المستوى العالمي، وهو وقود نظيف يوجد في مناطق معينة فقط، ومنطقة الشرق الأوسط إحدى هذه المناطق، ولكن أكبر المستهلكين للغاز الطبيعي – مثل أوروبا والشرق الأقصى- بعيدين كل البعد عن مناطق الإنتاج ولذلك من المهم اقتصاديا نقل الغاز الطبيعي.

الفرع الأول: طرق نقل الغاز الطبيعي.

هناك طريقتان لنقل الغاز الطبيعي من مناطق إنتاجه إلى مناطق استهلاكه وهي إما عن طريق الأنابيب أو عن طريق الناقلات.

أولا: عبر خطوط الأنابيب.

وهذا الأسلوب يعد من أقدم أساليب النقل[1]، هذا وكانت أنابيب الغاز الطبيعي سابقاً مصنوعة من الأشجار المجوفة والقصب لذلك لم يتم التوسع في تجارة الغاز الطبيعي إلا بعد دخول الأنابيب الحديدية مجال النقل.

وأول عملية لنقل الغاز الطبيعي عن طريق الأنابيب كانت في ولاية **"نيويورك"** في عام 1872.[2] هذا وتعتبر **"روسيا"** من أوائل الدول التي قامت بإنشاء خط أنابيب لنقل الغاز لمسافات بعيدة.

[1]. فرهاد محمد علي ،"اقتصاديات الطاقة والنفط"، مكتبة الأنجلو المصرية، 1999، ص226.

[2]. روبرت مايرو، مايكل ستوبارد، "اقتصاديات نقل الغاز بواسطة الأنابيب وناقلات الغاز المسيل الطبيعي"، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، العدد75، ص13.

ويتطلب هذا النوع من النقل ضرورة قرب مناطق إنتاج الغاز الطبيعي من مناطق الاستهلاك، لذلك نرى أنها انحصرت سابقاً بين الدول القريبة من بعضها البعض لتتم عملية النقل بطريقة صحيحة وسريعة دون الحاجة إلى قيام محطات تقوية من أجل زيادة ضغط الغاز الطبيعي وسرعة تدفقه، أيضاً لا يشترط أن يكون النقل بين دولتين مختلفتين إذ يتم أحياناً داخل الدولة نفسها كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية.

و يترتب على هذا النوع من النقل تكاليف رأسمالية تتمثل في:

- تكاليف إنشاء محطات معالجة وضغط الغاز الطبيعي.
- تكاليف إنشاء خطوط الأنابيب ووسائل المراقبة والتحكم.
- تكاليف إنشاء محطات الاستقبال وشبكات التوزيع في الإقليم أو الدولة المستوردة.

وكانت هذه التكاليف هي السبب الأساسي وراء عزوف الشركات في السابق عن استغلال الغاز الطبيعي، فغالبية مشروعات الغاز الطبيعي تكون طويلة الأجل وبالتالي فإن العائد على تلك المشروعات يكون طويل الأجل أيضاً.

كان للتقدم التكنولوجي أثر واضح في تطوير وخفض تكاليف صناعة الغاز وخاصة في مجال نقل الغاز بواسطة الأنابيب، سواء كان ذلك على اليابسة أو في المناطق المغمورة منها (استخدام تجهيزات أوتوماتيكية لمد الأنابيب، استعمال مواد مرنة يمكنها تحمل ضغط النقل العالي) .

وقد قامت شركة **SNAM.PROGETTI** الإيطالية بتطوير تقنيات حديثة لمد خطوط الأنابيب لمسافات طويلة تحت الضغط العالي وتوصلت إلى نتائج اقتصادية مهمة تمثلت في وصول عمر خط الأنابيب إلى 25 سنة والمعدلات إلى 15 سنة ونسبة العائد على رأس المال 10%، الزيادة السنوية 3% ونسبة الزيادة في التكاليف التشغيلية 5% مع العلم أن عمر خط الأنابيب والمعدلات الأخرى قد تعمل أكثر من هذه المدة إن تمت العناية بها بشكل صحيح.[1]

---

[1]. **SNAM.PROGETTI**، تحليل ودراسة الاستخدام الأمثل لخطوط نقل الغاز الطبيعي تحت الضغط العالي وعبر المسافات البعيدة، مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت 2000، العدد 19، ص131.

أما بالنسبة إلى خطوط الأنابيب في المناطق البحرية، فقد طورتها التكنولوجيا منذ بداية السبعينيات من القرن الماضي وانتشرت على مستوى العالم، حيث أصبح بالإمكان مد خطوط الأنابيب في عمق يصل إلى 5000 متر، وذات ضغط مرتفع، وقد أدت هذه التطورات والتقنيات الحديثة إلى خفض تكاليف النقل وبالتالي خفض التكلفة الإجمالية لصناعة الغاز الطبيعي، وهو ما أسهم في اتجاه أغلب الدول نحو هذا النوع من الاستثمار وخاصة الدول العربية حيث قامت بإنشاء مجموعة من خطوط النقل منها:

- خط ترانسميد (أنريكوماتي): والذي يربط الجزائر بإيطاليا عن طريق تونس، طاقته العاملة تقدر 2,4مليار متر مكعب/سنة وهناك مشروع لرفعها إلى حوالي 10 مليار متر مكعب/سنة.
- الخط المغاربي الأوربي: الذي يمر عبر المغرب إلى البرتغال وإسبانيا، وطاقته العاملة 8 مليار متر مكعب/سنة ويمكن أن تصل إلى 18 مليار/ سنة.[1]
- خط التابلاين: يمتد هذا الخط من شرق المملكة العربية السعودية نحو الشمال عبر الأردن وسوريا حتى يصل إلى ميناء صيدا بلبنان.

إلى جانب مشاريع أخرى والتي هي قيد الإنشاء ومنها:

- مشروع خط أنابيب غالسي.
- مشروع إنشاء خط أنابيب ميد غاز.
- مشروع نقل الغاز من سوريا إلى لبنان.
- مشروع نقل الغاز من مصر إلى ليبيا.
- مشروع نقل الغاز من قطر إلى كل من الكويت والبحرين.
- مشروع نقل الغاز من إيران إلى الكويت.
- إعادة خط أنابيب الغاز من جنوب العراق إلى الكويت.

[1]. مختار اللبابيدي، مرجع سابق، ص100، 101.

ثانيا: عن طريق ناقلات خاصة للغاز الطبيعي.

ويشترط ذلك إسالة الغاز الطبيعي حتى يتم تخزينه وشحنه في ناقلات خاصة بها خزانات معزولة منخفضة الحرارة ويتطلب هذا النوع من النقل تجهيزات خاصة في الدولة المصدرة والدولة المستوردة.

ويعود إنشاء أول ناقلة الغاز الطبيعي إلى عام 1959 في بريطانيا، كما كانت أول شحنة نقل الغاز المسيل في العالم من أرزيو في الجزائر في عام 1964 [1] ومنذ ذلك الوقت وصناعة ناقلات الغاز الطبيعي في تطور مستمر.

وكالطريقة السابقة، فقد واجهت عملية نقل الغاز عن طريق الناقلات صعوبات تمثلت أساسا في التكاليف الرأسمالية التالية:

- تكاليف إنشاء محطات معالجة وضغط الغاز من الحقول المنتجة إلى ميناء التصدير .
- تكاليف تصنيع ناقلات خاصة.
- تكاليف إنشاء محطات لإعادة الغاز المسال إلى الحالة الغازية مرة ثانية في موانئ الاستقبال.

لم يقتصر التقدم التكنولوجي على صناعة الأنابيب فقط ولكنه امتد إلى مجال إنشاء الناقلات،[2] حيث شهدت تحسينات كبيرة أسهمت بشكل كبير في تخفيض تكاليف النقل، وبالتالي خفض التكاليف الإجمالية لصناعة الغاز الطبيعي، ففي فترة الستينات والسبعينات من القرن الماضي كانت أكبر حمولة للناقلات لا تتعدى 135 ألف متر مكعب ثم تطورت لتصل إلى 145 ألف متر مكعب في التسعينات.

أما خلال السنوات الأولى من القرن الحالي، فقد وصلت إلى حوالي 160 ألف متر مكعب مع مشاريع مستقبلية لناقلات يمكن أن تبلغ طاقات استيعابها نحو 200 ألف متر مكعب أو حتى 250 ألف متر مكعب. وانعكس هذا التطور على تكلفة الناقلات نفسها حيث انخفضت قيمة بناء الناقلات ذات الطاقة المتوسطة 135 ألف متر مكعب من 250 مليون دولار في نهاية التسعينات من القرن الماضي إلى 175 مليون دولار عام2005. الأمر الذي ساهم في تطوير صناعة تسييل الغاز الطبيعي و دفع عدد من الدول للقيام بمشروعات لتسييل الغاز.

---

[1] حسام جبر الدار،"تطورات الطلب والتجارة العالمية للغاز الطبيعي والمسيل وانعكاساتها على أقطار الأعضاء"،مجلة النفط والتعاون العربي، الكويت، العدد 144، ص62.

[2] .J.Rwiliams .S.R. Williams, Fromigelogy, To commerce, Apresppective of the natural gas industry,1995.

الفرع الثاني: معايير المفاضلة بين طرق النقل بواسطة الأنابيب و بواسطة الناقلات.

تتم المفاضلة بين طرق نقل الغاز الطبيعي على أساس عدة معايير تتلخص في الآتي:

أولا: المسافة.

تعتبر المسافة العامل الأساسي الذي يؤثر على أسلوب النقل، حيث يتم النقل بواسطة الناقلات في حال كانت المسافة مقطوعة ما بين الدولتين، بمعنى أن الدولتين يفصل بينهما إما بحر أو دولة أخرى، بينما يكون النقل بواسطة الأنابيب مجديا من الناحية الاقتصادية في المسافات القريبة.

ثانيا: الأوضاع السياسية.

تؤثر الأوضاع السياسية والاعتبارات الإستراتيجية تأثيراً غير مباشر على عملية النقل، فنقل الغاز بواسطة أنابيب يمر بعدة دول قبل وصوله إلى الهدف النهائي، فعلى سبيل المثال عند وقوع اضطرابات بإحدى الدول التي تمر بها تلك الأنابيب قد تتعرض للتخريب قبل وصولها إلى الهدف النهائي مما يؤدي إلى قطع الإمدادات،كما أنه في بعض الأحيان يترتب على مرور تلك الأنابيب داخل دولة معينة ضرورة دفع رسوم للعبور مما سيؤدي بدوره إلى تأثر عملية النقل، حيث أن تغيير خط النقل سيترتب عليه تكاليف اقتصادية كبيرة تكون الدول المصدرة في غنى عنها، أما في حالة الناقلات فإن المخاطر السياسية تكون أقل وذلك لأن المشروع لن يبدأ قبل تأمين الثقة، ما بين دولة التصدير والاستيراد، كذلك فإن التهديد بقطع الإمدادات يحتمل أن يكون أقل وإن كانت هناك احتمالات مغايرة في ظل تزايد القرصنة البحرية مؤخرا.

ثالثا: اقتصاديات الحجم.

تكون اقتصاديات الحجم في خطوط الأنابيب سريعة التغير وتعتمد كلفة الأنابيب جزئياً على كلفة الفولاذ وحجمها الذي يتعلق بقطرها، وعلى هذا الأساس إن خطوط الأنابيب الصغيرة والمتوسطة تكون باهظة الثمن أما الكبيرة فيمكن أن تخفض تكلفة الوحدة بشكل كاف لجعل المشروع ذو فائدة اقتصادية إلى جانب أن سوق المستهلك لابد أن يتمتع بالحجم الكبير وذلك لكي يستوعب الكميات الإضافية، أما فيما يخص النقل بالناقلات فإن

اقتصاديات الحجم يمكن تحقيقها بمستوى أقل من الارتباطات، حيث أن مشروعاً بوحدتين أو ثلاث وحدات للتسييل يكون أفضل من مشروع بوحدة واحدة.[1]

المبحث الثاني: مكانة الغاز الطبيعي في قطاع المحروقات الجزائري.

يعتبر قطاع المحروقات في الجزائر عمود التنمية الاقتصادية، حيث يعد المصدر الأول لتمويل الاقتصاد الوطني بالعملة الصعبة عن طريق تصدير المحروقات وكذلك تموين الاقتصاد الوطني بالمواد الأولية ومصادر الطاقة.فمنذ الاستقلال أولت الجزائر اهتماما خاصا بهذا القطاع، وسنتطرق في هذا المبحث إلى حجم احتياطات الغاز الطبيعي، حجم الإنتاج وكذلك دوره في ميزانية المحروقات بالجزائر.

المطلب الأول: تطور احتياطات الغاز الطبيعي ومناطق تواجده.

لقد تطورت احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر، وهذا راجع لجهود الاستكشاف التي بذلتها شركة سونطراك* على الرغم من الحجم الهام والكبير لإنتاج الغاز الطبيعي، حيث تعتبر الجزائر من أهم الدول المنتجة والمصدرة للغاز الطبيعي .

الفرع الأول : تطور احتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي.

سنستعرض في هذا الفرع حركة احتياطات الغاز الطبيعي في الجزائر من خلال الجدول التالي الذي يوضح تطور احتياطات الجزائر في فترة الدراسة.

الجدول رقم (1-3) : تطور احتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي للفترة (2002-2011)

الوحدة: مليار متر مكعب.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الاحتياطات	4523	4545	4545	4580	4582	5000	4504	4504	4504	4504

المصدر: التقرير السنوي الإحصائي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول2011، ص14.

[1]. روبرت ما يرو، مايكل ستوبارد، مرجع سابق، ص12.

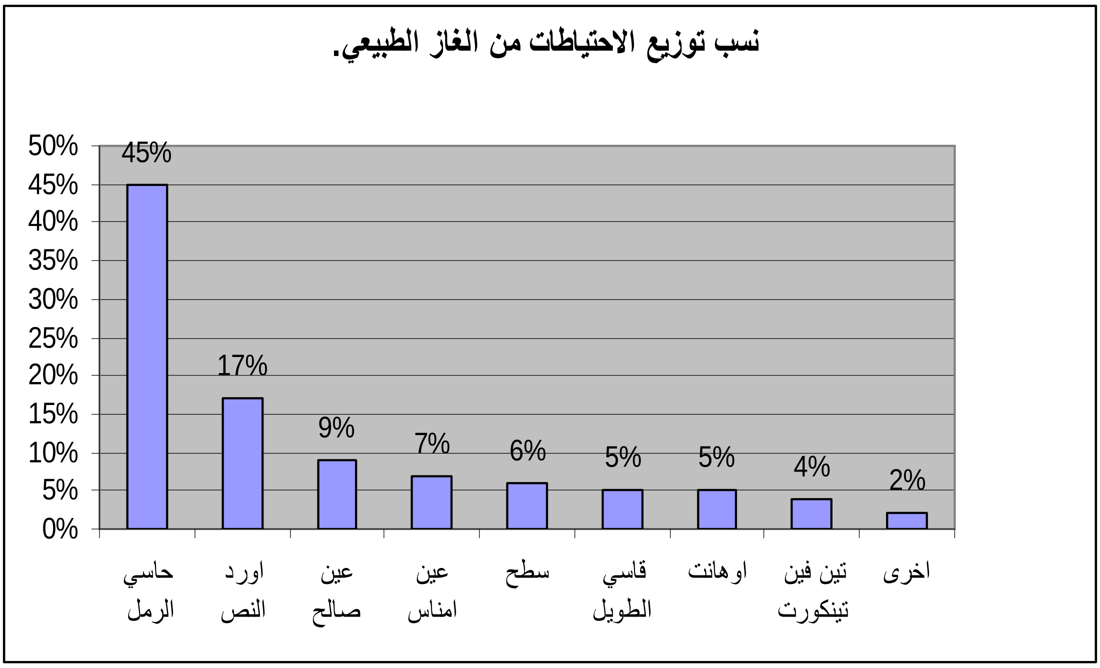
* تعتبر شركة سونطراك من أهم الشركات البترولية في الجزائر و إفريقيا، تشارك في التنقيب والنقل عبر الأنابيب تحويل وتسويق المحروقات ومشتقاتها معتمدة على إستراتيجية التنويع. تنشط في الجزائر و عدة بلدان أخرى من العالم منها في إفريقيا (المالي، ليبيا، مصر) وأوروبا (اسبانيا، ايطاليا، بريطانيا) و كذلك الولايات المتحدة الأمريكية برقم أعمال يفوق 56.1 مليار دولار محقق خلال سنة 2010. وهي خامس مصدر للغاز الطبيعي في العالم.

وقد بلغت هذه الاحتياطات 4523 مليار متر مكعب سنة 2002 لتصل إلى 4545 مليار متر مكعب في كل من سنة 2003 و2004، وتواصل الارتفاع في مستوى احتياطات الغاز الطبيعي لتبلغ أقصاها سنة 2007، حيث قدرت ب 5000 مليار متر مكعب وذلك نتيجة لجهود الدولة المتواصلة في مجال البحث والتنقيب والرغبة الجادة في تنفيذ مخططات التنمية الاقتصادية، والاهتمام البالغ بقطاع الطاقة نظرا لما يوفره من موارد مالية هامة بالعملة الصعبة،مما يساهم في تمويل المزيد من المشاريع الاستثمارية، لكن هذا النمو في الاحتياطات تباطأ نسبيا في السنوات الأخيرة (2011/2008)، ولكن بالرغم من ذلك تبقى الجزائر من أهم الدول العشرة الأوائل من حيث حجم الاحتياطات فهي تساهم بنسبة 2.5% من الاحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، كما أنها تستحوذ على 14.3% من إجمالي احتياطات الدول العربية من الغاز الطبيعي.

الفرع الثاني: تطور الاحتياطات من الغاز الطبيعي حسب مناطق تواجده.

تتوزع هذه الاحتياطات في مناطق متعددة من الأحواض الرسوبية إلا أنها تتركز كثيرا بمنطقة حاسي الرمل، حيث تمثل 45% من الاحتياطي القابل للاستخراج، ومنطقة أرود النص بـــ 17% من الاحتياطي والشكل التالي يوضح توقعات توزيع احتياطي الغاز الطبيعي عبر المناطق.

الشكل رقم (1-3) : توقعات نسب توزيع احتياطات الغاز الطبيعي حسب مناطق تواجده في الجزائر سنة 2006.



Source : sonatrach ; direction coordination groupe stratégie, planification et économie « plan à moyen terme de la société sonatrach .période 2005/2009 » aout .2006 ,p11.

هاته المعطيات الإحصائية تثبت أن ورقة الغاز هي من الأوراق المهمة التي يمكن أن تزيد من الركيزة الجيوستراتيجية للجزائر في المنطقة، وهو مجال اهتمام الشركات النفطية والغازية العالمية، وأهمية الغاز الطبيعي تكمن في النسبة العالية من الاعتماد العالمي في استخدامه لإنتاج الكهرباء حيث تصل إلى 30 %، ويرشح ليحتل الصدارة في التصدير .

إن الثقل الإستراتيجي الهام الذي تتمتع به الجزائر، يرجع أساسا إلى عدة بواعث ميزتها عن سائر الدول الغازية وهي:

- العمر الافتراضي لاحتياطات الجزائر من الغاز والذي يفوق عمر النفط الممكن استخراجه نحو 20 سنة.
- القدرات الكامنة لحقول الغاز الجزائرية .
- والأهم من ذلك كله أن للجزائر هامش اختيار أوسع للشراكة الأجنبية في مجال الغاز مقارنة بقطاع النفط،

فمن خلال الشكل نلاحظ توزيع حجم الاحتياطات في منطقة أرود النص التي تستحوذ على 17% من الاحتياطات بدل نسبة 13% المسجلة في فترات سابقة، إلى جانب منطقة عين صالح الواقعة جنوب غرب الجزائر فقد ساهم احتياطها بنسبة 9% سنة 2005.

المطلب الثاني: إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر إلى غاية سنة 2010.

لقد قدر إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي لسنة 2003 بـــ 82.8% مليار متر مكعب، حيث ساهم هذا الإنتاج بنسبة 3.04% في حجم الإنتاج العالمي لينخفض الإنتاج سنة 2004 إلى 82.0 مليار متر مكعب.

أما سنة 2009 فقد قدر إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي بـــ 81.4 مليار متر مكعب ليرتفع الإنتاج بعدها إلى 83.9 مليار متر مكعب سنة 2010.

الفرع الأول: أهم مناطق إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي.

تتوزع احتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي على عدة مناطق تقع جنوبا، مما أدى إلى توزيع الإنتاج على عدة مناطق أهمها:

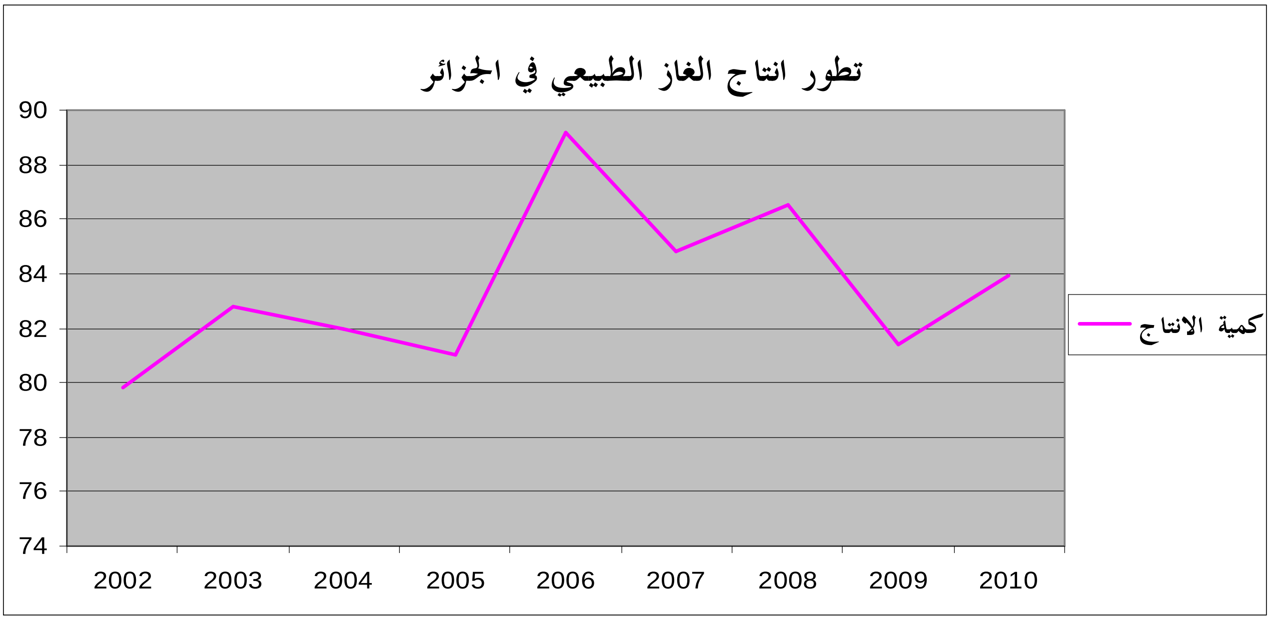
- منطقة حقل حاسي الرمل : تتواجد هذه المنطقة جنوب العاصمة بـــ 500 كلم وتعتبر من أهم حقول الغاز الطبيعي في العالم، إذ يساهم إنتاجها بحوالي 68% من إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر، وتتوزع احتياطات هذه المنطقة في جبل بيسة وعمورة إلى جانب حاسي الرمل جنوب (وادي نمور).

- منطقة أرود النص : تتواجد هذه المنطقة جنوب شرق الجزائر وتساهم بنسبة 11.79 % من الإنتاج.
- منطقة السطح: وتقع هذه المنطقة في الجنوب الشرقي للجزائر قرب الحدود الجزائرية الليبية وهي تساهم بنسبة 5.36% من إجمالي الإنتاج.
- منطقة تين فون تينكورت : وتقع هذه المنطقة على الحدود الجزائرية الليبية بالقرب من منطقة عين أميناس وهي تنتج حوالي 4.98% من إجمالي إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي.
- والباقي موزع على عدة مناطق متمثلة في منطقة أوهانت، ومنطقة الحمراء وعين صالح (أقصى جنوب غرب الجزائر) ومنطقة قاسي الطويل (جنوب حاسي مسعود).[1]

الفرع الثاني: تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر

لقد تطور إنتاج الجزائر للغاز الطبيعي خلال العشرة سنوات الأخيرة بفعل العديد من العوامل والمعطيات الاقتصادية، وكذلك نتيجة الطلب المتزايد في أسواق الطاقة الدولية على الغاز الطبيعي من جهة والاضطرابات السياسية والأزمات الاقتصادية التي يشهدها العالم من جهة أخرى، والتي أحدثت نوعا من التذبذب في تموين الأسواق العالمية بالغاز الطبيعي الأمر الذي دفع بالجزائر كباقي الدول الأخرى المنتجة للغاز الطبيعي إلى محاولة التقدم ومضاعفة إنتاجها من الغاز الطبيعي والشكل التالي يوضح تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر.

الشكل رقم (2-3) : تطور إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر للفترة (2002-2010)



Source : british petroleurm « statistical revien of world energy » juin 2011,p 35.

[1] Amor khelif « la valorisation physique de la filière du gaz naturel en Algérie problème de définition et dynamiques statistiques » Alger cread , p 117.

ازدادت الجهود التي بذلتها شركة سونطراك من 80فرقة/شهر خلال سنة 2002 إلى 115فرقة/شهر سنة 2003، مكثفة بذلك نشاطها في تنفيذ مسوحات زلزالية ثنائية الأبعاد في مناطق واعدة في أحواض غدامس وإليزي وتيميمون وعدمايا ورجقان ومرتفعي حاسي مسعود، مما يؤدي إلى رفع كميات الغاز الطبيعي المنتجة حيث بلغ إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي 79.8 مليار متر مكعب سنة 2002، ليرتفع هذا الإنتاج في سنة 2010 إلى 83.9 مليار متر مكعب، أي بزيادة قدرت بنحو 4 مليار متر مكعب مقارنة بسنة 2002.

إن إنتاج الغاز الطبيعي عرف تذبذبا بعض الشيء خلال فترة الدراسة (2002-2011) حيث يزيد الإنتاج تارة وينخفض تارة أخرى، فقد ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر خلال سنة (2003/2002) من 80.4 مليار متر مكعب إلى 82.8 مليار متر مكعب وذلك تبعا لقيام الجزائر بتنفيذ العديد من المشاريع التطويرية لحقول الغاز الطبيعي.

وبلغ مستوى الإنتاج سنة 2005 حوالي 81.0 مليار متر مكعب، أي انخفض مستولى الإنتاج نوعا ما ويرجع هذا التراجع الطفيف في الإنتاج إلى التناقص الطبيعي في القدرة الإنتاجية لآبار الغاز الطبيعي، حيث خططت الجزائر سنة 2005 لإعادة تطوير حقل حاسي مسعود الذي سيكون أكبر مشروع إعادة تطوير في القطاع النفطي الجزائري بهدف زيادة القدرة الإنتاجية للحقل بمعدل 50%، كذلك قررت تنفيذ مشروع متكامل للغاز في حوض إليزي قرب الحدود مع ليبيا.

وتعتبر سنة 2006 أهم فترة لإنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر، حيث بلغ حجم الإنتاج أقصاه 89.2 مليار متر مكعب،إذ أن الطلب المتزايد على الغاز الطبيعي في الأسواق العالمية والذي اقترن بارتفاع الأسعار، أدى إلى دفع الجزائر نحو تنشيط قطاع الاستكشاف والإنتاج للبحث عن احتياطات جديدة وتعزيز الإنتاج من الحقول المنتجة،كما قررت الجزائر استثمار 32.2 مليار دولار لتطوير قطاع الغاز الطبيعي للسنوات القادمة[1]، خصصت منها 8.6 مليار دولار للإنفاق خلال سنة 2006، غيره أنه انخفضت الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي لتصل إلى أدناها سنة 2009 حيث بلغت 81.4 مليار متر مكعب، وهذا راجع إلى تحديات كثيرة من أهمها استمرار انخفاض الطلب العالمي على مصادر الطاقة ومن بينها الغاز الطبيعي، جراء حالة الركود التي اتسم بها الاقتصاد العالمي ومستويات أسعار المحروقات المنخفضة، ولمجابهة هذا الوضع استهلت الجزائر ضمن إطار منظمة الأوبك بتقليص كبير في إنتاجها من الغاز الطبيعي تبعا للقرارات التي اتخذتها المنظمة خلال سنة (2009/2008)، ليرتفع الإنتاج بعد ذلك قليلا في السنة اللاحقة ليسجل 83.9 مليار متر مكعب سنة 2010 بعد بدء تلاشي تبعات الأزمة المالية التي عصفت بالعالم

[1]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،تقرير الأمين العام الثالث و الثلاثون،2006 ص 98.

سنة 2008 والتي أثرت بشكل كبير على مستوى أسعار المحروقات، وقد اتخذت الجزائر خطوات هامة في سبيل تطوير منتجاتها من الغاز الطبيعي، حيث اهتمت بتحسين شروط الاستثمار في البلاد، من خلال تخفيض العبء الضريبي للحقول الصغيرة والاستكشاف في المناطق ذات المخاطرة الأعلى كالمناطق الشمالية ومنطقة أحنت جنوب حقل عين صالح الغازي وحوض تندوف ومناطق غرب أدرار وجنوب البلاد[1].

ويتمثل التغيير الرئيسي باحتساب الضريبة على أساس الأرباح بدلا من العوائد له ككل، وسيتم استثناء مشاريع التطوير القائمة تلك التغييرات، لكن إعادة النظر المقترحة لقانون النفط في الجزائر قد تغطي إمكانية استثمار شركات النفط العالمية في مشاريع الغاز الطبيعي غير التقليدية، إذ أن الجزائر تفكر في الآونة الأخيرة في إعادة النظر في شروط الاستثمار بالتشاور مع شركات النفط العالمية، بهدف زيادة الاستثمار في قطاع المحروقات.

المطلب الثالث:دور الغاز الطبيعي في ميزانية المحروقات بالجزائر.

يعتبر الغاز الطبيعي في الوقت الراهن، الوقود المثالي في الاستعمال لما يتصف به من خصائص[2]حيث يتوفر بكميات كثيرة مع سهولة استخراجه ونقله، كما يتمتع بطاقة حرارية عالية، وهذا بسبب خاصية الاحتراق السهل والكامل له، ولا يتطلب معالجة كثيرة قبل استعماله مقارنة مع الفحم (الحجري والنفط الخام) وكونه خال من الشوائب، فهو لا يعطي عند احتراقه أي بقايا وهذا ما يكسبه خاصية الاحتراق النظيف.

وينتظر أن يكون الغاز الطبيعي مستقبل الطاقة في الجزائر، سواء فيما يخص تلبية الاحتياجات المحلية المتنامية في ظل تواصل ارتفاع معدلات الاستهلاك محليا، أو فيما يخص عملية التصدير حيث ازداد الطلب العالمي على الغاز الطبيعي كمصدر نظيف للطاقة مع ارتفاع الأصوات المنادية بضرورة الحفاظ على البيئة،كذلك تظهر أهميته في الصناعات البتروكيمياوية كونه المادة الخام الأساسية في تلك الصناعة، ويتوقع أن تمتد قائمة السلع التي يدخل الغاز في تركيبها إلى أكثر من 70 ألف مادة.

الفرع الأول: احتياطات الجزائر من الغاز الطبيعي ودوره في ميزانية المحروقات.

تتمثل احتياطات الجزائر من المحروقات من المواد التالية:

- النفط الخام.

---

[1] -آفاق صناعة الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء لمنظمة أوابك، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول،العدد6،جوان2012،ص17.

[2]- Ecole nationale polytechlique,5 eme journée de l energie (les perspectives énergétique a l horizon 2020 dans un contexte de globalisation plantaire)imp.enag.2001 p10.

- الغاز الطبيعي.
- غاز البترول المسال.
- المكثفات.

وينتج قطاع المحروقات الجزائري كل هذه المواد بكميات مختلفة حسب حجم الاحتياطات لكل مادة من هذه المواد إلى جانب أهمية هياكل الإنتاج والنقل والتحويل لهذه المواد.

قدر حجم إنتاج قطاع المحروقات سنة 2007 بــ 4235.8 ألف برميل مكافئ نفط/يوم ليرتفع سنة 2010 إلى 4329.5 ألف برميل مكافئ نفط/يوم [1]

ومن خلال هذا المؤشر، نلاحظ أهمية هذا القطاع الذي من خلاله تسعى الحكومة إلى تلبية حاجيات الاقتصاد الجزائري من العملة الصعبة لتمويل الاقتصاد الوطني، من خلال تعظيم حجم الصادرات إلى جانب تموين الاقتصاد الوطني بمصادر الطاقة حيث شهد إنتاج الغاز الطبيعي تطورا ملحوظا مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى. ونستكشف هذا التطور من خلال مساهمته في إنتاج المحروقات خلال فترة الدراسة (2002-2011) حيث بلغ إنتاج الغاز الطبيعي في بداية فترة الدراسة (أي سنة 2002) 79.8مليار متر مكعب ليرتفع هذا الإنتاج سنة 2004 إلى 82 مليار متر مكعب بنسبة مساهمة في حجم إنتاج المحروقات بلغت 40.26% ثم وصل حجم الإنتاج إلى 83.9 مليار متر مكعب سنة 2010، فنسبة مساهمة الغاز الطبيعي في إنتاج المحروقات شهد تطورا مستمرا من سنة لأخرى على حساب إنتاج النفط الخام الذي بدأ يتراجع تدريجيا من سنة لأخرى.

أما بالنسبة لمصادر الوقود الأخرى كالمكثفات وغاز البترول المسال(G.P.L)، فان حجم إنتاجهم غير معتبر مقارنة بالنفط والغاز الطبيعي، وقد بلغ حجم المكثفات 16.70 مليون طن مكافئ نفط في سنة 2010 أي بمساهمة في الإنتاج الكلي للمحروقات بنسبة 9.11% .

أما غاز البترول المسال (G.P.L) فقد بلغ حجم الإنتاج 9.80 مليون طن مكافئ نفط في سنة 2004 لينخفض حجم الإنتاج إلى 6.8 مليون طن مكافئ نفط في سنة 2010 .

والجدول التالي يوضح تطورات إنتاج المحروقات لهذه الفترة.

[1] التقرير الإحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول . سنة 2011 ص 24.

الجدول رقم (2-3): إنتاج المحروقات للفترة الممتدة (2002-2010)

الوحدة: - الغاز الطبيعي: مليار متر مكعب.

- النفط: ألف برميل / يوم.

- المكثفات: G.P.L مليون طن مكافئ نفط.

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	السنوات
83.9	81.4	86.5	84.8	89.2	81.0	82.0	82.8	79.8	الغاز الطبيعي
1189.8	1240	1356	1398	1426	1352	1311.4	942.4	850	النفط[1](*)
16.7	16.7	17.75	18.42	19.07	18.35	-	-	-	المكثفات*

Source : sonatrach ; direction coordination groupe stratégie, planification et économie « annuaire d'information statistique sonatrach. Période 2005-2009 »Aout 2006, p 11p

- Organization of Arab petroleum exporting countries (OAPEC) , annual stastical report ,année 2010 ,p 28.

من هذا الجدول تتضح لنا أن أهمية العملية الإنتاجية للغاز الطبيعي في إنتاج المحروقات الجزائرية والذي نلمسه من خلال تطور نسبة المساهمة في الإنتاج الكلي للمحروقات، حيث نلاحظ أن الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي تعد معتبرة مقارنة بباقي منتجات المحروقات الأخرى كالمكثفات.

إذا قارنا كميات الغاز الطبيعي المنتجة نجدها مقاربة لكميات النفط، لأنه خلال عملية استخراج النفط يوجد كميات من الغاز المنتجة المصاحبة لإنتاج النفط من حقول النفط، ومعنى ذلك أن هذه الغازات ليست مادة مستقلة تنتج لذاتها بل مادة ثانوية يتوقف إنتاجها على إنتاج البترول.

أما فيما يخص المكثفات فيبقى إنتاجها ضئيلا نوعا ما وذلك نظرا للتقنيات العالية التي تتطلبها هذه الصناعة حيث يتم تجفيف الغاز الطبيعي من الماء وتنقيته من الشوائب وفصل الغاز الطبيعي والمكثفات، إضافة إلى أن المكثفات تحتاج إلى تقنيات خاصة في عملية التصدير وناقلات خاصة مجهزة بأحدث التجهيزات للحفاظ على المكثفات على حالتها بغية إيصالها إلى أسواق التصدير.

(*) **أو البترول وهو عبارة عن سائل كثيف قابل للاشتعال يوجد في الطبقة العليا من القشرة** الأرضية، ويتكون النفط من خليط معقد من الهيدروكربونات. وهو مصدر من مصادر الطاقة الأولية الهامة طبقا لإحصائيات الطاقة في العالم يستغله العالم في إنتاج الطاقة الكهربائية و تشغيل المصانع والمحركات .

(*) المكثفات هي خليط من البيوتان والبروبان.

الفرع الثاني: معدلات التقارب بين مختلف احتياطات الجزائر.

من أجل معرفة مستوى إنتاج الغاز الطبيعي ومدى تقاربه مع إنتاج مختلف الاحتياطات الأخرى من المحروقات، سنتطرق في هذا الجزء إلى معدل التقارب بين الغاز الطبيعي والنفط الخام والمكثفات وغاز البترول المسال والمكثفات.

أولا: معدل التقارب بين الغاز الطبيعي والنفط الخام في الجزائر.

نظرا لأهمية حجم إنتاج النفط والغاز الطبيعي في ميزانية المحروقات الجزائرية، سنسلط الضوء على أهمية إنـــتاج الغاز الطبيعي من خلال توغل هذا الأخير في الإنتاج الكلي للمحـــروقات ومدى تقاربه بإنتاج النفط الخام.

في سنة 2002 مثل إنتاج الغاز الطبيعي 24.73% من إنتاج النفط الخام[1] لنفس السنة، وقد استمر هذا الإنتاج في التقارب من حجم إنتاج النفط ليصل متوسط معدل التقارب السنوي للفترة (2002-2010) إلى 83.9% .

لقد تجاوز إنتاج الغاز الطبيعي إنتاج النفط الخام للفترة الممتدة بين (2002-2008) وهذا رغم الاهتمام المتزايد لرفع قدرات إنتاج النفط، الذي تبنته الجزائر من أجل استغلال كل مكامن النفط والتوسع في نشاط الاستكشاف من خلال الشراكة الأجنبية المتمثلة في العقود المشتركة التي أمضتها الجزائر مع الشركات المتعددة الجنسيات، لمضاعفة حجم التصدير وكذلك مضاعفة احتياطات سعر الصرف لتعزيز الوضع المالي للجزائر وإنعاش الاقتصاد الوطني خاصة بعد الارتفاع الكبير لأسعار النفط في الأسواق العالمية.

ثانيا: معدل التقارب بين إنتاج الجزائر من المكثفات وغاز البترول المسال والغاز الطبيعي.

إن حجم إنتاج الجزائر من المكثفات وغاز البترول المسال ضعيف مقارنة بحجم إنتاج الغاز الطبيعي إذ مثل إنتاج كل من المكثفات وغاز البترول المسال في سنة 2010 مقدار 16.70 مليون طن مكافئ نفط و6.8 مليون طن مكافئ نفط على التوالي مقابل 83.9 مليار متر مكعب من إنتاج الغاز الطبيعي.

[1] Guy maisonnier « The europeangaz market players » centre international d'information sur le gaz naturel et tous hydrocarbure gazeux.op 2006 p 7.

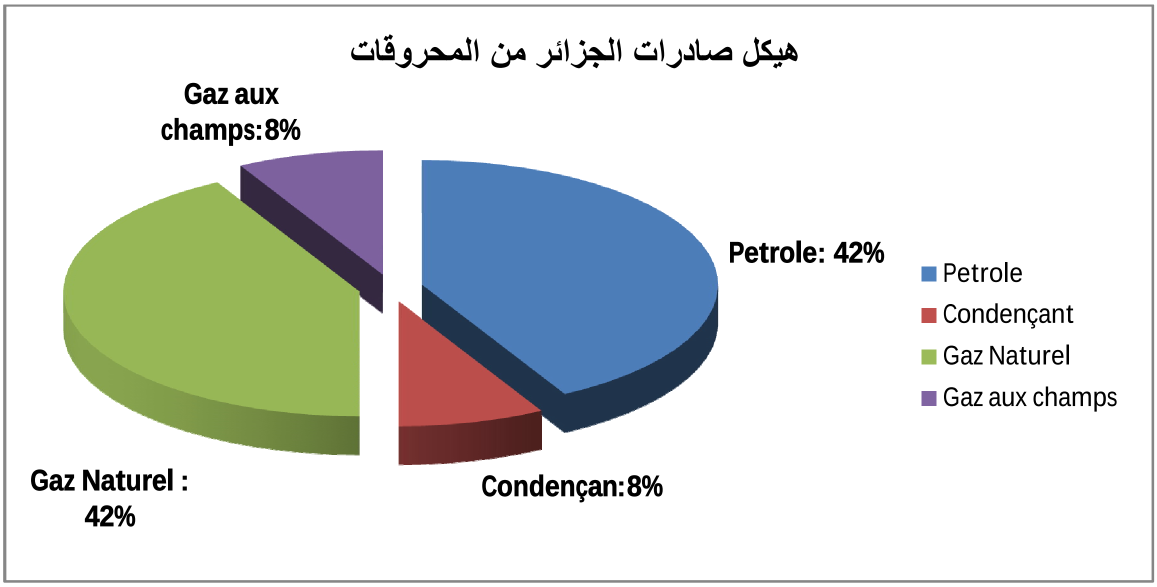
المطلب الرابع: صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي.

تعتبر الألفية الجديدة فترة تحول نوعي في موقع الغاز الطبيعي في التجارة العالمية، حيث أن ارتفاع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي كمصدر جديد للطاقة، حفز الدول المنتجة والمصدرة له على بذل المزيد من الجهود في سبيل تحقيق معدلات أعلى لصادرات الغاز الطبيعي، خصوصا في ظل ارتفاع الأسعار في الأسواق العالمية، وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى صادرات الجزائر للغاز الطبيعي.

الفرع الأول: تطور صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي.

يحتل الغاز الطبيعي مكانة هامة ضمن مجمل صادرات الجزائر من المحروقات، مما يجعله مصدر اهتمام الدولة التي تسعى جاهدة إلى تحقيق المزيد من التقدم في مجال الصادرات، والشكل التالي يوضح توزيع صادرات الجزائر من المحروقات لسنة 2010 .

الشكل رقم (3-3) : هيكل صادرات الجزائر من المحروقات لسنة 2010.



Source : ministère de l’énergie et des mines bilan énergétique national de l’année 2010. p 15.

تبقى العلاقة التي تربط البترول والغاز الطبيعي قائمة فالسوق الغازية تتبع لا محال مثيلتها البترولية بالرغم من الفاصل الكبير الموجود بينهما، ومن خلال الاكتشافات المتقاربة المحققة لحقول البترول (حاسي مسعود) والغاز (حاسي الرمل)، ويتجلى ذلك من خلال تساوي النسب المحققة لكل من الغاز الطبيعي والبترول في هيكل صادرات المحروقات الجزائرية والتي بلغت 42% حيث قدرت كميات الغاز الطبيعي المصدرة 55.79 مليار متر مكعب سنة 2010 بعدما كانت تقدر ب 52.67 مليار متر مكعب سنة 2009.

ورغم كل العراقيل التي تواجهها الجزائر في تصدير منتوجها من الغاز الطبيعي كبعد الأسواق العالمية الكبرى للطاقة، وما يترتب عليه من تكاليف إضافية في عملية نقل الغاز الطبيعي، إلا أن كل هذا لا يثني من عزيمة الدولة في مجال الصادرات الغازية من خلال رفع الطاقة التصديرية، والعمل على الفوز بالمرتبة الرئيسية في تزويد السوق الأوروبية على غرار منافسيها المباشرين، وذلك من خلال تنفيذ مخطط صارم يهدف في المدى المتوسط إلى تكثيف أعمال البحث والتنقيب ورفع معدل استرجاع الاحتياطات في حقول الاستغلال، وتطوير الحقول المكتشفة وغير المستغلة وسوف يستدعي هذا البرنامج رصد موارد مالية هامة وكذا تقنيات عملية متطورة ومنح المزيد من التفضيلات للاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول رقم (3-3) : تطور صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي للفترة (2002-2010)

الوحدة: مليار متر مكعب.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم الصادرات	57.8	61.1	60.9	64.8	61.60	58.70	59.37	52.67	55.79

المصدر: التقرير السنوي الإحصائي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، سنة 2011، ص 42.

من خلال الجدول يظهر لنا تذبذب صادرات الغاز الطبيعي الجزائرية حيث قدرت سنة 2002 بــ 57.8 مليا متر مكعب، لتواصل الارتفاع إلى غاية سنة 2005 حيث بلغت الصادرات الغازية أقصى معدلاتها بكميات قدرت بــ 64.8 مليار متر مكعب، في ظل ارتفاع الطلب العالمي على المحروقات خاصة الغاز الطبيعي نتيجة اعتباره مصدر طاقة نظيف، إلا أنه بعد ذلك انخفضت الكميات المصدرة من الغاز الطبيعي الجزائري لتبلغ أدنى مستوياتها سنة 2009 حيث قدرت بــ 52.67 مليار متر مكعب نتيجة انخفاض مستوى الأسعار في الأسواق الدولية جراء الأزمة التي شهدها العالم، إلا أنه بعد ذلك عادت الصادرات لترتفع مجددا سنة 2010 لتبلغ الكميات المصدرة 55.79 مليار متر مكعب، وتعتبر عملية نقل الغاز الطبيعي مرحلة هامة في عملية التصدير حيث يوجد هناك طريقتان لنقل كميات الغاز المصدرة نحو الأسواق العالمية، طريقة نقل الغاز الطبيعي عن طريق الأنابيب وطريقة نقل الغاز الطبيعي عن طريق الناقلات، والجدول التالي سيوضح كميات الغاز الطبيعي الجزائري المصدرة عن طريق الأنابيب.

جدول رقم (4-3) : صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي عن طريق الأنابيب للفترة (2002-2010)

الوحدة: مليار متر مكعب.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم الصادرات	-	33.1	35.1	39.1	36.9	34.0	37.50	31.77	36.48

المصدر:التقرير السنوي الإحصائي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول2011، ص 98.

كانت طريقة نقل الغاز الطبيعي عن طريق الأنابيب محل دراسة وتجارب ابتداء من سنة 1960، حين تقرر عبور البحر الأبيض المتوسط بهدف تزويد السوق الأوروبية انطلاقا من حقل الغاز الطبيعي حاسي الرمل بواسطة الأنابيب، وتم تجسيد مشروعين يتمثل الأول في خط الأنبوب (ENRICO MATTEI) الذي يربط الجزائر بإيطاليا عن طريق الأراضي التونسية بطاقة تصديرية تقدر بـــ 26مليار متر مكعب في السنة، والخط (PETRO DURAN FARRELL) الذي يربط الجزائر بإسبانيا عن طريق جبل طارق بطاقة تصديرية تقدر بـــ 11.5 مليار متر مكعب سنويا، ونلاحظ من خلال الجدول الارتفاع المتواصل لكميات الغاز المصدرة عن طريق الأنابيب خلال السنوات (2005/2003)، إلا أنه انخفضت الكميات المصدرة عن طريق الأنابيب بعد ذلك إلى غاية سنة 2009 التي سجلت انخفاضا محسوسا نتيجة الظروف التي مرت بها أسواق الطاقة وانخفاض الطلب العالمي على مصادر الطاقة والقرارات التي اتخذتها منظمة الأوابك الهادفة إلى تخفيض حجم الإنتاج نتيجة تأثيرات الأزمة التي عصفت بالاقتصاد العالمي، لترتفع سنة 2010 الكميات المصدرة من الغاز بعض الشيء.

كما أن للناقلات دورا هاما كذلك في تزويد الأسواق الدولية بالغاز الطبيعي، خاصة البعيدة التي يصعب إمدادها بالغاز الطبيعي بواسطة الأنابيب والجدول الموالي سيوضح صادرات الغاز الطبيعي الجزائري عن طريق الناقلات.

جدول رقم (5-3) : صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي عن طريق الناقلات للفترة (2002-2010)

الوحدة: مليار متر مكعب.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم الصادرات	-	28.0	26.84	25.7	24.58	28.26	21.87	24.39	25.70

المصدر:التقرير السنوي الإحصائي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول2011، ص 98.

تعتبر الجزائر من الدول الخمس الأوائل عالميا في تصدير الغاز الطبيعي المسال (G.N.L) و هذا بفضل مركبات تسييل الغاز الطبيعي المتواجدة في المنطقة الصناعية أرزيو (GL1Z , GL2Z , GL4Z) ومركب سكيكدة (GL1Z)[1]. حيث ساهم الغاز الطبيعي المسال في الرفع من حجم صادرات الجزائر من الغاز الطبيعي إذ بلغت صادرات الجزائر سنة 2004 من الغاز المسال 26.84 مليار متر مكعب لترتفع هذه الكمية سنة 2007 إلى 28.26 مليار متر مكعب ثم تنخفض عام 2009 إلى 24.39 مليار متر مكعب، نتيجة انخفاض الطلب العالمي دوما بفعل تداعيات الأزمة العالمية إلا أن الكمية ارتفعت مجددا سنة 2010 وتلعب الناقلات الخاصة دورا فعالا في توصيل كميات الغاز الطبيعي المسال إلى مختلف أسواق العالم.

الفرع الثاني: مكانة الجزائر في السوق العالمي للغاز الطبيعي.

تحتل القارة الإفريقية المرتبة الخامسة من حيث صادرات الغاز الطبيعي بعد كل من منطقة أوروبا وأمريكا الشمالية ومنطقة آسيا.

بلغ حجم صادرات قارة إفريقيا 76.68 مليار متر مكعب في سنة 2004 من مجموع الصادرات العالمية والمقدرة بـــ807.56 مليار متر مكعب، وتحتل الجزائر الصدارة في حجم صادرات القارة، كما أنها قد صنفت في المرتبة الرابعة (4) عالميا من حيث صادراتها من الغاز الطبيعي بعد كل من روسيا، كندا والنرويج، حيث بلغت نسبة مساهمتها في إجمالي صادرات العالم من الغاز الطبيعي 3.0% بحجم قدره 60.9 مليار متر مكعب لترتفع بعدها النسبة إلى 3.1% من إجمالي صادرات العالم أي بحجم قدره 64.8 مليار متر مكعب عام 2005 لكن بعد ذلك انخفضت نسبة مساهمة الجزائر في صادرات العالم من الغاز الطبيعي تدريجيا لتبلغ سنة 2009 نحو 2.73 % أي بحجم قدره 52.67 مليار متر مكعب، ليرتفع مجددا حجم الصادرات إلى 55.79 مليار متر مكعب عام 2010 وتعتبر السوق الأوروبية أهم سوق للجزائر نظرا لقربها الجغرافي مما يعطي لصادرات الجزائر سواء عن طريق الأنابيب أو عن طريق الناقلات قدرة تنافسية مقارنة بالدول الأخرى.

[1] MK. Édition « l'énergie en Algérie » revue pétrole et gaz en Afrique, paris ediafric publication 1er édition. P 42.

المبحث الثالث: الأهمية الاقتصادية للغاز السعودي.

أسهم القطاع النفطي في المملكة العربية السعودية في تنمية الاقتصاد الوطني من خلال ثلاث قنوات رئيسية : أولها ما أتاحته عائدات النفط من إيرادات للميزانية العامة لتنفيذ برامج التنمية وما أسهمت به صادراتها من تحسين في وضع ميزان المدفوعات، وثانيها ما وفره الغاز الطبيعي من وقود للمرافق العامة والصناعات البيتروكيماوية وثالثها ما أتاحه قطاع النفط والغاز وقطاع الصناعات البيتروكيماوية من مناخ ملائم لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية.

المطلب الأول: بداية الاهتمام بقطاع الغاز في السعودية.

كانت بداية استغلال الغاز الطبيعي في المملكة العربية السعودية في أوائل الخمسينات القرن الماضي حيث بدأ استغلال جزء من الغاز المصاحب للنفط من خلال القيام بإنشاء مرافق لحقن الغاز وذلك في حقل بقيق سنة 1954 وكذلك حقل الغوار سنة 1958 من أجل إعادة حقن الغاز في مكامن الزيت للمحافظة على ضغطها ولحفظ الغاز بدلا من حرقه، وفي سنة 1961 تم إنشاء مصنع في رأس تنورة لمعالجة غازات مصنع التكرير وتحويلها إلى سوائل غاز طبيعي ومن ثم شحنها إلى الأسواق العالمية، وفي سنة 1975 تم إنشاء شبكة الغاز الطبيعي بتكليف حكومي لشركة أرامكو السعودية لرغبة الدولة باستغلال هذه الثروة الوطنية، وكان الهدف الأساسي من إنشاء هذه الشبكة هو استخلاص الغاز المصاحب في حقول النفط ومعالجته و تسويقه محليا ودوليا.

ويستخدم الغاز الطبيعي محليا في تغذية إنتاج المواد البيتروكيماوية والاستخدامات الأخرى في المنطقتين الصناعيتين في المملكة وهما : الجبيل وتقع على رأس الخليج العربي، وينبع وتقع على البحر الأحمر وقد بدأت أول عملها سنة 1977 وذلك عندما بدأ مصنع الغاز الطبيعي في البري إنتاجه، تبعه كل من مصنع الغاز في شدقم والجعيمة سنة 1980، ومنذ ذلك الحين دخلت شبكة الغاز الطبيعي في وضع تشغيلي وأصبحت تعرف بشبكة الغاز الرئيسية، وفي سنة 2000 اكتملت توسعة شبكة الغاز الرئيسية من نقاط تجميع غاز البيع إلى الرياض وفي سنة 2001 تم تشغيل مصنع الحوية أول مصانع المملكة المخصصة لمعالجة الغاز غير المصاحب للنفط من آبار الغاز العميقة، وقد أنشأ بهدف تجميع و معالجة الغاز غير المصاحب بالإضافة إلى أن الحكومة وضعت إستراتيجية الغاز والتي تعتبر الأساس للتطورات المستقبلية لصناعة الغاز الطبيعي، وبعد ذلك في سنة 2002 تم تدشين مشروع الحوية وفي سنة 2003 وقعت الحكومة السعودية اتفاقا مع أرامكو السعودية وشل توتال للتنقيب عن الغاز وإنتاجه في مساحات غير مكتشفة في الربع الخالي، بعد ذلك تم إنشاء مصنع مماثل للحوية في منطقة حرض حيث اكتمل بناءه

سنة 2004، وكان لذلك دور كبير في صناعة الغاز الطبيعي، إضافة إلى توقيع اتفاقيات التنقيب عن الغاز غير المصاحب ما بين المملكة العربية السعودية وشركات أجنبية مختلفة، وتضم الشبكة الحالية للغاز الطبيعي (55) مصنعا لفرز الغاز الطبيعي من الزيت في حقول السقانية والغوار والظلوف ومرجان وبري، إضافة إلى 03 مصانع لمعالجة الغاز في بري وشدقم والعثمانية وخط أنابيب شرق غرب لسوائل الغاز الطبيعي عبر المملكة من شدقم إلى ينبع، وأضافت أرامكو 90 مليون متر مكعب من قدرة الغاز غير المصاحب إلى مصانع الفرز والتكرير في الحوية وحرض إضافة إلى ذلك جهزت مرافق قادرة على إنتاج مايصل إلى 5 ملايين متر مكعب يوميا من غاز بقيق و2.5 مليون متر مكعب يوميا من مكمن القطيف للاستخدام في الحالات الطارئة.[1]

المطلب الثاني: تطور احتياطات الغاز الطبيعي في المملكة العربية السعودية ومناطق تواجده.

قفزت احتياطات المملكة العربية السعودية من الغاز الطبيعي خلال العشر سنوات الماضية (2002-2011) بنسبة كبيرة، مما عزز مكانتها في مجال الطاقة وجعلها تحتل المرتبة الرابعة عالميا بعد روسيا وإيران وقطر سنة 2010 .

الفرع الأول : تطور احتياطات الغاز الطبيعي في المملكة.

لقد تمكنت السعودية من مضاعفة احتياطاتها من الغاز الطبيعي من 6455 مليار متر مكعب سنة 2002 لتصل إلى 8016 مليار متر مكعب عام 2010 وذلك من خلال الاكتشافات الجديدة لحقول الغاز الطبيعي سواء كانت حقول غاز مصاحب أو غير المصاحب، إذ بلغ عدد الآبار المكتشفة للغاز الطبيعي 05 آبار سنة 2009 إضافة إلى اكتشاف بئر جديدة سنة 2010، والجدول التالي يوضح تطور حجم احتياطات الغاز الطبيعي في السعودية خلال فترة الدراسة (2002-2010).

الجدول رقم (3-6) :حجم احتياطات الغاز الطبيعي السعودي خلال الفترة (2002-2010).

الوحدة: مليار متر مكعب.

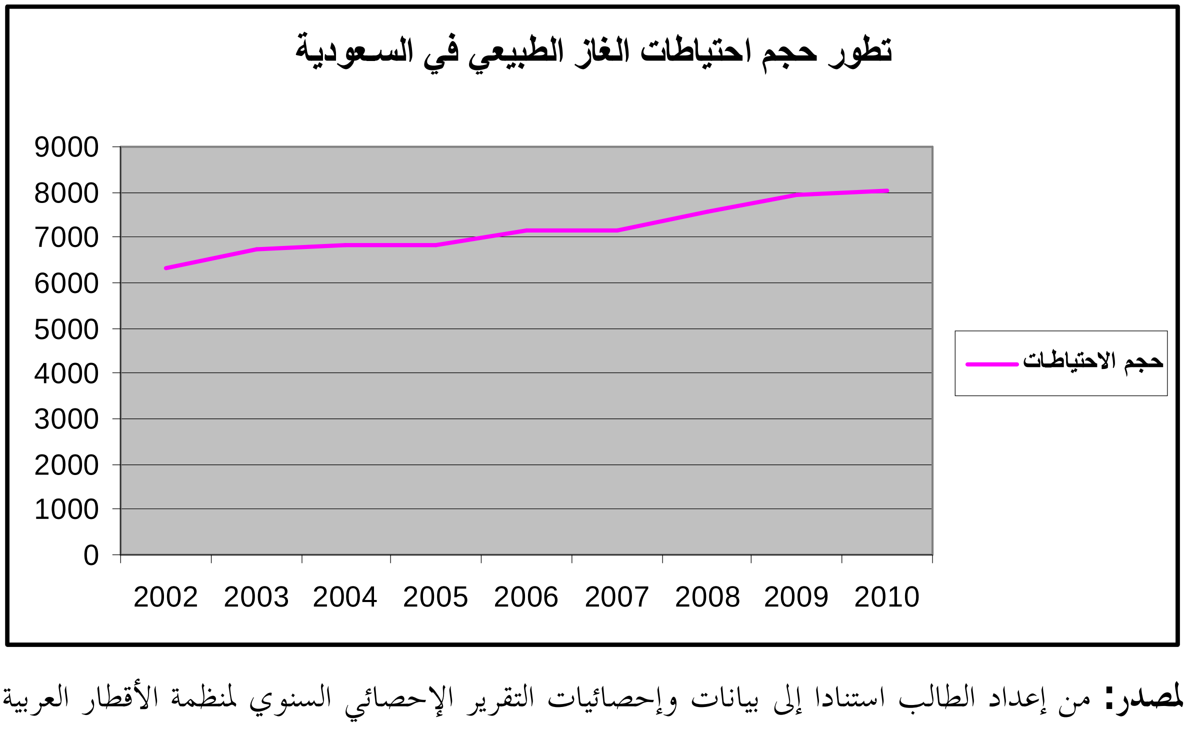
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الاحتياطات	6343	6754	6834	6848	7153	7153	7570	7920	8016

Source : Organization of Arab petroleum exporting countries annual stastical report 2011, p 14.

[1] هيلينكا ديلوكا، شبكة الغاز الرئيسية قاعدة الصناعة السعودية، نشرة أرامكو بمناسبة مرور 75 سنة على تأسيسها، العدد 10، جوان 2008، ص3.

ازدادت احتياطات المملكة العربية السعودية من الغاز الطبيعي لتبلغ 6754 مليار متر مكعب نهاية سنة2003 مقابل حوالي 6343 مليار متر مكعب نهاية سنة2002، وقد تحققت هذه الزيادة نتيجة لتحقيق اكتشافين جديدين في المملكة، وحافظت السعودية على تقديرات احتياطاتها المؤكدة من الغاز الطبيعي عند مستويات سنة 2003 مع زيادة طفيفة في حجم هذه الاحتياطات نهاية سنة 2004حيث بلغت 6834 مليار متر مكعب. أما سنة 2005 فقد استمر ازدياد إجمالي تقديرات الاحتياطات من الغاز الطبيعي في السعودية بحوالي (14 مليار متر مكعب)، واستمرت هذه الاحتياطات المؤكدة في الارتفاع بفعل تزايد عدد الآبار المكتشفة التي لم يتم تقييمها بشكل نهائي مما يؤدي إلى زيادة هذه التقديرات، وتعتبر سنة 2010 أهم سنة حققت فيها المملكة أعلى مستوى لتقديرات الاحتياطات من الغاز الطبيعي حيث بلغت 8016 مليار متر مكعب وهذا بفضل الاكتشافات الجديدة، وقد كان للتطورات العلمية والتقنية النصيب الأكبر في تحقيق هذه الاكتشافات الجديدة، وكانت نتيجة هذه المجهودات استئثار السعودية نسبة 38.7% من إجمالي احتياطات الدول العربية من الغاز الطبيعي، والشكل التالي يوضح تطور حجم احتياطات الغاز السعودي خلال فترة الدراسة (2002-2010).

الشكل رقم (4-3): تطور حجم احتياطات الغاز الطبيعي في السعودية للفترة (2002-2010).



المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى بيانات وإحصائيات التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول سنة 2011، ص 14.

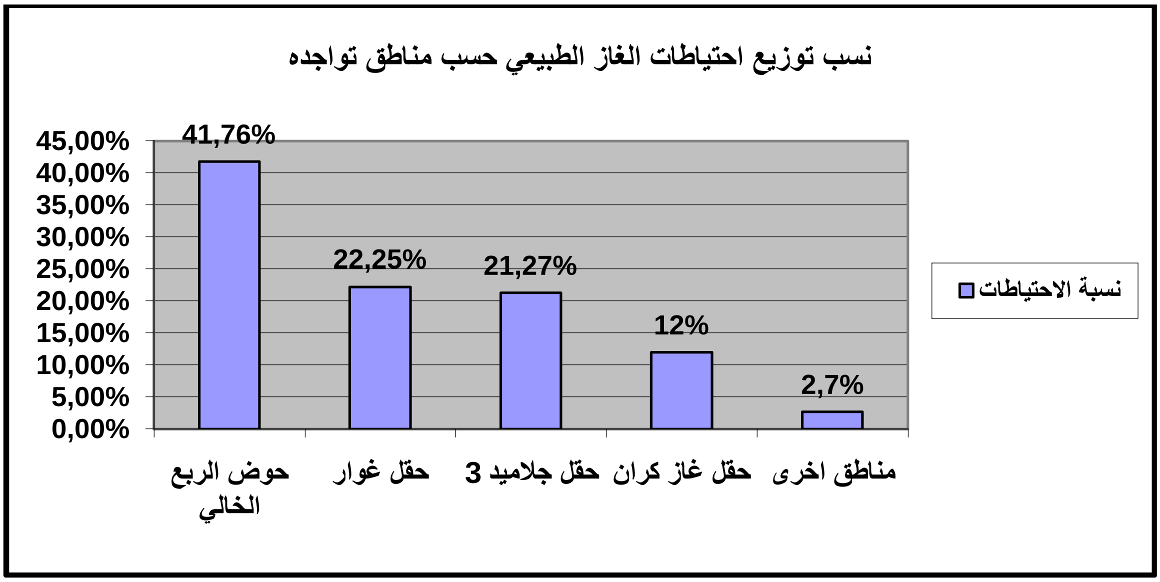
من خلال الشكل السابق نلاحظ أن حجم احتياطات الغاز الطبيعي في المملكة العربية السعودية في ارتفاع دائم ومستمر خلال السنوات الماضية، وذلك نظرا لتقدم التكنولوجيا الجديدة والتقنيات الحديثة في عمليات

البحث والتنقيب، كذلك المحفزات التي طرأت على الأسواق العالمية للطاقة كارتفاع معدلات الطلب على الغاز الطبيعي الذي صاحبه ارتفاع في مستوى الأسعار دفع بالسعودية إلى مضاعفة جهودها وفتح الباب لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الغاز الطبيعي، وقد حققت شركة أرامكو السعودية انجازات جيدة في تطوير حجم احتياطيات الغاز، ومازالت تبذل جهود حثيثة في التنقيب عن مصادر جديدة للغاز غير المرافق لمقابلة آفاق التنمية الاقتصادية الواعدة ولإتاحة فرص تصدير كميات أكبر من الزيت الخام والمنتجات البترولية للأسواق الدولية.

الفرع الثاني : تطور احتياطات الغاز الطبيعي في السعودية حسب مناطق تواجده.

تتوزع احتياطات المملكة العربية السعودية من الغاز الطبيعي عبر مختلف الأحواض التي تحتوي على كميات هامة من هذه الاحتياطات، والتي بفضلها استطاعت السعودية احتلال المراتب الأولى عالميا من حيث حجم احتياطاتها للغاز، والشكل التالي يوضح أهم مناطق تواجد احتياطات الغاز الطبيعي السعودي.

الشكل رقم (3-5): نسب توزيع احتياطات الغاز الطبيعي حسب أهم مناطق تواجده في السعودية سنة 2009.



المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى:

- كلمه معالي المهندس: علي بن إبراهيم النعيمي وزير البترول والثروة المعدنية" صناعة الطاقة الدولية : والتحديات والآفاق " في مؤتمر الغاز الطبيعي المسال واشنطن الموافق 17/ديسمبر/2003م .

- مجلة توتال الخاصة بالشرق الأوسط، صناعة التكرير وتوزيع مشتقات النفط، أهمية التكامل والاندماج، العدد 2، 2012.

من خلال الشكل السابق نستنتج أن المملكة العربية السعودية تمتلك احتياطي استراتيجي من الغاز الطبيعي يمكنها من لعب دور هام على المستوى العالمي، ويعتبر حوض الربع الخالي من أكبر مناطق المملكة استحواذا على احتياطات الغاز الطبيعي، ويقع في الحدود الجنوبية من السعودية، وهذا الحوض لم تجر فيه عمليات تنقيب كافية حتى الآن، وتعمل فيه الآن شركة أرامكو السعودية شراكة مع شركة صينية للغاز،كما يعتبر حقل غوار الكبير الذي يقع شمال شرق السعودية ثاني أكبر حقل يحتوي على احتياطات الغاز الطبيعي حيث بدأ استغلاله سنة 1958.

ويعد حقل جلاميد كذلك من أهم مكامن الغاز الطبيعي في السعودية ويقع على بعد 95 كم شرق مدينة طريف بالمنطقة الشمالية من المملكة، إذ أن شركة أرامكو اكتشفت كميات جديدة هامة في حقل جلاميد وأظهرت الاختبارات الأولية إمكانية تطويره واستغلاله تجاريا.

كذلك يعتبر حقل كران مكمن هام لاحتياطات الغاز الطبيعي في السعودية، إذ يحتوي على نسبة 12% من إجمالي احتياطات المملكة من الغاز، ومن المتوقع أن ينتج الحقل البحري 1.8 مليار متر مكعب من الغاز يوميا، ويعد أول حقل بحري للغاز غير المصاحب للنفط بالسعودية، إضافة إلى مناطق أخرى متفرقة بالمملكة تحتوي على كميات مختلفة من الغاز الطبيعي.

ونظرا لتزايد الطلب على الغاز الطبيعي في السعودية لتلبية مختلف الاحتياجات كتغذية قطاع توليد الكهرباء والقطاع الصناعي، عملت المملكة على تكثيف جهودها الاستكشافية لمكامن الغاز، كما عملت على منح المزيد من التسهيلات والحوافز، حيث أن عملية الاستكشاف والإنتاج والتوسعة تبنى على أسس تجارية مدروسة وقد بدأت شركة أرامكو منذ منتصف التسعينات في استكشاف الغاز غير المصاحب للنفط، وقد حققت في هذا المجال نتائج كبيرة، فقد تم في هذا المجال اكتشاف العديد من حقول الغاز غير المصاحب في المناطق المختلفة ومن ضمنها منطقة البحر الأحمر، كما أن أرامكو السعودية اكتشفت (34) حقلاً من الزيت الخام و(12) من الغاز خلال الفترة 2002-2007 بعدما تملكت المملكة العربية السعودية كامل أصول الشركة، ومع أن معظم هذه الحقول تقع في الجزء الشرقي من المملكة العربية السعودية ، إلا أن أرامكو السعودية بدأت منذ عام 2003 بتوسيع نشاطها التنقيبي باتجاه الغرب، إلى الجزء الشمالي الغربي، المنطقة الوسطى وإلى السهل الساحلي على البحر الأحمر والتي ترتب عنها اكتشافات هامة شكلت بعداً اقتصادياً استراتيجياً محورياً في عمليات التنمية الاقتصادية السعودية المتوازنة وفتحت آفاقاً واسعة لاستقطاب الاستثمارات الخارجية في مجالات التنمية الأساسية من خلال اكتشافات الغاز الرئيسية في مناطق المملكة العربية السعودية المختلفة، كما أن أرامكو السعودية اكتشفت خلال الفترة 2002-2007 ما مجموعه (41) حقلاً جديداً من الزيت الخام والغاز منها (19) حقلاً بالمنطقة الوسطى من الزيت الخام الخفيف وفي

إحداها على غاز حلو في مكمن الحلوة، وفي عام 2004 عثرت أرامكو السعودية على غـــاز حلو بالسهـــل الساحلي للبحر الأحمر، كما اكتشفت زيتاً في مدين الواقعة على اليابسة في الجزء الشمالي من ساحل البحر الأحمر، وقبل ذلك بعام عثر على غاز حلو ومكثفات في المنطقة نفسها.

وفي المنطقة الشرقية اكتشفت أرامكو السعودية في الفترة2001-2005 على غاز حلو في مكامن وقر، الوضيحي شمعة، كحلاء، شادن، المنجورة، أوتاد، مدركة، مما ساهم في تعزيز احتياطات المملكة من الغاز، وفي ظل هذه الاكتشافات البالغة (12) حقلاً من الغاز خلال الفترة 2002-2007 مما أدى إلى زيادة مساهمة استخدام الغاز كوقود بدلاً من الزيت الخام والمنتجات البترولية في محطات الكهرباء وتحلية المياه وكذلك إلى توفير جزءاً أكبر من الزيت الخام والمنتجات البترولية الموجهة للتصدير والحصول على عوائد مالية إضافية مع تحسين المناخ البيئي بصفة عامة بالإضافة إلى توقع توسع الصناعة البيتروكيماوية لوفرة الغاز المتاح .

وهذه الاكتشافات الجديدة جاءت في أساسها لتعكس تغييراً في أنماط نشاط التنقيب حيث كان في السابق قاصراً على منطقة الامتياز في المنطقة الشرقية وامتد ليشمل جميع المناطق والذي أدى إلى الاكتشافات الأخيرة في المنطقة الوسطى والمنطقة الشمالية الغربية، وهكذا أتيحت آفاق اقتصادية تنموية مستقبلية وفرص واسعة من حيث زيادة الموارد الهيدروكربونية وتخفيض تكاليف الطاقة كعنصر أساسي في المشاريع القائمة والمخطط لها بمناطق المملكة المختلفة

كما أن هناك شركتا زيت أخريين هما شركة أرامكو لأعمال الخليج، وشركة تكساكو العربية السعودية، مسؤولتان عن (8) حقول زيت وحقل غاز في المنطقة المغمورة والتي يجري اقتسام إنتاجهما بين المملكة والكويت .

وبالرغم من كل هده الانجازات إلا أن أهداف وطموحات المملكة تدفعها إلى أبعد من ذلك ومن أهم هذه الأهداف ليس فقط التوسع في استخراج واكتشاف واستخراج الغاز، بل السعي لبناء شراكة وتحالفات متينة مع الشركات المتخصصة العالمية وجذب الاستثمارات الأجنبية وكذلك بناء صناعات متكاملة ابتداءاً من اكتشاف الغاز واستخراجه وانتهاءاً بعمليات التصنيع والتي تشمل توليد الطاقة الكهربائية، والصناعات البيتروكيماوية والهدف من هذا هو زيادة نمو الناتج المحلي وتنويع الموارد الاقتصادية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

المطلب الثالث: إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي في السعودية خلال سنة 2010.

تسعى المملكة العربية السعودية إلى تحقيق أكبر حجم ممكن من الإنتاج الغازي السعودي من أجل الوصول بالمقابل إلى الذروة في تصدير الغاز الطبيعي، لذلك سنحاول التطرق إلى كل من حجم إنتاج الغاز الطبيعي في السعودية والطاقة التصديرية له.

الفرع الأول: إنتاج الغاز الطبيعي في السعودية.

يشهد إنتاج المملكة العربية السعودية من الغاز الطبيعي مستوى متطور من التقدم، حيث تسعى المملكة إلى زيادة حجم الإنتاج لمواجهة الطلب المتزايد وتلبية احتياجات الزيادة السكانية السريعة والمشروعات الحديثة في قطاعي الصناعة والبيتروكيماويات،كما توقعت المملكة السعودية ارتفاع مستوى مبيعاتها من الغاز الطبيعي نتيجة زيادة الطلب عليه بنسبة 40% بدءا من سنة 2007 إلى غاية سنة 2010، وأن يزداد الطلب على الإيثان بنسبة 76%، وأن تقفز مبيعات البروبان والبروتان والبترين الطبيعي بنسبة تصل إلى 200%، والجدول التالي يوضح حجم إنتاج الغاز الطبيعي في المملكة العربية السعودية للفترة 2002-2010.

الجدول رقم (7-3): إنتاج الغاز الطبيعي في المملكة العربية السعودية للفترة (2002-2010).

الوحدة: مليار متر مكعب.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
حجم الإنتاج	57.0	60.1	64.0	71.2	73.5	74.4	80.4	78.5	87.7

Source : Organization of arab petroleum exporting countries annual stastical report 2011, p22.

نجحت برامج المملكة العربية السعودية وإستراتيجيتها الاستثمارية في تطوير صناعة الغاز الطبيعي في أن تصبح السعودية من أكبر منتجي الغاز الطبيعي في العالم بإنتاج قدره 57 مليار متر مكعب سنة 2002، ثم ارتفع بعد ذلك سنة 2003 ليبلغ 60.1 مليار متر مكعب، حيث صدرت تقارير عن شركة أرامكو أكبر شركة نفطية في السعودية تثبت أن برامج استثمار الغاز الطبيعي مكنت الشركة من رفع معدلات إنتاجها بحوالي 3.1 مليار متر مكعب، استمر حجم إنتاج الغاز الطبيعي في السعودية بالتقدم ليبلغ سنة 2004 نحو 64 مليار متر مكعب الأمر الذي مكن السعودية من المساهمة في الزيادة التي حققها أعضاء منظمة الأوابك في حجم الإنتاج العالمي.

كما شهدت السنوات (2008/2005) استمرارا في ارتفاع الإنتاج السعودي من الغاز الطبيعي حيث قفز الإنتاج من 71.2 مليار متر مكعب سنة 2005 إلى 80.4 مليار متر مكعب سنة 2008، وذلك بفضل

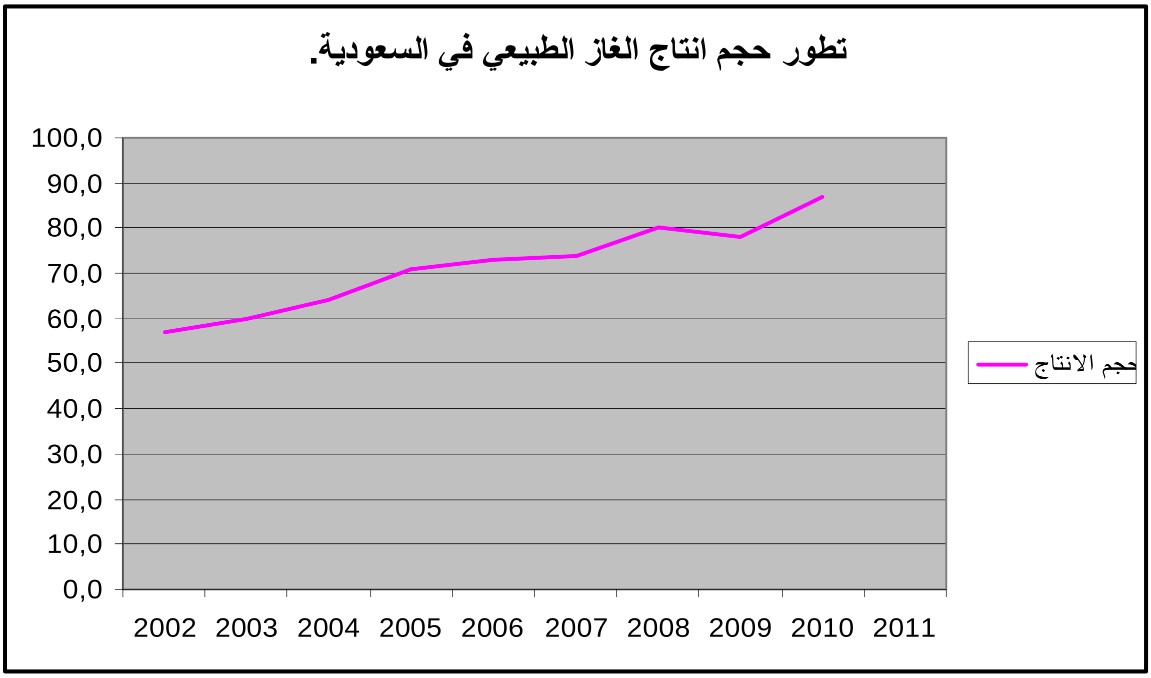
تطور تقنيات الاستكشاف والحفر التي أعطت ثمارها وسمحت بزيادة عدد آبار الغاز الطبيعي المكتشفة، كما أن شركة أرامكو ركزت بصورة كبيرة في هذه السنوات على مشاريع تطوير الغاز الرئيسية في المناطق المغمورة في الخليج العربي، وعلى مرافق جديدة لمعالجة الغاز وتجزئة سوائل الغاز الطبيعي ما ساهم في تنمية الغاز، ويلاحظ زيادة الطاقة الإنتاجية للغاز من خلال مشروعين عملاقين الأول توسعة مصنع الغاز في الحوية بحجم (800) مليون متر مكعب في اليوم بحلول ديسمبر 2007 والثاني معمل الغاز في الخرسانية بحجم (940) مليون متر مكعب في اليوم بحلول جانفي 2008 .

بدأ مطلع سنة 2009 معدل إنتاج الغاز الطبيعي في السعودية بالتراجع حتى وصل نهاية السنة إلى 78.5 مليار متر مكعب، وذلك بفضل تأثيرات الأزمة العالمية التي أثرت بشكل كبير على الطلب العالمي للغاز الطبيعي كما أثرت سلبا على مستوى الأسعار التي تراجعت هي الأخرى بصورة ملحوظة .

في حين استطاعت المملكة تدارك هذا التراجع سنة 2010 حيث بلغ حجم إنتاجها من الغاز 87.7 مليار متر مكعب، ويتوقع خبراء النفط أن تساهم مشاريع الغاز الطبيعي في السعودية في تطوير المشاريع الصناعية الأخرى في مجال التعدين والبيتروكيماويات والتي تعتمد بصورة رئيسية على وقود الغاز الطبيعي لتوسيع أعمالها وتطوير استثماراتها الصناعية في مختلف مناطق المملكة، إذ يعتبر الغاز الطبيعي من أفضل أنواع الوقود المستخدم في المصانع نظرا لكفاءته الطاقوية وصداقته للبيئة[1] وهو الجانب الأهم في أداء الشركات الصناعية التي تعاني كثيرا من المشاكل البيئية التي تشكل عقبات أمام استثماراتها، والشكل التالي يوضح تطور حجم الإنتاج للغاز الطبيعي في المملكة العربية السعودية.

[1] - تقرير عقيل العتري، الرياض www.alriyadh.com

الشكل رقم(6-3): تطور حجم إنتاج الغاز الطبيعي في السعودية للفترة (2002-2010).



المصدر : من إعداد الطالب استنادا إلى إحصائيات التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول سنة 2011، ص 22.

من خلال الشكل نلاحظ استمرار ارتفاع حجم إنتاج المملكة السعودية من الغاز الطبيعي عبر السنوات فترة الدراسة (2002-2011) نظرا لتطور الإمكانيات التي سمحت لها بتحسين قدراتها الإنتاجية واحتلال المراتب الأولى عالميا من حيث إنتاج هذه المادة الحيوية و الإستراتيجية.

كما أن تطور حجم الاحتياطات السعودية من الغاز الطبيعي كان ضروريا لتحقيق خطط المملكة العربية السعودية لتطوير قطاع البيتروكيماويات، حيث أنها تسعى إلى تلبية 10% من الاحتياجات العالمية البيتروكيماويات بحلول عام 2015.[1] وكذلك حسب شركة أرامكو السعودية فإن حجم الإنتاج سيبلغ أكثر من 14.5 مليار متر مكعب في اليوم مطلع 2030.

الفرع الثاني: تصدير الغاز الطبيعي في السعودية.

تبعا للسياسة الرشيدة المتبعة من طرف المملكة العربية السعودية في احترام تعهداتها مع عملائها استطاعت أن تدخل السوق العالمية من بابها الواسع بحيث أصبحت حصتها من الغاز المصدر نحو الأسواق العالمية تمثل 3.2% سنة 2010 بعدما كانت تمثل 2.5% سنة 2007، ويلاحظ حجم التغيرات العميقة الحاصلة في الأسواق

[1] Energie information administration : www.eida.doc.gov .

العالمية بسبب حركات إعادة التنظيم المتكررة، كما يلاحظ تطور واسع في التجارة الدولية للغاز الطبيعي المميع (GNL) على وجه الخصوص، متماسكة والمترابطة لكل من الاقتصاد والطاقة والبيئة.[1]

وفي هذا المجال ترى الوكالة الدولية للطاقة (AIE) أن طلب السوق العالمية على الغاز الطبيعي سوف يعرف ارتفاعا يقارب الضعف خلال الثلاثين سنة المقبلة(أي من 480 مليار متر مكعب سنة 2002 إلى أكثر من 900 مليار متر مكعب سنة 2030، وعليه سوف يتضاعف مستوى الواردات من الغاز الطبيعي ليصل 625 مليار متر مكعب مطلع سنة 2030، الأمر الذي يسجل مستوى تبعية الدول المستهلكة للغاز الطبيعي للدول المنتجة له بنسبة 63% إلى آفاق 2030 مقارنة بنسبة 35% سنة 2002.

وتعتبر السعودية أحد أهم الأقطاب المصدرة للغاز الطبيعي على المستوى العالمي، حيث تحتل المرتبة الثالثة عالميا بعد روسيا وإيران لذلك فهي تعمل جاهدة على بناء مشاريع جديدة بهدف توسيع طاقات التصدير الموجودة، فضمن إطار إستراتيجية تصدير الغاز الطبيعي، قامت السعودية بوضع مجموعة متكاملة من المشاريع الجيوستراتيجية خدمة لتموين غازي مستمر ومؤمن للأسواق الدولية إضافة لما هو موجود حاليا.

والجدول التالي سيوضح تطور حجم الصادرات السعودية من الغاز الطبيعي نحو الأسواق العالمية.

الجدول رقم (8-3): تطور حجم صادرات المملكة العربية السعودية من الغاز الطبيعي خلال الفترة (2002-2010).

الوحدة: مليار متر مكعب.

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	18.6	19.2	24.1	27.1	31.1	39.3	56.7	53.6	69.2

Source: organization of Arab petroleum exporting countries annual statistical report 2011, p 96.

حسب بيانات الجدول بلغ حجم صادرات السعودية من الغاز الطبيعي 18.6 مليار متر مكعب سنة 2002، واستمر حجم الإنتاج في التصاعد تدريجيا ليبلغ 19.2 مليار متر مكعب سنة 2003 ثم 24.1 مليار متر مكعب سنة 2004 وذلك بسبب ارتفاع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي نتيجة سياسات الطاقة والبيئة التي تم تبنيها في الدول المستهلكة الرئيسية، كما بذلت شركة أرامكو جهودا متواصلة في رفع حجم الصادرات السعودية من الغاز الطبيعي حيث بلغت الكميات المصدرة سنة 2004 نحو 24.1 مليار متر مكعب ثم قفزت بعدها إلى نحو 27.1 مليار متر مكعب سنة 2005أي بزيادة قدرها 3 مليارات متر مكعب، ونلاحظ أن حجم الصادرات السعودية نحو

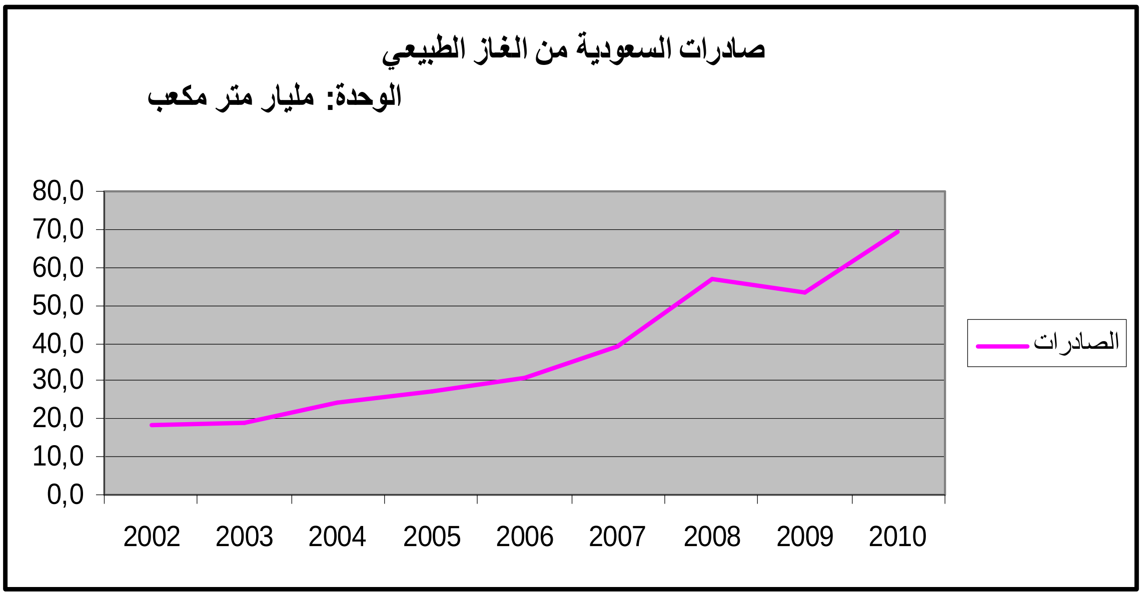
[1] La politique des trois e , à savoir : Economie , énergie , environnement.

أسواق الطاقة العالمية تبقى متراجعة نوعا ما مقارنة بحجم الإنتاج وذلك بسبب ارتفاع حجم الاستهلاك المحلي للغاز الطبيعي، حيث بلغت نسبة استهلاك الغاز الطبيعي في السعودية39.6% [1] من استخدام الطاقة.

ولكن بالرغم من ذلك بقيت الصادرات السعودية للغاز تنافس صادرات باقي دول العالم المنتجة والمصدرة للغاز ومنها الجزائر، رغم التفوق الواضح الذي أبدته الجزائر في حجم صادراتها من الغاز الطبيعي مقارنة بحجم صادرات السعودية من الغاز الطبيعي، إلا أن ذلك لم يثني من عزيمة السعودية، فقد تطورت الصادرات السعودية في السنوات (2008/2007/2006) فقد قفزت من 31.1 مليار متر مكعب سنة 2006 لتصل إلى 56.7 مليار متر مكعب سنة 2008 أي بزيادة قدرها 25.6 مليار متر مكعب وهي زيادة معتبرة .

أما سنة 2009 فقد شهد حجم الصادرات نوعا من التراجع إذ بلغ 53.6 مليار متر مكعب، ويعود السبب الرئيسي دائما إلى انعكاسات الأزمة العالمية التي ألقت بظلالها على الاقتصاد العالمي، لتستعيد الصادرات عافيتها سنة 2010 حيث حققت نحو 69.2 مليار متر مكعب، والشكل التالي يوضح حجم صادرات السعودية من الغاز الطبيعي نحو الخارج.

الشكل رقم(3-7): صادرات السعودية من الغاز الطبيعي للفترة(2002-2010).



المصدر: من إعداد الطالب استنادا إلى بيانات الجدول رقم (3-11).

من خلال الشكل نلاحظ تطور حجم الصادرات السعودية من الغاز الطبيعي، حيث قامت بتصدير كميات معتبرة نحو مختلف الأسواق العالمية، وقد أولت السعودية اهتماما بالغا بصادرات الغاز الطبيعي وعمدت إلى ترقيتها وبالتالي الحصول على إيرادات مالية إضافية تؤثر بشكل إيجابي على الدخل الحكومي والناتج المحلي الإجمالي

---

[1] - منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام السنوي الثالث و الأربعين، 2007،ص 40 .

والميزانية العامة، إذ يتم إنفاق هذا الدخل على سلسلة من النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والتي تؤثر بدورها على الاستثمار والاستهلاك وتوفر النقد الأجنبي، وباستثناء سنة 2009 أين سجلت هذه الصادرات تراجعا محسوسا بسبب الأزمة العالمية تعتبر الصادرات السعودية للغاز الطبيعي معتبرة وذات وزن كبير وهام على المستوى العالمي باعتبار السعودية دولة نفطية ذات تأثير استراتيجي على مستوى أسواق الطاقة في العالم.

المطلب الرابع: العائد من الغاز الطبيعي السعودي على الاقتصاد المحلي.

تحقق الاتفاقيات التي قامت بها المملكة العربية السعودية عائدا مهما على الاقتصاد الوطني من خلال بعض الفوائد المتوقعة والتي تتمثل فيما يلي:

- الاستفادة من الخبرات التقنية والفنية والإدارية التي تتميز بها الشركات العالمية والتي تعد مزيجا من المدارس العالمية.
- تنمية الاستثمارات في المملكة العربية السعودية من خلال إقامة تلك المشروعات مع الشركات الأجنبية التي تضمنتها الاتفاقية دون أن يترتب على المملكة أي أعباء مالية، حيث تلتزم الشركات التي وقعت الاتفاقيات بالية تمويل ذاتية بالكامل وهو ما بدأ يتحقق من الاستثمارات الحالية.
- تنمية صناعة الغاز الطبيعي الذي يتزايد عليه الطلب سواء في الأسواق المحلية أو العالمية خاصة مع تزايد الوعي البيئي.
- الإسهام في ازدهار الصناعات الوطنية بتوفير الغاز لها بكميات اقتصادية مستقرة، مما يمكنها من مواصلة النمو والتوسع ويعزز قدراتها التنافسية.
- تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة مثل القطاع الصناعي.
- تنمية قطاعات رئيسية من البنية الأساسية مثل محطات توليد الكهرباء، ومحطات تحليه المياه.
- زيادة الاستفادة من إنتاج النفط من خلال توفير جزء من الكميات المستهلكة محليا وتعويضها بالغاز الطبيعي مما يؤدي إلى تعزيز إنتاج النفط والإسهام في توفير الاحتياطي منه.
- تنمية الصناعات البيتروكيماوية والتي أصبحت من أكبر الصناعات العالمية.
- توفير وظائف للعمالة السعودية، حيث تنص الاتفاقيات على الاعتماد على العمالة المحلية وفقا لتقديرات الخبراء فإن كل مليار دولار يتم استثماره في الغاز الطبيعي يؤدي إلى إيجاد 2000 وظيفة مباشرة و16000 وظيفة في المجالات الثانوية والمساندة مثل أعمال التشغيل والصيانة.

- تحقيق فوائض مالية بالعملة الصعبة للملكة السعودية من خلال تصاعد مستويات التصدير واتساع رقعة الأسواق العالمية، مما يمكنها من دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومحاولة تنويع الصادرات غير النفطية.
- وفي الأخير ونظراً للدور المتزايد للغاز الطبيعي في ميزان الطاقة العالمي فإنه من المتوقع زيادة الاستثمارات في ذلك القطاع سواءً لغرض التصدير سائل أو عبر الأنابيب أو لغرض الاستهلاك المحلي، وتشير التوقعات إلى أن استهلاك الغاز محليا سيتضاعف بالإضافة إلى توقع زيادة الطلب على سوائل الغاز والميثان لاستخدام الصناعات البيتروكيماوية، وبذلك تهدف إستراتيجية الغاز الطبيعي في المملكة العربية السعودية إلى تحقيق أعلى مردود للغاز الطبيعي عبر تنفيذ خطة شاملة وطويلة المدى تستهدف مقابلة النمو في الطلب المتوقــع وتحديد مصادر الغاز الكلية القابلة للاستخراج وتحديد الإجراءات والأساليب المثلى لتطوير قطاع الغاز بكفاءة وفاعلية.

خلاصة

الجدير بالذكر أن تنمية مجال الغاز الطبيعي والصناعة الغازية- التي تعتبر صناعة رأسمالية عالية- ترتكز أساسا على العقود الطويلة المدى سواءا في مجال الاستثمار أو مجال التموين، بالتأثير على مختلف المتعاملين :الدول المصدرة، الشركات، المؤسسات المالية، الدول المستوردة. وبفضل هذا المبدأ الناتج عن روح التعاون بين مختلف هذه الأطراف في الصناعة الغازية تنشا تنمية وتطور التجارة العالمية للغاز وتأمين المستهلكين.

وبمكانتها التي تحتلها على المستوى الدولي باعتبارها الثالثة في تصدير الغاز الطبيعي والثانية في تصدير الغاز الطبيعي المسال، تعتبر الجزائر المورد الأساسي لأوروبا في ميدان الطاقة، فهي تغطي نسبة 12-15% من الطلب الإجمالي الأوروبي، وتعد من بين الأربع موردين الأساسيين لأوروبا للغاز الطبيعي إلى جانب روسيا، النرويج وهولندا، كما يعتبر وجود الهياكل القاعدية البترولية والغازية الهامة بالقرب من أوروبا بمثابة العامل الأساسي للعلاقات القوية والمتينة التي تخوضها الجزائر مع أوروبا في ميدان تصدير الغاز إليها.

كما أنه تم انجاز أعمال الغاز في المملكة السعودية خلال السنوات العشرين الماضية حيث يبلغ حاليا احتياطي الغاز الطبيعي المؤكد 219 تريليون متر مكعب أو ما يعادل 4% من الاحتياطي العالمي، وتوالت اكتشافات الغاز غير المصاحب في المملكة خلال السنوات الأخيرة بواقع 4 تريليون قدم مكعب سنويا تقريبا. وتتمتع المملكة العربية السعودية في هذا المجال بأهمية كبرى باعتبارها منتجا ومستهلكا رئيسيا للغاز في العالم ومصدرا لسوائله، ويستخدم الغاز الطبيعي للاستهلاك المحلي في المملكة كوقود في توليد الكهرباء وتحلية المياه ولقيام الصناعات المختلفة أهمها البيتروكيماوية، وينتج عن عمليات الغاز سوائل الغاز الطبيعي التي يجري استخدام جزءا منها محليا للاستهلاك المحلي أو للصناعات بينما يصدر الفائض إلى الأسواق العالمية.

وقد عملت كل من الجزائر والمملكة السعودية على تطوير قطاع الغاز الطبيعي من خلال إدخال الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا المجال، بتقنيات التكنولوجيا الحديثة التي تساعد في تنمية الاكتشافات وزيادة الإنتاج.

الفصل الرابع

تمهيد:

عرفت صناعة الغاز الطبيعي العالمية تطورات كبيرة بكل المقاييس، فعلى صعيد الحجم تضاعفت قاعدة الاحتياطي، في الوقت الذي ارتفع الاستهلاك العالمي من إجمالي الطاقة العالمية، وأدركت الحكومات أن هذا القطاع يكتسي أهمية بالغة نظرا للأبعاد الإستراتيجية، وتعاظمت الأهمية الإستراتيجية لهذا الوقود بعد أزمات سنوات السبعينات، حيث شهد هذا القطاع إصلاحات هيكلية سعت إلى فتحه أمام المنافسة الحرة، واستقطاب شركات الطاقة العالمية وتقليص تكاليف وتطوير عائداته الاقتصادية .

وتعتبر صناعة البيتروكمياويات من أهم الصناعات المرتبطة بالغاز الطبيعي، حيث تحولت إلى إحدى الصناعات التحويلية الأساسية التي شكلت القاعدة التصنيعية التي بنيت على دعائمها العديد من الصناعات التحويلية ذات الأحجام الاستثمارية المختلفة، والجزائر كغيرها من دول العالم تملك تجربة معتبرة في مجال صناعة البيتروكمياويات، حيث عملت بعد الاستقلال على إقامة المصانع والوحدات الإنتاجية لاستغلال وتكرير الغاز الطبيعي كمركب أرزيو الذي يعتبر من بين المشاريع الناجحة في الجزائر .

كذلك تبوأت صناعة البيتروكيماويات السعودية مركزا عالميا مرموقا من حيث توسعه طاقات التكرير وتحديث المصافي الموجهة منتجاتها للاستهلاك المحلي أو التصدير بالإضافة مشاركة المملكة السعودية في امتلاك مصافي بالدول المستهلكة الرئيسية محققة بذلك خطوات هامة في اتجاه التكامل الرأسي لصناعة التكرير والبيتروكيماويات .

وقد لعب الاستثمار الأجنبي المباشر ممثلا في كبرى شركات الطاقة العالمية دورا فعالا في تنمية صناعة الغاز الطبيعي في الجزائر والسعودية، سواء على مستوى الاكتشافات أو على مستوى إنتاج الغاز الطبيعي، من خلال إرساء قاعدة عمل متينة وحديثة بالدول المضيفة التي استطاعت الاستفادة من الخبرات التقنية والطرق التكنولوجية الحديثة في مجال التنقيب عن الغاز الطبيعي ونقله وتخزينه وتصديره نحو الأسواق الخارجية، ونظرا للأهمية الاقتصادية للغاز الطبيعي، سيما صناعة البيتروكيمياويات، في ظل التدفقات المتواصلة للشركات الأجنبية العاملة في مجال الغاز الطبيعي إلى الجزائر والسعودية قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث .

1- تطور صناعة البيتروكيمياويات في الجزائر والسعودية.

2- تأثير الاستثمار الأجنبي على صناعة الغاز الطبيعي في الجزائر والسعودية.

3- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل مشاريع الغاز الطبيعي في الجزائر والسعودية.

المبحث الأول: تطور صناعة البيتروكيمياويات في الجزائر والسعودية.

تعتبر الصناعات الكيميائية المحور الرئيس للتنمية الصناعية، وتتمثل هذه الأهمية في إنتاج وتجهيز الخامات التي تعتمد عليها الصناعات التحويلية والتي تمثل قاعدة عريضة ومتفرعة من المنتجات الاستهلاكية كالصناعات الدوائية والغذائية وصناعة المنظفات والأسمدة والمبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب وصناعة الأسمنت والصناعات المعدنية والزجاجية والنسيجية والبلاستيكية، كما تبرز أهميتها في توفير كيماويات معالجة الغاز الطبيعي وتحلية المياه وتنقية ومعالجة مياه الصرف الصحي، كما تساهم بشكل كبير في دعم الصادرات الجزائرية والسعودية وتزيد من القيمة المضافة للزيت الخام.

المطلب الأول: مشاريع مختلف الصناعات البيتروكيماوية في الجزائر.

لقد اعتمدت الجزائر في صناعتها البيتروكيماوية على الغاز الطبيعي، بغية توسيع الأسس المادية للاقتصاد بإنشاء صناعات أساسية تعمل على تكامل الاقتصاد الوطني والتراكم المالي وتوطيد الترابط بين الزراعة والصناعة، كما عمدت إلى الاستفادة من المشتقات الهيدروكربونية في تمويل معظم القطاعات.

الفرع الأول: أهم الصناعات البيتروكيماوية في الجزائر.

تم في المراحل الأولى لتطوير الصناعة البيتروكيماوية إجراء دراسة التنمية الاقتصادية لمنطقة أرزيو كقطب صناعي واعتمادا على التدفق الأكيد للغاز الطبيعي من حقل حاسي الرمل إلى منطقة أرزيو وعلى الإمكانيات التي يوفرها الغاز سواء كمورد للمواد الأولية للصناعة الكيماوية أو كمورد للطاقة، وعلى ضوء ذلك يكون بالإمكان تحديد المشاريع التي يمكن أن تستعمل الغاز الطبيعي كمادة أولية فيها، وهي مصنفة ضمن خمسة فروع.[1]

1. إنتاج الأوليفينات (La production d'oléfine).
2. مشتقات الأوليفينات (Des derives des oléfines).
3. المواد الأساسية للمطاط (Matiéres de base pour caoutchouc)
4. الأسيتيلين ومشتقاته.
5. الغاز الخام ومشتقاته.
6. الأسمدة الآزوتية (Les engrais azotes).

[1] C.Mercier -" L'industrie pétrochimique et ses possibilités d'implantation dans les pays en voie de développement " - publication de l'IFP - édition Technip 2002 - p.176

وكانت من الأهداف الأساسية للجزائر في ذلك هو تحقيق صناعة بتروكيمياوية وطنية من خلال مشاريع ذات بعد دولي تعتمد الجدية في البحث، ومضاعفة الدراسات في اختيار هذه المشاريع التي توفر السوق الملائمة للغاز الطبيعي.

الفرع الثاني : أهم مشاريع الصناعة البيتروكيماوية في الجزائر.

تمتلك الجزائر مصانع ومشاريع هامة للصناعة البيتروكيماوية تمكنها من تنمية القاعدة الصناعية وتوفير مناصب الشغل وتشجيع الصادرات نحو الأسواق الخارجية، ومن أهم المشاريع الصناعة البتروكيمياوية في الجزائر نذكر ما يلي:

أولا: مركب الأمونياك والأسمدة الآزوتية بالجزائر.

تم في شهر نوفمبر 1965 الإعلان الرسمي من خلال المناقصة الدولية لإنجاز مركب الأمونياك والأسمدة الآزوتية بأرزيو.

وفي جويلية 1966 أسندت إلى الشركة الفرنسية "technip "* إنجاز هذا المركب على أساس المفتاح باليد، كما تمت الموافقة على أن يتم توريد المعاملات التقنية الصناعية من قبل مؤسسة "Chimco" ** للشركة صاحبة الإنجاز، علاوة على اتفاقيات إضافية تنص على الإجراءات المتعلقة بالتكوين المهني والمساعدة الفنية للمستخدمين الجزائريين، وبداية سنة 1970 دخل المركب حيز الإنتاج بطاقة أولية تبلغ 800 ألف طن من الأسمدة الآزوتية سنويا قصد تغطية كامل احتياجات السوق الوطنية وتوجيه الفائض نحو التصدير، حيث يتم إمداد المركب بـــ 40 ألف متر مكعب من الغاز الطبيعي بشكل يومي من حقل حاسي الرمل، وقد أدخلت بعض التعديلات وأشغال التوسيع لهذا المركب في السنوات اللاحقة و بهذا أصبح هذا الإنجاز الضخم يتكون من الآتي:

1. ثلاثة وحدات لحمض النتريك بطاقة إجمالية 396 ألف طن/سنة.
2. ثلاثة وحدات لنترات الأمونيوم بطاقة إجمالية 495 ألف طن/ سنة.
3. وحدتان للأمونياك بطاقة إجمالية 660 ألف طن/سنة.
4. وحدة لمادة اليوريا بطاقة 132 ألف طن/ سنة.
5. ثلاثة مراكز للمرافق العامة.

* technip : تأسست سنة 1995 شركة متخصصة في تكرير و نقل النفط ثاني أكبر شركة منتجة في النفط في روسيا (Exploitation de pétrole et de gaz naturel).

** chimco : شركة تنشط في صناعة البيتروكيماويات.

ثانيا: مركب الأسمدة الفوسفاتية، الآزوتية والأمونياك بعنابة.

يدخل إنجاز مركب عنابة ضمن إطار السياسة التنموية للصناعة الكيماوية والترقية الزراعية بالجزائر وقد تم إنجازه مبدئيا عام 1972[1] وهو موجه أساسا لمواجهة الطلب المتزايد على الأسمدة في الجزائر، ويتم إمداده بالأمونياك من مركب أرزيو، وبمادة الفوسفات الطبيعي المستخرج من مناجم " جبل العنق" في الشرق الجزائري والذي ينقل إليه بواسطة السكك الحديدية.

ثالثا: مركب سكيكدة للدائن.

تم إنشاء هذا المصنع للدائن في سكيكدة بموجب اتفاقية وقعت مع شركة كيماوية يابانية (TEC japon) وشركة إيطالية (Snam progetti Italie) *بإشراف بريطاني وذلك في عام 1971 ودخل حيز الإنتاج في شهر جانفي 1977، أما أول إنتاج لمادة الإيثيلين كان في شهر فبراير 1978.

ويعد هذا المركب أكبر مركب من نوعه في إفريقيا والشرق الأوسط يتألف من عدة وحدات إنتاجية تستمد مادها الأولية من الميثان المتأتي من مركب التمييع، وهي كمايلي :

أ- وحدة الإيثيلين (Ethyléne) بطاقة 120 ألف طن/سنة.

ب- وحدة البولي إيثيلين (Polyethylene) بطاقة 48 ألف طن/ سنة.

ج- محطة لتحليه مياه البحر بطاقة 1000 متر مكعب / الساعة.

رابعا: الصناعة التحويلية للبلاستيك.

تعتبر الصناعة التحويلية للبلاستيك من الصناعات الأكثر أهمية من حيث تلبيتها لحاجيات الاستهلاك والقطاع الصناعي والزراعي من خلال منتجاهّا المتنوعة، ولقد تم تطوير هذه الصناعة عبر قطبين أساسيين: الشلف وسطيف، حيث تشمل الصموغ الاصطناعية المنتجة بمركب سكيكدة للميثانول والصموغ.

أضف إلى ذلك وحدتين بالجزائر العاصمة (الحراش) لإنتاج الأنابيب والغلافات للقطاع الزراعي على وجه الخصوص.

[1] منشورات المؤسسة الوطنية للأسمدة ومبيدات الحشرات " أسمدال " – 2003، ص 25.

* Snam progetti Italie : تأسست سنة 2008 تنشط في مجال الهندسة و البناء و خاصة فيما يخص الغاز والبيتروكيمياويات والكيماويات.

خامسا: مركب أرزيو للميثانول والصموغ.

دخل مركب أرزيو للميثانول والصموغ حيز الإنتاج بشكل جزئي (وحدة الميثانول) سنة 1976 باستعمال الغاز الطبيعي كمادة أولية أساسية ولقد تم انجازه من قبل الشركة الإنجليزية (Glascow - Humphrey) * وتبلغ الطاقة الإنتاجية 100 ألف طن/ سنة للميثانول و 20 ألف طن/ سنة لمادة الفورملدهايد (Formaldehyde) و 14.700 طن سنويا للصموغ.

المطلب الثاني: تطور الصناعة البيتروكيماوية في السعودية.

من أجل مواكبة التطور الصناعي لقطاع البيتروكيماويات في الأسواق العالمية، عمدت المملكة إلى إنشاء عدة شركات من أجل تنويع المنتجات وزيادة مبيعات المملكة، وفتح المجال أمام الشركات الأجنبية للدخول كمستثمرين إليها.

تم إنشاء الشركة السعودية للصناعات الأساسية سابك في عام 1976[1] وذلك لاستثمار الموارد الطبيعية الهيدروكربونية والمعدنية بالمملكة العربية السعودية، واليوم أصبحت لشركة سابك مكانة مرموقة بين الشركات العالمية الرائدة لاسيما في مجال البيتروكيمياويات، من حيث المبيعات وتنوع المنتجات التي تشمل الكيماويات الأساسية التي يتم إنتاجها من المواد الهيدروكربونية المشتقة من النفط الخام والكيماويات الوسيطة التي تعتبر مكونات أساسية تستخدمها صناعة البيتروكيمياويات لتصنيع منتجات أخرى، والبولي أوليفينات وهي مجموعة من البوليمرات المشتقة من البروبيلين والإيثيلين التي تستخدم لتصنيع مواد بلاستيكية صلبة ومرنة متعددة الاستخدامات، وبولي كلوريد الفينيل والبوليستر (خامات البلاستيك) والأسمدة من الأمونيا واليوريا والأسمدة المركبة والفوسفاتية والسائلة التي تلبي متطلبات المشاريع الزراعية، والمعادن كالحديد والصلب والألمنيوم، وتضم شركة سابك الصناعية بالمملكة العربية السعودية 18 شركة فرعية يقع معظمها في مدينة الجبيل الصناعية على ساحل الخليج العربي، وتقع شركتان منها في مدينة ينبع الصناعية على ساحل البحر الأحمر وشركة واحدة بمدينة الدمام بالمنطقة الشرقية.

كما أن شركة سابك (*Sabic) شريك في ثلاثة مشاريع صناعية إقليمية في مملكة البحرين علاوة على ذلك تملك شركة Sabic شركة "سابك الأوروبية للبيتروكيمياويات " بعد شراء قطاع البيتروكيمياويات في

* Humphrey et Glascow : تأسست سنة 1983 بدأت نشاطها في مجال الغاز سنة 1982 ثم تطورت و أنشأت عدة فروع لصناعة البيتروكيمياويات والغاز.

[1] -عبد الحسين بن علي ميرزا، صناعات البيتروكيماويات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي الترابط والتوافق، نوفمبر2005،ص 13 .

* Sabic : تأسست سنة 1977 و تسمى بالشركة السعودية للصناعات البيتروكيمياوية، مقرها بالرياض المملكة العربية تنشط في مجال البيتروكيمياويات والمنتجات الوسيطة.

شركة "DSM" الهولندية، ولهذه الشركة مصانع في كل من " جيلين " في هولندا و" جلسنكرش " في ألمانيا،كما تعتزم شركة سابك ومجموعة " شيدي " الصينية الخاصة إقامة مجمع للبيتروكيمياويات في الصين من المنتظر أن يضم أكبر مصنع للإيثيلين في العالم، بكلفة تقديرية 5 مليار دولار يقام في مدينة واليان الساحلية شمال شرق الصين وتمتلك الحكومة السعودية 70% [1]من رأس مال "سابك" وتمتلك القطاع الخاص في المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي الأخرى نسبة 30 % وقد تجاوز إجمالي إنتاج الشركة 42 مليون طن عام 2003، ليبلغ 50 مليون طن عام 2008، وقد بلغت حصة المملكة من صناعة البيتروكيمياويات نحو 13% من إجمالي الإنتاج العالمي للبيتروكيمياويات عام 2009، وقد استقطب الانتعاش الاقتصادي الكبير في المملكة استثمارات في قطاع صناعة البيتروكيمياويات بلغت قيمتها 90 مليار دولار أمريكي.

ويجري العمل في المملكة على زيادة الطاقات الإنتاجية للإيثيلين ومشتقاته، وفي هذا الإطار وقعت شركة أرامكو السعودية في ماي 2004 مذكرة تفاهم مع شركة *SAMITOMO اليابانية لتنفيذ مشروع تكاملي بين مجمع التكرير ومجمع البيتروكيمياويات في مدينة رابغ، ويعد واحد من أكبر مشروعات التكامل بين صناعة التكرير وصناعة البيتروكيمياويات لإنتاج 2.2 مليون طن من الأوليفينات وكميات كبيرة من الجازولين والمشتقات النفطية والغازية الأخرى بكلفة تقديرية 4.3 مليار دولار، ويتضمن الإتفاق تأسيس شركة مشتركة تتقاسم أسهمها كل من شركة أرامكو السعودية وشركة SAMITOMO اليابانية على أن تقوم أرامكو بإمداد رابغ بحوالي 400 ألف برميل يوميا من النفط الخام و 95 مليون متر مكعب يوميا من الإيثان، و 10 إلى 15 ألف برميل يوميا من البيوتان، بينما تقوم شركة SUMITOMO بإمداد المشروع بالتقنية المناسبة وأسس التسويق للمشروع، وقد انطلق المشروع عام 2008.

وعلى صعيد آخر أعلنت شركة التصنيع الوطنية عن بدء تشغيل مشروعاتها الخاصة بإنتاج البروبيلين والبولي بروبيلين بطاقة إجمالية تبلغ 900 ألف طن سنويا، كما وقعت شركة أستيكس (ASETICS CORP) الكندية في عام 2004 اتفاقا مع شركة التصنيع الوطنية للبيتروكيمياويات السعودية لبناء وحدات لإنتاج حامض المخليك وخلات الفينيل والميثانول في مدينة الجبيل الصناعية بطاقة إنتاجية قدرها 500 ألف طن سنويا وقد بدأ المشروع عام 2007 بكلفة استثمارية قدرها 1 مليار دولار.

---

[1] - الدكتور عبد الحسين بن علي ميرزا، مرجع سابق ،ص 14 .

* SUMITOMO : تأسست سنة 1948 متخصصة في إنتاج البيتروكيماويات و البلاستيك و الكيماويات شركة يابانية.

كما أعلنت المملكة عام 2003 عن مبادرة الغاز "Gas Intiative" حيث دعت الشركات الأجنبية للاستثمار في 3 مشاريع غاز متكاملة بمبلغ إجمالي قدره 25 مليار دولار، وقد ساهمت هذه المبادرة بشكل كبير في ازدهار صناعة البيتروكيمياويات في المملكة لأن الغاز الطبيعي يعتبر العمود الفقري لهذه الصناعة،كما يمثل انضمام المملكة العربية السعودية لمنظمة التجارة العالمية فرصة لصناعة البيتروكيمياويات في المملكة لاقتحام الأسواق العالمية بصادراتها الحيوية والمتطورة من المنتجات البيتروكيمياوية، حيث أصبحت صناعة الغاز بكامل مراحلها عنصرا من العناصر الأساسية التي تساهم في اقتصاد المملكة حيث أنها السبب المباشر أو غير المباشر كما يصل إلى نسبة 15% من الناتج المحلي الإجمالي ولإيجاد 35000 فرصة من فرص التوظيف المباشر.

ترتكز صناعة الغاز المتنامية في المملكة على برنامج طموح للتنقيب عن الغاز تديره شركة أرامكو السعودية بنجاح مشهود.

المطلب الثالث: الرؤية المستقبلية لصناعة البيتروكيمياويات في الجزائر والسعودية.

لكي يتم تحقيق الرؤية المستقبلية لقطاع البيتروكيمياويات فإنه من المهم أن نتطرق بشكل مناسب إلى إستراتيجية تنفيذها، والبلدين محل الدراسة (الجزائر والسعودية) مصممان على القيام بعملية تطوير واستغلال الغاز بطريقة فعَّالة وذلك من خلال استثمارات مستهدفة من جانب البلدين والمستثمرين المحليين والأجانب في هذا القطاع، وسوف يتحقق ذلك عن طريق تبني قواعد تنظيمية ومالية مناسبة وفعَّالة، وفي هذا السياق قامت كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية بمبادرتهما لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جميع مراحل أعمال الغاز وسوف نتطرق لآفاق صناعة البيتروكيمياويات في الجزائر والسعودية.

الفرع الأول: آفاق تطوير الصناعة البيتروكيماوية في الجزائر.

في إطار توسيع نطاق الصناعة البيتروكيمياوية في الجزائر وبغية مواكبة ركب إستراتيجية هذه الصناعة ضمن إطار اقتصاد السوق وترشيد استعمالها واستغلالها داخل الاقتصاد الوطني مسايرة للشروط والضوابط العالمية باشرت الجزائر في إعداد برامج تطوير هذه الصناعة، أخص بالذكر الصناعة البيتروكيمياوية القاعدية من خلال فتح مجال للدراسة والبحث وضبط العوامل المؤثرة في إنجاحها من قبل الهيئات المختصة وإطارات القطاع، واستجابة لهذا الطموح اتجاه آفاق تحديث الصناعة البيتروكيمياوية وضعت محاور واتجاهات أساسية مبنية على قواعد علمية

واقتصادية بمثابة الركائز الأساسية لهذه الصناعة، وذلك من خلال الندوة الدولية التي انعقدت في الجزائر بداية سنة 2002 التي تهدف أساسا إلى تحديد الإجراءات التقنية والاقتصادية المشجعة للصناعة البيتروكيمياوية.

اعتبرت المحاور التي تمت مناقشتها بمثابة المنهج التحليلي لموضوع الندوة بما فيها التوصيات الناتجة عنها وبالتالي فإن الإطار المتداول بالإجماع لن يكون إلا الإطار العام والشامل لآفاق تطوير الصناعة البيتروكيمياوية في الجزائر نظريا ويبقى تطبيقها بأيدي أصحاب القرارات النهائية بوضع مجمل المواثيق والتراخيص اللازمة.

استنادا لما سبق يمكن سرد مراحل هذا التحليل والدراسة وفقا للمحاور التالية:

أولا: الإطار التحليلي الاقتصادي.

يتحدد في هذا الإطار الدراسة من خلال التنويع الاقتصادي المرتكز أساسا على الميزات الاقتصادية المعروفة كالمردودية والقابلية للمنافسة ووفورات الحجم إضافة إلى الإجراءات المشجعة الأخرى وغيرها من الميزات ويكون الاعتماد في التحليل على المجال العام له والمظاهر الاقتصادية المشكلة له مع التحليل المقارن.

أ- مجال التحليل:

تعتبر القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها التحليل والدراسة في إطار الصناعة البيتروكيمياوية من ناحية المواد الأولية في الوقت الحالي، هي مجمل المواثيق والقوانين السارية المفعول المتعلقة بالمنتجات الغازية والبترولية، وكذا قانون الاستثمارات وقوانين المالية وما يتعلق بوكالة الترقية ودعم الاستثمار (APSI)، أما خلال المراحل المستقبلية فيتم الاعتماد على مجمل القوانين المعدلة وكذا قانون الاستثمارات وكذا مختلف الأحكام التشريعية الجديدة.

ب- المظاهر الاقتصادية:

في هذا الإطار يمكن ملاحظة الخصوصيات العامة للصناعة البيتروكيمياوية التي تتمثل في العديد من النقاط نوجزها فيما يلي:

1. العامل والمظهر الدوري للسوق مع حساسية في الأسعار والهوامش.
2. تقليص تكاليف الإنتاج.
3. الكثافة الرأسمالية لمنبع الصناعة البيتروكيمياوية.
4. عامل المردودية وتنويع المؤسسات البترولية.
5. المساهمة المعتبرة للميزان التجاري.

ثانيا: الإجراءات المشجعة في التحليل.

تدخل في هذا الإطار عدة عوامل مشجعة في التحليل والدراسة للمساهمة في وضع أرضية عمل لتثمين الصناعة البيتروكيمياوية في الجزائر.

أ- الرهانات الدائمة للاقتصاد الجزائري:

تتجلى هذه الرهانات عبر مختلف النقاط التالية:

1. الخروج الأكيد من دائرة أحادية البلد المصدر.
2. استقرار موارد المحروقات وتحسين الريع الغازي.
3. إمكانية التمتع بمحور التخصص الصناعي.
4. تنمية وتطوير المجال الصناعي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب- الميزات الجبائية:

اعتمادا على الطبيعة الرأسمالية لاستثمارات الصناعة البيتروكيمياوية القاعدية، يصبح مبتغى المؤسسات هو توفر نظام مشترك تتوافق فيه أنظمة المناطق النوعية ونظام المناطق الحرة والمميزات المطلوبة ستسمح بإنعاش الصناعة البيتروكيمياوية.

الفرع الثاني: الرؤية المستقبلية لصناعة الغاز الطبيعي في السعودية.

تعتمد رؤية المملكة المستقبلية لقطاع صناعة الغاز الطبيعي والبيتروكيمياويات على أسس هامة تدعم الاستخدام الأمثل للطاقة، لمساندة أهداف المملكة الاقتصادية والاجتماعية فالاستخدام الأمثل لموارد الطاقة يعد أمرا رئيسيا لدعم الاقتصاد السعودي حيث طورت المملكة عام 2002 إستراتيجية لقطاع الغاز[1] لتكون بمثابة السبيل الذي ينبغي الاسترشاد به ليقود إلى تطور صناعة الغاز، وأكدت هذه الإستراتيجية على دور الغاز كمحرك رئيسي للنمو الصناعي ولإيجاد المزيد من الفرص الوظيفية في المملكة، كما تضمنت الإستراتيجية الرؤية المستقبلية لقطاع الغاز ألا وهي "تحقيق أعلى مردود اقتصادي واجتماعي للمملكة من استغلال مواردها من الغاز الطبيعي".

[1] - خالد الفالح، ندوة دور قطاع الغاز وفرص النمو الاقتصادي، أرامكو السعودية 2001، ص 1

لكي يتم تحقيق الرؤية المستقبلية لقطاع الغاز فإنه من المهم أن نتطرق بشكل مناسب إلى خطط تنفيدها، والمملكة السعودية مصممة على عملية تطوير واستغلال الغاز بطريقة فعالة، وذلك من خلال استثمارات مستهدفة من جانب المملكة والمستثمرين المحليين والأجانب في هذا القطاع، وسوف يتحقق ذلك عن طريق تبني قواعد تنظيمية ومالية مناسبة وفعالة، وفي هذا السياق قامت المملكة بمبادرتها لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في جميع مراحل أعمال الغاز، وتجري حاليا شركات طاقة عالمية رائدة مفاوضات مع المملكة لتنفيذ مشاريع محورية كبرى في جميع مراحل صناعة الغاز الطبيعي.

سيسمح هيكل الصناعة المستقبلي للقطاع الخاص بالمساهمة في جميع مراحل أعمال الغاز والتي تشمل عمليات التنقيب والإنتاج والمعالجة والتجزئة والنقل، بالإضافة لاستخدامات الغاز المختلفة مثل مشاريع توليد الكهرباء وتحلية المياه والصناعات البيتروكيمياوية وغيرها.

سوف يتم إمداد الغاز وإنتاجه في المستقبل من قبل أرامكو السعودية أو المشاريع المشتركة بين المستثمرين في القطاع الخاص و أرامكو، سوف يكون بيع منتجات الغاز مستقبلا من قبل هذه الفئة من المستثمرين إلى المجمع الذي يقوم بتشغيل شبكة الغاز الرئيسية (أرامكو).

وتجسد تطورات إنتاج الصناعة البيتروكيماوية السعودية توجها نحو توسيع القاعدة الصناعية الوطنية وتحقيق قيمة مالية إضافية من إنتاج الغاز الطبيعي والمساهمة في بناء صرح صناعي متطور يحقق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة في إطار خطط تنويع مصادر الدخل الوطني.

المطلب الرابع: مقارنة أداء الجزائر والسعودية في مجال صناعة البيتروكيمياويات.

من خلال ما سبق، وبإجراء مقارنة بسيطة بين قطاع الصناعة البيتروكيماوية في الجزائر والمملكة العربية السعودية، ومن خلال النتائج المحققة يمكن استنتاج أن المملكة السعودية تفوقت تفوقا واضحا في مجال صناعة البيتروكيماويات على الجزائر، ويتجلى ذلك من خلال المشاريع المنجزة سواء كان ذلك دخل المملكة أو من خلال المشاريع المشتركة بين شركة SABIC السعودية وشركات أخرى أجنبية.

فعلى سبيل المثال تمتلك شركة SABIC قطاع البيتروكيماويات في شركة "DSM" الهولندية، كما أنها مقدمة على مشاريع عالمية ضخمة، حيث أنها يعتزم إقامة أكبر مصنع للإيثيلين في العالم مع شركة " شيدي" الصينية بتكلفة مقدرة بـــ 5 ملايير دولار، واستطاعت المملكة العربية السعودية ممثلة في شركة SABIC تحقيق

13 من إجمالي الإنتاج العالمي لصناعة البيتروكيماويات ، في حين أن التجربة الجزائرية لا تزال بعيدة نوعا ما عما حققته نظيرتها السعودية.

فالسياسة الاستثمارية الجزائرية في ميدان البيتروكيماويات قد أكدت على المنتجات البيتروكيماوية الإنتاجية، مع خوض غمار استغلال بمعدل تحقيق في ظروف وآجال وتكاليف استثمارية وتبعية مالية وتقنية خارجية، غير ملائمة للإستراتيجية الجزائرية لتنمية وتطوير قطاع البتروكيماويات .

كما اعتبرت ظروف الإنتاج بدورها أبعد من الواقع المرتقب من قبل المسيرين الجزائريين، وبالفعل لم يكن الإنتاج مرغوبا فيه سواء من الناحية الفيزيائية (ضعف التحقيق قياساً للأهداف المرجوة، وضعف استعمال الطاقات الإنتاجية)، أو من ناحية التكاليف.

أما الجانب التنظيمي للصناعة البيتروكيماوية، فقد تميز بمكانة هامشية داخل الشركة "سوناطراك" سواء على المستوى القانوني أو مستوى النشاطات الاقتصادية الحقيقية، وكذا من خلال علاقات هذه الشركة الوطنية مع القطاع الخاص ، في حين نرى أن المملكة السعودية أولت اهتماما بالغا بقطاع البيتروكيماويات حيث تمتلك شركة SABIC المتخصصة في هذه الصناعة، واستطاعت أن تحقق إنجازات هامة على الصعيد العالمي من خلال امتلاك حصص في شركات عالمية وإقامة مشاريع ذات قيمة اقتصادية عالية.

بالرغم من ذلك ، إلا أن الإصلاحات المتبعة من قبل الحكومة الجزائرية في الآونة الأخيرة من شأنها أن تعيد تثمين هذا القطاع لاسيما في مجال التكرير، ويدخل هذا البرنامج الذي يعتمد على مساهمة الشركات العالمية في إطار تجديد الحظيرة العامة لتطوير الطاقات وتحسين فعالياتها لتقليص تكاليف الاستغلال والإنتاج، كما يتم تكييف وحدات التكرير أيضاً للاستجابة إلى المقاييس الجديدة في ميدان المحافظة على البيئة، الأمر الذي خلص إلى اعتماد مناقصات دولية في إطار إعادة تجديد معمل تكرير عين صالح المغلق منذ 1986، وإنشاء معمل جديد للتكرير في منطقة أدرار .

وبنفس أهمية البحث والتنقيب، وتوسيع طاقات التصدير، فإن الصناعة البيتروكيماوية تحظى بنفس الأهمية والأولوية ضمن مختلف الإصلاحات المبرمجة من قبل الحكومة، التي تهدف إلى فتح الباب لرؤوس الأموال الخاصة و الأجنبية لاكتساب أحسن وجه للاتجاه الاقتصادي الذي يشكله هذا القطاع في الجزائر .

المبحث الثاني: تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على صناعة الغاز الطبيعي في الجزائر والسعودية.

لقد كان لدخول الاستثمارات الأجنبية المجسدة في الشركات الأجنبية المستثمرة في مجال الغاز الطبيعي في الدولتين تأثيرا سواء على عدد عمليات الاكتشافات، معدلات الإنتاج وهذا جراء انتقال التكنولوجيا التي كان لها تأثير إيجابي وهذا ما سنحاول التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول:أثر الاستثمار الأجنبي على نشاط استكشاف الغاز الطبيعي في الجزائر.

تشير معظم الدراسات الجيوكيميائية إلى وجود إمكانيات هيدروكربونية كبيرة ما تزال غير مستكشفة بشكل كامل في الجزائر، على الرغم من مرور ما يزيد عن نصف قرن من النشاط الاستكشافي، ويقدر بأن نصف أراضي البلاد ما زالت بحاجة إلى المزيد من الجهود الاستكشافية، حيث تم تحقيق 43 اكتشافا نفطيا وغازيا[1] خلال الفترة 1995-1998 ، مع أن رخص الاستكشاف الممنوحة حتى نهاية عام 1998 لم تكن تغطي سوى 623.5 ألف كيلومتر مربع، وتعتبر هذه المساحة قليلة إذا ما قورنت بحوالي 1.5 مليون متر مربع غير مستكشفة بصورة مرضية بعد، وقد حافظت النشاطات الاستكشافية على وتيرة عالية منذ عام 1980 حيث زادت نشاطات المسوحات الزلزالية عن 100 فرقة/شهر خلال معظم سنوات تلك الفترة، ووصلت إلى 128 فرقة / شهر خلال عام 1998،كما كان عدد الحفارات العاملة في الحفر الاستكشافي والتطويري يزيد عن 30 حفارة/ حيث تم حفر 100 بئر كل سنة، يعتبر النشاط الاستكشافي حجر الزاوية لسياسة صناعة الغاز الطبيعي في البلاد، وقد تباينت نتائج عمليات الاستكشاف في البلاد خلال السنوات الأخيرة الماضية (2002-2011)، لكن تلك النتائج بقيت إيجابية كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول رقم (1-4): اكتشافات الغاز الطبيعي في الجزائر 2002-2011.

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الاكتشافات	7	9	3	8	15	9	12	10	10

المصدر: النفط والتعاون العربي ، المجلد الثامن والثلاثون، سنة 2011، العدد 140، ص 95.

[1] - مجلة النفط والتعاون العربي، التوجهات قصيرة المدى في صناعة الغاز الطبيعي، المجلد الثامن والثلاثون، العدد2012،140،ص 95.

ساهمت هذه الاكتشافات في تدعيم موقف الجزائر في جذب استثمارات الشركات العالمية، فعلى سبيل المثال حصلت شركة Eni * في نهاية سنة 2008 على عقد يخولها حق الاستكشاف في قاطع كرزاك الذي تبلغ مساحته 16 ألف كيلومتر مربع، ويقع على بعد 400 كم جنوب غرب حقل حاسي الرمل.

أما في مطلع عام 2009، نالت شركة Gaw prom Nether lands BV حق الاستكشاف في امتياز الأصيل الواقع على اليابسة، الذي تشير الدراسات الأولية إلى أنه قد يحتوي على 30 مليون طن من النفط والغاز، يحتوي الامتياز على ثلاثة قطاعات تغطي مساحة تزيد عن 3 آلاف كيلومتر مربع، كما ساهمت نتائج الاستكشافات في تشجيع الشركات العاملة على ضخ المزيد من الاستثمارات، مثل شركة Bp Algeria** التي أعلنت في النصف الثاني من عام 2009 أنها سوف تستثمر 2 مليار دولار خلال خمس سنوات في بعض مشاريعها في الجزائر، ومنها حفر 3 آبار استكشافية في حقول غازية مأمولة، والاستثمار في مشروع لاصطياد وتخزين غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن عمليات إنتاج الغاز، والمحافظة على معدل الإنتاج من الحقلين الذين تساهم الشركة في تشغيلهما (عين صالح، وعين أمناس)، ومن ضمن تلك الاستثمارات 800 مليون دولار ستخصص لمشروع ضواغط في حقل عين صالح للحفاظ على معدل إنتاجه البالغ حوالي 9 مليار متر مكعب سنويا، إضافة إلى مشروع مشابه في حقل عين أمناس الذي تصل طاقته الإنتاجية من الغاز الطبيعي إلى نفس طاقة حقل عين صالح.[1]

أعلنت شركة سوناطراك في شهر جويلية 2009 عن بدء أعمال التطوير في مشروع حقل توات الغازي الواقع في الجنوب الغربي بالقرب من مدينة أدرار، وذلك بالتعاون مع شركة GDF suez SA * الفرنسية وكانت الوكالة الوطنية لتثمين موارد المحروقات قد وافقت على مخطط التطوير بعد حملة استكشاف انطلقت عام 2003 وتم خلالها حفر 7 آبار، كما أنه من المنتظر أن ينتج المشروع حوالي 4.5 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا انطلاقا من سنة 2013، حيث يتضمن تطوير 10 حقول في منطقة تقدر مساحتها بحوالي 3000 كيلومتر مربع وشمل حفر 40 بئرا جديدا.

* Eni: من أكبر الشركات الايطالية تأسست سنة 1953، تعمل في مجال التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي والبيتروكيمياويات وتوليد الطاقة.

** Bp : هي من شركات النفط البريطانية تأسست سنة 1954 تعرف باسم **BRITISH PETROLEUM** تعتبر ثالث أكبر شركة نفط في العالم لها 19 مصفاة ما بين بحر الشمال، ألاسكا، روسيا، الجزائر، أنغولا.

[1] نشرة متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربيا وعالميا، أوابك، السنة التاسعة والعشرون، العدد3، 2009، ص 80 .

* GDF suez: تأسست سنة 2008 شركة فرنسية (Gaz de France) و هي ثاني مجمع عالمي للطاقة سنة 2010.

وفي مطلع عام 2010، أعلنت شركة **GAZ prom international الروسية، عن البدء بأعمال البحث والتنقيب في ترخيص "الأصيل" في الجزائر[1]، وبدأت الشركة أعمال التنقيب والحفر لأول بئر استكشافي " زهور السايح-2-" في محيط منطقة ترخيص "الأصيل" في حوض بركين في الجزائر، بما يتوافق مع الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية الموقعة مع الجزائر، ويدخل حفر الآبار في التزام برنامج الحد الأدنى من أعمال التنقيب حيث تنص شروط المناقصة التي فازت بها الشركة المذكورة، على حفر 4 آبار في القسم البري من ترخيص"الأصيل" وتقوم الشركة في نفس الوقت بعمليات البحث والتنقيب وإجراء المسح الزلزالي ثلاثي الأبعاد على نطاق واسع في مناطق مرخصة أخرى من الجزائر.[2] ومن المقرر أن تنتهي الأعمال سنة 2012 .

كما وقعت شركة "Dalmz Energy LLC" على عقد تقوم بموجبه بحفر 4 آبار تقييميه لصالح شركة *International plc petroceltic وهي المشغل في امتياز "عسارين" في الجزائر، وتعتبر عمليات الحفر المزمع القيام بها امتداد لبرنامج حفر سابق تضمن 5 آبار بين سنة 2009 والنصف الأول من سنة 2010.

وقد أعلنت الشركة في مطلع سنة 2011 عن نجاح اختبارها للبئر (عين تسالة-4) في الامتياز المذكور حيث أنتج البئر 1.35 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، ويعتبر أول بئر من مجموعة الآبار تقييميه سيتم حفرها في اكتشاف عين تسالة للغاز.[3]

في مطلع سنة 2011 حصلت شركة **Petrofac على عقد مشروع شامل"Lump-sum" بقيمة 1.2 مليار دولار لتطوير الحقول الجنوبية في عين صالح، وتشمل "جارة البفنات" و"حاسي موميني" و"عين صالح" و" غور محمود".

تتضمن رؤية الشركة لعمليات التطوير إنشاء محطة إنتاج وتجميع مركزية للغاز تحتوي على وحدتين للتجفيف باستطاعة تصل إلى 16.8 مليون متر مكعب، وتمديد 300 كم من أنابيب التجميع التي تنقل الغاز الطبيعي من الآبار إلى محطة " كريشيا" التي ستخضع مع محطة " تيغ " للتطوير من أجل العمليات المستقبلية حيث وصلت مدة المشروع إلى 50 شهرا، ويهدف إلى دعم خطة إنتاج 9 مليار متر مكعب سنويا من الغاز بعد سنة 2013، وأن

** GAZ prom international: تأسست سنة 1989انتاجها يتمثل في الغاز الطبيعي و النفط و هي شركة روسية تنشط في معالجة و نقل الغاز و هي أول مصدر للغاز الطبيعي في العالم سنة 2005.

[1] -مجلة النفط والتعاون العربي، التوجهات قصيرة المدى في صناعة الغاز الطبيعي، مرجع سابق ص 96.

[2] نفس المرجع، ص 97

* petroceltic : شركة عالمية تنشط في إنتاج الغاز، لها عدة فروع منها في الجزائر.

[3] Oip voice .2/3/2011.

** Petrofac: شركة بريطانية رائدة في مجال النفط والغاز.

شركة Petrofac قد وقعت عقدا في بداية الربع الثاني من عام 2010 مع شركة CE oil and Gaz*** لتزويدها بضواغط متطورة قادرة على إعادة حقن الغاز الحامض ليتم استخدامها في محطة ميرك المركزية للمعالجة التابعة لشركة Groupement Berkine * في حوض بركين بالجزائر.[1]

إضافة لما ذكر فقد أعلنت سونطراك عن الخطوط العريضة لخطتها التنموية الخماسية الممتدة بين عامي 2010 و 2014 التي تقدر استثماراتها بحوالي 70 مليار دولار، منها 17 مليار دولار من الشركات العالمية كاستثمارات أجنبية مباشرة، حيث أن 70% من حجم الاستثمارات ستخصص لأعمال التنقيب والاستكشاف والتطوير، حيث من المزمع حفر أكثر من 1600 بئر استكشافي وتطويري خلال سنوات الخطة الخمس. كما سيتم التركيز على حقلي حاسي مسعود وحاسي الرمل اللذان يتوقع أن ينتجا حوالي نصف مليون طن مكافئ نفط خلال تلك الفترة.

ويبين الجدول التالي نتائج 6 جولات تم إطلاقها لتقديم عروض الاستكشاف في الجزائر بين عامي 2002-2009.

الجدول رقم (2- 4): عدد القواطع/ التراخيص المعروضة والممنوحة 2002-2009.

السنة	عدد القواطع/التراخيص المعروضة	عدد القواطع/ التراخيص الملزمة
2002	10	7
2003	12	5
2004	10	8
2005	10	9
2008	16	4
2009	10	3

المصدر: النفط والتعاون العربي، المجلد الثامن والثلاثون، العدد 140، ص 97.

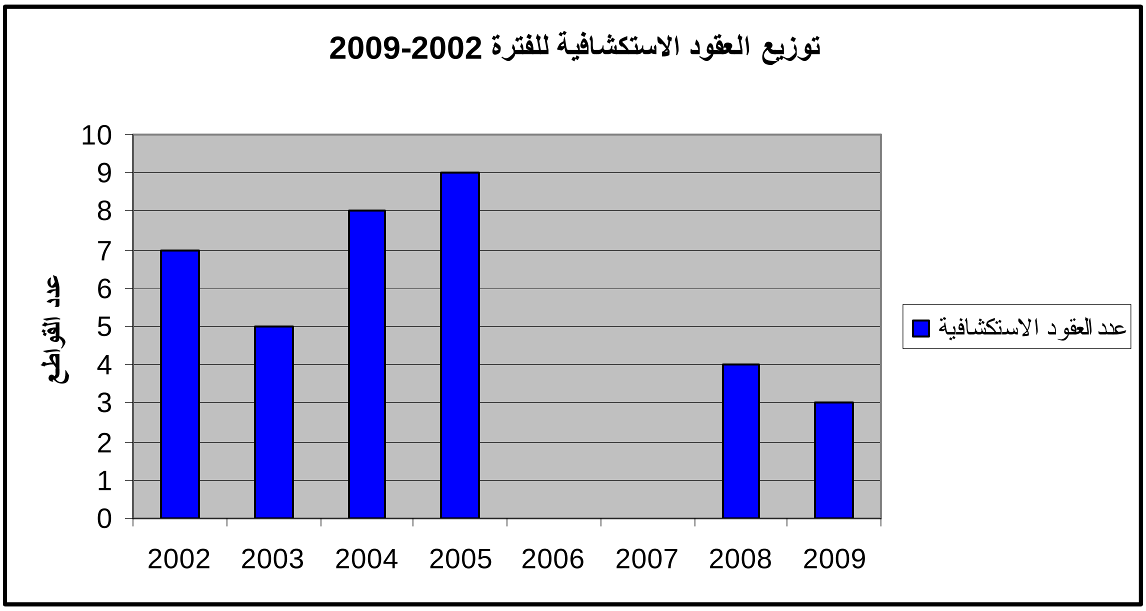
والشكل الآتي يبين العقود الاستكشافية الموقعة ما بين 2002-2009

*** CE oil and Gaz : مؤسسة عالمية لتجهيزات تكنولوجية وخدمات الخاصة بالصناعة البترولية والغازية وإنتاج الغاز الطبيعي المسال.

* Groupement Berkine: مجمع بترولي شراكة بين شركة Anadarco الأمريكية بنسبة 35% و سونطراك يوجد مقره بحاسي مسعود.

1 Oip voice 20/04/2010.

الشكل رقم(1- 4): توزيع العقود الاستكشافية الموقعة للفترة الممتدة ما بين 2002-2009.



المصدر: النفط والتعاون العربي، المجلد الثامن والثلاثون، العدد 140، ص 103.

نلاحظ من خلال الجدول و الشكل الموضح أعلاه أن عدد العقود الاستكشافية الموقعة كانت في تذبذب خلال السنوات الأولى من فترة الدراسة و لكن مرتفعة مقارنة بالسنتين 2008 و 2009 و هذا راجع إلى ألازمة المالية العالمية التي مست الاقتصاديات الأجنبية و بالتالي أثرت على حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر ما أدى غالى انخفاض عقود الاستكشاف.

المطلب الثاني: أثر الاستثمار الأجنبي على نشاط استكشاف الغاز الطبيعي في السعودية.

تهتم شركة أرامكو السعودية بكافة نشاطات الصناعة البترولية، ومنها عمليات التنقيب عن النفط والغاز التي حققت إنجازات مختلفة على هذا الصعيد خلال الأعوام الماضية، حيث يبين الجدول الآتي مواقع اكتشافات الغاز الطبيعي الرئيسية في المملكة للفترة 2002-2010.

الجدول رقم (3-4): اكتشافات الغاز في المملكة السعودية للفترة 2002- 2010 .

السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد الاكتشافات	2	4	1	5	-	2	-	5	1

المصدر: - مؤتمر الطاقة العربي الثامن، عمان – المملكة الأردنية الهاشمي، 17 مايو 2006 م، ص34.

- النفط والتعاون العربي، المجلد الثامن والثلاثون، العدد 140 ،سنة 2012، ص110.

يلاحظ أن أرامكو السعودية اكتشفت 12 حقلا من الغاز خلال الفترة 2002 – 2005 بعدما تملكت المملكة العربية السعودية كامل أصول الشركة، ومع أن معظم هذه الحقول تقع في الجزء الشرقي من المملكة العربية السعودية إلا أن أرامكو السعودية بدأت منذ عام 1999 بتوسيع نشاط التنقيب باتجاه الغرب، إلى الجزء الشمالي الغربي للمنطقة الوسطى وإلى السهل الساحلي على البحر الأحمر، والتي ترتب عنها اكتشافات هامة شكلت بعداً اقتصادياً واستراتيجياً محورياً في عمليات التنمية الاقتصادية السعودية المتوازنة، وفتحت آفاقاً واسعة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية في مجالات التنمية الأساسية، من خلال اكتشافات الغاز الرئيسية في مناطق المملكة العربية السعودية المختلفة.

في عام 2007 تم الإعلان عن اكتشافين جنوب شرق حقل غوار[1]، الأول هو دروازة-1 وأنتج عند وضعه على الاختبار 2.8 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي وذلك من مكمني غيزة و عرب – د.أما الاكتشاف الثاني فكان مبروك -1 الذي أنتج عند اختباره 2 مليون متر مكعب من الغاز.

ومن الاكتشافات أيضا حقل سريان على بعد 125 كم جنوب مدينة الرياض[2] الذي اكتشف سنة 2009 ، حيث أنتج البئر الاختباري الأول سريان-1 ما يقارب 13.6 مليون متر مكعب من الغاز، وذلك من مكمن عنيزة – ب كما أنتج البئر نفسه 21 مليون متر مكعب من الغـــاز كذلك من مكـــمنه عنيزة – أ.

أما البئر التجديدي سريان – 2 فقد أنتج عند وضعه على الاختبار 3.9 مليون متر مكعب من الغاز من مكمن عنيزة، وتم في نفس العام اكتشاف للغاز الحر هو حقل سنمان على بعد 136 كم جنوب مدينة الرياض، وقد أنتج البئر الاختباري الأول فيه بمعدل 8 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، وذكر في التقرير السنوي للشركة السعودية الأمريكية (Aramco) أن اكتشاف هذين الحقلين جعل عدد الحقول التي تديرها الشركة 107 حقل.

أعلن وزير البترول والثروة المعدنية في المملكة في مطلع سنة 2009 أن شركة أرامكو ثلاثة اكتشافات جديدة للغاز[3] وذلك في المنطقة الشرقية من المملكة جميع هذه الاكتشافات تقع في المغمورة وهي:

عربية -1، ربيب -1، حصباء -16 كما أوضح الإعلان أن بئر عربية -1 يقع في مياه الخليج العربي على بعد 185 كم شمال شرق مدينة الظهران، حيث تم اختبار مكمن الخف - ب في البئر على عمق 3200 م، وتدفق الغاز منه بمعدل 41.1 مليون متر مكعب/ يوم، ويتوقع أن ينتج البئر كميات أعلى تحت ظروف الإنتاج الاعتيادية، كما حققت الشركة اكتشافات لمكامن جديدة في حقول أخرى مثل: وجنا والجريبيعات وكران ومدركة وشدقم وقد

[1] - مجلة النفط والتعاون العربي، التوجهات قصيرة المدى في صناعة الغاز الطبيعي نظرة شاملة لسنة 2012، المجلد الثامن والثلاثون، العدد 2012،140، ص 110.
[2] Oil and gas journal, 3/5/2011.
[3] جريدة الرياض، العدد 6557 بتاريخ: 08 يوليو2010، ص 14.

وقعت شركة أرامكو السعودية عقدين مع شركتي Hyundai[*] الكورية للهندسة والإنشاء وشركة PETROFAC البريطانية الدولية لخدمات النفط والغاز وذلك لتطوير مرافق حقل غاز كران، حيث فازت Hyundai بعقد مقاولة (تسليم المفتاح باليد) لتنفيذ الأعمال الهندسية وأعمال التوريد والإنشاء لمرافق غاز كران، ويشمل العقد بناء منظومة لمعالجة الغاز ومناولته، إضافة إلى إنشاء المرافق والخدمات اللازمة لاستقبال الغاز.

أما شركة PETROFAC، فقد فازت بعقد مقاولة (تسليم المفتاح باليد) يشمل مد خط أنابيب الغاز بطول 47 كم، بالإضافة إلى عقد إنشاء مصنع طاقة إضافي وتحديث أنظمة التحكم في عمليات المصنع وكذلك الأنظمة الكهربائية ومرافق المساندة، كما يعد حقل غاز كران أول حقل للغاز غير المرافق تقوم أرامكو السعودية بتطويره في المغمورة استجابة لنمو الطلب الداخلي على الغاز في المملكة، وسيتم من خلال برنامج غاز كران معالجة 1.8 مليار متر مكعب من الغاز، ينقل عبر خط أنابيب تحت سطح البحر لمسافة 110 كم إلى مصنع غاز الخرسانية على الشاطئ، إضافة لذلك فقد تم الإعلان في السعودية مطلع سنة 2010 أن شركة أرامكو حققت اكتشافا للغاز في منطقة الجلاميد قرب الحدود الشمالية للمملكة، ويقع الحقل المكتشف على بعد 95 كم شرق مدينة طريف.

حفر البئر جلاميد – 3 إلى عمق بلغ 2985 م وصولا إلى مكمن الصنارة، وأنتج عند اختباره حوالي 342 ألف متر مكعب من الغاز في اليوم، وكان من ضمن توجهات المملكة التنقيب عن الغاز الحر في منطقة الربع الخالي حيث ساهمت العديد من الشركات في هذا المشروع، واستنادا إلى تقرير أرامكو لسنة 2009 استمرت المشاريع المعنية بالتنقيب عن الغاز الحر، حيث عملت شركة جنوب الربع الخالي المحدودة. Khali company Al South Rub limited (SRAK[*]) وشركة Luksar energy[**]، وشركة Sino saudi Gas، وشركة Eni Repsa Gas وقد حفرت تلك الشركات 24 بئرا استكشافيا حتى سنة 2009[1]، أسفرت عن اكتشاف الغاز في "طخمان" و"فايدة" و"كدن – 6"، فقد كشفت شركة جنوب الربع الخالي المحدودة عن نتائج اختبار البئر الاستكشافي كدن – 6، حيث أنتج ما مجموعه 90 مليون متر مكعب/ يوم وذلك من نطاقين في تشكيلة عرب. وترافق إنتاج الغاز مع كميات من المكثفات قدرت بحدود 10-25 برميل مقابل 1 مليون متر مكعب من الغاز

[*] Hyundai: تأسست سنة 1947 (Hyndai Engineering and construction) شركة كورية لديها العديد من المشاريع حول العالم.

[*] Al South RubKhali company limited (SRAK): هي من أكبر الشركات في المملكة العربية السعودية مشتركة بين شركة shell بنسبة 40% أرامكو بنسبة 30% تنشط في مجال الغاز تأسست سنة 2004.

[**] luksar energy : شركة سعودية تنشط في التنقيب و النتاج الغاز الطبيعي.

[1] - مجلة النفط والتعاون العربي، التوجهات قصيرة المدى في صناعة الغاز الطبيعي نظرة شاملة لسنة 2012، المجلد الثامن والثلاثون، مرجع سابق، ص 111.

الحامض الذي تراوحت نسبة كبريتيد الهيدروجين فيه بين 20-30% فيما بينت الاختبارات أن تشكيلة الخف كانت جلفة في هذا البئر.

يذكر أن شركة جنوب الربع الخالي ضمت شركة Royal Dutch shell *** بحصة 40% وشركة أرامكو بحصة 30%، وشركة Total SA بحصة 30%، لكن الأخيرة انسحبت من مشروع التنقيب مطلع عام 2008 وحولت حصتها إلى باقي الشركاء، حيث جاء هذا الانسحاب على خلفية إعادة التقييم الاقتصادي للمشروع من قبل الشركة بعد أن قامت بحفر ثلاثة آبار جافة.

ذكرت شركة جنوب الربع الخالي المحدودة في شهر أكتوبر 2010 أنها ستبدأ المرحلة الثانية من عمليات الاستكشاف، وذلك بعد أن حصلت على موافقة لتسديد عمليات الاستكشاف لمدة 5 سنوات وصولا لعام 2015، حيث أعلنت عن خطط لحفر 3 آبار استكشافية، وإجراء مسح زلزالي ثنائي الأبعاد على مساحة 3000 كم مربع، ومسح زلزالي ثلاثي الأبعاد على امتداد 3600 كم طولي.

أما شركة Luksar energy، فهي شركة مشتركة بين أرامكو السعودية بحصة 20% وشركة luk oil * الروسية بحصة 80%[1]، وقد ذكرت أنها عثرت على 300 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في القاطع A عبر آبار مشاعب -1 وتخمان، إلا أنها قررت عدم الانتقال للمرحلة الثانية من عمليات الاستكشاف لأسباب تجارية.

وتملك شركة أرامكو السعودية 20% من حصص شركة Sino Saudi Gas **، بينما يؤول باقي الحصة البالغ 80% إلى شركة Chinese oil and petrochemical company (SINOPEC) الصينية. وقد قررت الشركة مطلع سنة 2011 الانتقال للمرحلة الثانية من عمليات الاستكشاف التي تتضمن حفر بئر واحد خلال السنوات الثلاث المقبلة.

أما شركة Eni Repsa Gas فهي مكونة من أرامكو السعودية بحصة 20% وشركة Eni الإيطالية بحصة 50% وشركة Repsol YPE *** الإسبانية- الأرجنتينية بحصة 30% ويغطي الترخيص الذي تعمل الشركة بموجبه مساحة 52 ألف كم مربع في القاطع C، حيث بدأت أعمال التنقيب استنادا إلى برنامج يمتد لخمس سنوات ويتضمن إجراء مسوحات زلزالية على مساحة 5000 كم مربع إضافة إلى حفر 4 آبار استكشافية وحتى نهاية عام

*** Royal Dutch shell: المعروفة باسم شل هي شركة نفط متعددة الجنسيات بريطانية، هولندية الأصل تعتبر ثاني اكبر شركة طاقة خاصة في العالم تأسست سنة 1907 تنشط في مجال النفط و الغاز الطبيعي و البيتروكيماويات.

* luk oil : تأسست سنة 1991 شركة روسية تنشط في مجال الغاز ، النفط و البيتروكيماويات و هي اكبر منتج روسي للنفط سنة 2005.

[1] - نفس المرجع، ص 112.

** Sino Saudi Gas : شراكة بين شركة صينية وشركة أرامكو تنشط في مجال الغاز.

*** Repsol YPE : تأسست سنة 1987 شركة اسبانية لإنتاج النفط والبيتروكيمويات والغاز الطبيعي.

2010، هذه الشركة قد حفرت 3 آبار وقارب إكمال البئر الرابع قبل أن تطلب التمديد لستة أشهر بهدف المعالجة للمزيد من المعلومات الزلزالية.

كانت شركة أرامكو قد وضعت في خطتها لعام 2010 حفر 300 بئر تطويري و48 بئرا استكشافيا، وأن تبقى على 96 منصة حفر منها 17 منصة مخصصة للاستكشاف والباقي لآبار التطوير.

في نهاية عام 2010 ذكر الرئيس التنفيذي لشركة أرامكو السعودية أن الشركة سوف تبدأ أعمال التنقيب عن الغاز في المياه الضحلة في البحر الأحمر في عام 2011، بينما ستنتقل للتنقيب في المياه العميقة في عام 2012[1] مؤكدا أن أرامكو تجري ما وصفه بأنه عمليات استكشاف مكثفة عن الغاز الطبيعي في البحر الأحمر، متوقعا أن يبدأ إنتاج الغاز الطبيعي من البحر الأحمر بعد سنة 2015، وقال أن التنقيب في البحر الأحمر سيكون أحد أهم مشاريع الاستكشاف للشركة نظرا لأن غالبية الطلب المحلي على الطاقة يتركز في المنطقة الغربية، مضيفا أنه في حالة اكتشاف مصادر غاز كافية هناك فان هذا سيساعد كثيرا على التقليل من حرق النفط الخام لتوليد الكهرباء.

المطلب الثالث: أثر الاستثمار الأجنبي على نشاط إنتاج الغاز الطبيعي في الجزائر.

تخطط الجزائر لمضاعفة صادراتها من الغاز الطبيعي والغاز الطبيعي المسال إلى جانب رفع الطاقة الأولية وتضع الجزائر إستراتيجية لاستثمار 50 مليار دولار لتطوير قطاع الطاقة بمساهمات أجنبية، من خلال أساليب تعاون جديدة في جميع مراحل الصناعة.[2]

و قد ساهمت الاكتشافات العديدة التي تمت الإشارة إليها في الحفاظ على الاحتياطي في البلاد رغم إنتاج أكثر من 2.4 مليار برميل من النفط خلال الفترة 2006-2010[3]، وقد شمل هذا الإنتاج سوائل الغاز الطبيعي. ويبين الجدول التالي معدلات الإنتاج اليومية في الجزائر خلال الفترة 2006-2010.

الجدول رقم (4-4): معدلات الإنتاج اليومي لسوائل الغاز الطبيعي للفترة 2006-2009.

الوحدة: مليون برميل/يوم.

السنوات	2006	2007	2008	2009
سوائل الغاز الطبيعي	1.10	1.16	1.10	1.18

المصدر: النفط والتعاون العربي، المجلد الثامن والثلاثون، سنة 2010، العدد 140، ص 103.

[1] - نفس المرجع ص 112.

[2] Oil and energy trends, annual statistical review 2010.

[3] استنادا إلى معدلات الإنتاج اليومية المنشورة في تقرير الأمين العام السنوي، السابع و الثلاثين، أوابك 2010.

نلاحظ أن معدل الإنتاج اليومي لسوائل الغاز الطبيعي قد سجل ارتفاعا طفيفا بين عامي 2006-2009 من 1.10 مليون برميل/يوم إلى 1.18 مليون برميل/يوم.

وقد ذكرت سونطراك في عام 2008 أن الجزائر تعتزم رفع طاقة إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال (GNL) بنسبة 30% سنة 2012، وذلك من خلال إنشاء مجمعين جديدين في مدينتي سكيكدة وأرزيو لينتجا مجتمعين حوالي 9 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال، وذكرت الشركة في حينها أن طاقة الإنتاج المتوقعة لمشروع مجمع سكيكدة تقدر بنحو 4.5 مليون طن سنويا، بينما سينتج مجمع أرزيو في أواخر سنة 2012 نحو 4.7 مليون طن، وتطمح سونطراك إلى تصدير 100 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي بحلول عام 2015.

في سنة 2009 أعلنت Medgaz المكون من شركة سونطراك الجزائرية وأربع شركات إسبانية أخرى أنه قد تم الانتهاء من تمديد خط الغاز الذي يربط بين بني صاف غرب الجزائر وألميريا جنوب شرق إسبانيا ويمتد تحت مياه البحر الأبيض المتوسط، يبلغ قطر الخط 24 بوصة ويبلغ طوله 210 كم وقدرت تكاليف الخط الإجمالية بحوالي 900 مليون أورو.[1]

كما بدأت الجزائر أواخر سنة 2009 بالعمل على مشروع جديد لنقل الغاز إلى إيطاليا عبر سردينيا يضاف إلى الخط الحالي الذي يصدر نحو 7 مليارات متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي إلى إيطاليا، بالإضافة إلى مشروع آخر لنقل الغاز عبر صحراء الساحل الإفريقي.[2]

المطلب الرابع: أثر الاستثمار الأجنبي على نشاط إنتاج الغاز الطبيعي في السعودية.

يشكل الغاز الوقود الأمثل لتوليد الكهرباء وتحلية المياه والصناعات المختلفة وأهمها الصناعات البتروكيماوية، ولذلك أصبحت كميات إمدادات الغاز المتوفرة لمقابلة الطلب أحد أهم عناصر تنمية الاقتصاد السعودي، فالقطاعات الصناعية والخدمية والمزايا تعتمد في مستوى تطورها وخفض تكاليفها التشغيلية على كميات الغاز المتوفرة.

ولفك الارتباط بين إمدادات الغاز ومستويات الإنتاج البترولي سعت المملكة العربية السعودية إلى تطوير إمدادات الغاز غير المرافق من خلال جذب الاستثمارات والخبرات التقنية الدولية المتقدمة للاستكشاف والتنقيب عن موارد الغاز غير المرافق في المناطق الشاسعة والواعدة لرفع احتياطيات الغاز غير المرافق ولتحقيق أهداف أهمها المساهمة في تطوير القطاعات المختلفة، بتوفير كميات سوائل الغاز غير المرافق اللازمة التي لا تتأثر بمستوى

[1] Oil and Gas journal, 8/1/2009.

[2] الموقع الرسمي لوزارة النفط الكويتية 2009/11/19.

الإنتاج البترولي الذي يتبع مسارات تذبذبات الطلب العالمي عليه ،وقد توجت المملكة هذا التوجه عندما دخلت في أربعة مشاريع مشتركة مع شركات عالمية للتنقيب عن الغاز المرافق في أجزاء مختلفة من الربع الخالي، والجدول التالي يوضح كميات سوائل الغاز الطبيعي خلال الفترة(2006-2010).

الجدول رقم (5-4): معدلات الإنتاج اليومي لسوائل الغاز الطبيعي للفترة 2006-2009.

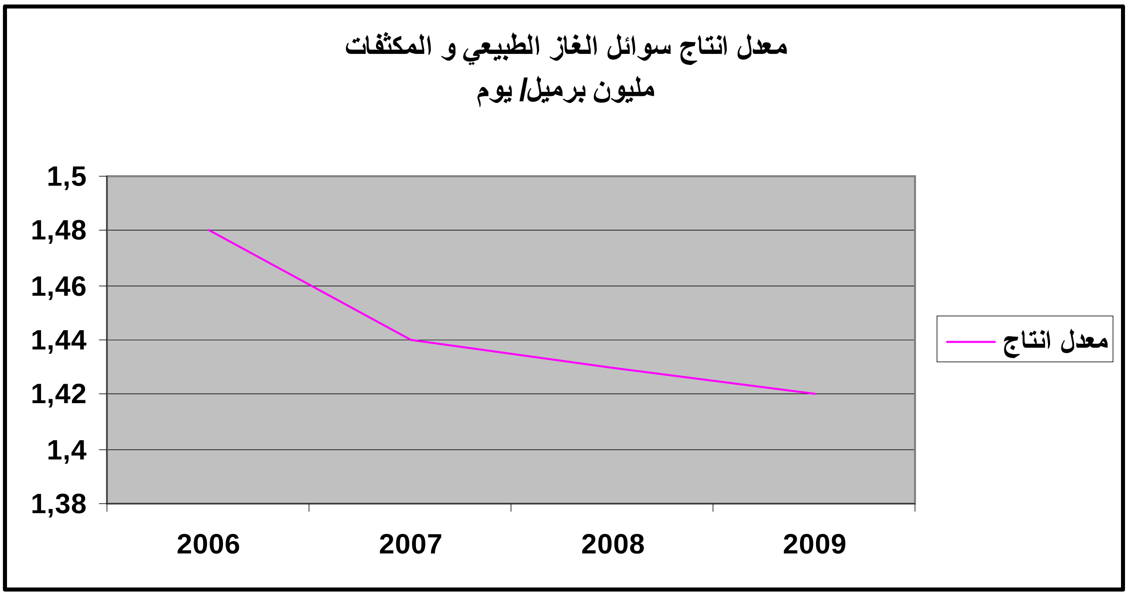
الوحدة: مليون برميل/يوم

الفترة	2006	2007	2008	2009
سوائل الغاز الطبيعي	1.48	1.44	1.43	1.42

المصدر: النفط والتعاون العربي، المجلد السابع والثلاثون، العدد 140، ص 114.

تشير البيانات المتوفرة إلى تناقص معدل إنتاج سوائل الغاز الطبيعي والمكثفات بين عامي 2006 و 2009، حيث من الملاحظ أنها تناقصت خلال السنوات الماضية بنسبة بسيطة، والشكل التالي يوضح معدلات إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في السعودية.

الشكل رقم (2-4): معدل إنتاج سوائل الغاز الطبيعي والمكثفات.



المصدر: النفط والتعاون العربي، المجلد السابع والثلاثون، العدد 140، ص 114.

لابد من التنويه إلى أن عمليات التطوير الحثيثة التي تنتهجها أرامكو السعودية لم تنجح في الحفاظ على الاحتياطي ثابتا فحسب، بل ساهمت مع الاكتشافات الجديدة في رفع هذا الاحتياطي، ويتجلى هذا بوضوح عند النظر إلى كميات سوائل الغاز الطبيعي التي تم إنتاجها، وكميات الغاز الطبيعي التي تم تسويقها واستنادا إلى التقرير

السنوي السابع والثلاثين لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، يلاحظ أن المملكة أنتجت أكثر من 2.11 مليار برميل من سوائل الغاز الطبيعي والمكثفات بين عامي 2006 و 2010.

وقد قامت المملكة السعودية بعدة مشاريع في سبيل تطوير طاقتها الإنتاجية من الغاز ومن أهمها مشاريع الخرسانية، ومنيفة، وحرض.

الفرع الأول: مشروع الخرسانية.

تضمن إنشاء مرافق جديدة لإنتاج الغاز الطبيعي والنفط، ويتم شحن الغاز إلى ساحة الخزانات في الجعيمة لتصديرها، كما تضمن المشروع إنشاء مصنع جديد لمعالجة مليار متر مكعب يوميا من الغاز المرافق وإنشاء وحدتين للتوليد المشترك للكهرباء بطاقة 150 ميغا واط لكل منهما، وتشترك مرافق إنتاج النفط ومصنع الغاز في الخرسانية في استخدام مرافق أخرى كأنظمة حرق الغاز، وغرفة التحكم المركزية، حيث يعتبر مصنع الغاز في الخرسانية المكون الرئيسي للمشروع، بدأ الإنتاج من مشروع حقل الخرسانية الذي يعد من أكبر مصادر زيادة الإنتاج العالمي في النصف الثاني من عام 2008، وبلغت طاقته الإنتاجية 580 مليون متر مكعب من الغاز إضافة إلى 290 ألف برميل/ يوم من المكثفات.

الفرع الثاني: مشروع منيفة.

انطلق هذا المشروع في بداية سنة 2007، ويهدف إلى تطوير حقل منيفة العملاق المنتج للخام الثقيل حيث يصل حجم الإنتاج من هذا الحقل إلى 65 ألف برميل/ يوم من المكثفات إضافة إلى معالجة 90 مليون متر مكعب/ يوم من الغاز المرافق لكن المشروع أعيدت جدولته وبات من المتوقع أن يوضع على الإنتاج في عام 2015.

الفرع الثالث: مشروع حرض.

يعتبر مشروع تطوير الغاز الطبيعي في حرض منظومة تنموية متكاملة، ويتكون بشكل رئيسي من مصنع غاز طبيعي يمكنه معالجة 1.6 مليار متر مكعب/ يوم من الغاز الطبيعي غير المرافق و 170 ألف برميل/ يوم من المكثفات، ويضم المصنع كذلك وحدة أخرى متطورة لفرز الغاز عن النفط هي وحدة حرض -2 يمكنها معالجة 140 مليون متر مكعب/ يوم من الغاز المرافق.

كما تعمل أرامكو السعودية بشكل دائم على تطوير الحقول للوصول بإنتاجها إلى المستوى الأمثل.

ومن المشاريع القائمة في هذا المجال مشروع تطوير حقل خريص، الذي يعد رابع أكبر حقل للنفط والغاز في العالم ويتضمن هذا المشروع عمليات الإنتاج من حقلي أبو جفان ومزاليج.

وتعمل أرامكو السعودية على تطوير حقل الشيبة الواقع في أقصى جنوب شرق البلاد قرب الحدود مع دولة الإمارات العربية المتحدة، وذكر في الموقع الرسمي لشركة أرامكو السعودية في الربع الأول من سنة 2011 أن الشركة أكملت اختيارها لعطاءات أربع مقاولات خاصة ببرنامج سوائل الغاز الطبيعي في حقل يشبة حيث وقع اختيارها على شركة "SAMSUNG[*] " الهندسية لتنفيذ أعمال الهندسة وشراء المواد الأولية والإنشاء بنظام تسليم المفتاح باليد لقاء مبلغ إجمالي، ونطاق هذه المقاولات الرئيسية إنشاء مرافق مدخل التغذية ومرافق استخلاص سوائل الغاز الطبيعي والتجفيف وضغط الغاز الراجع، والغاز الحامض وتخزين سوائل الغاز الطبيعي وشحنه، إلى جانب تحسين مرافق مناولة الغاز في مصانع فصل الغاز عن النفط الأربعة القائمة حاليا في حقل الشيبة وفي إطار مضي شركة أرامكو في تنفيذ التزامها بتوريد الغاز للسوق المحلية ستكلف على بناء مصنع جديد لاستخلاص سوائل الغاز الطبيعي في حقل الشيبة في منطقة الربع الخالي، يستقبل من مصانع فصل الغاز عن النفط حوالي 2400 مليون متر مكعب / يوم من الغاز المرافق المنتج من حقل الشيبة ليستخلص منها عناصر سوائل الغاز الطبيعي ذات القيمة المرتفعة.[1]

أما مشروع حقل النعيم الواقع وسط المملكة السعودية على بعد 250 كم جنوبي الرياض، فقد وضعه على الإنتاج في شهر ماي 2009 90 مليون متر مكعب/ يوم من الغاز المرافق، تضمن المشروع إنشاء مصنع جديد لفصل الغاز عن النفط، ومرافق لتجميع الغاز وضبطه وخط أنابيب جديد للغاز ومرافق للنقل والتوزيع، ويذكر أن شركة Haliburton[**] حصلت على عقد متكامل (المفتاح باليد) في عام 2009 لتطوير حقل غوار الجنوبي الذي يعتبر الأول من نوعه في المملكة، ويشمل العقد الذي تبلغ مدته 5 سنوات قابلة للتمديد لفترة مماثلة على توفير الحفارات ومتطلبات الحفر الأفقي والموجه، ومعدات القياس أثناء الحفر وغيرها من المعدات.

[*] SAMSUNG: شركة جنوب كورية تأسست سنة 1938 متخصصة في مجال الالكترونيات وتعتبر من أهم الشركات الرائدة في العالم.

[1] نشرة متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربيا وعالميا، اوابك، السنة الحادية والثلاثون، العدد الأول، 2011.

[**] Haliburton: شركة عالمية في مجال الطاقة تعمل في 120 دولة حول العالم، شركة أمريكية تأسست سنة 1919.

المطلب الخامس: مقارنة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نشاطات الغاز الطبيعي في الجزائر والسعودية.

من خلال إجراء مقارنة بين الاكتشافات المحققة من الغاز الطبيعي لكل من الجزائر والمملكة العربية السعودية على مدار السنوات (2002-2010). نلاحظ أن الجزائر كانت أكثر إيجابية فيما يخص نشاطات الاستكشاف عن مكامن الغاز الطبيعي .

باستثناء سنة 2002 أين لم تحقق أي اكتشاف جديد للغاز الطبيعي، في حين عثرت السعودية على مكمنين للغاز الطبيعي، لكن بالنظر إلى باقي السنوات يوجد هناك فرق بين الإنجازات من طرف البلدين ففي سنة 2003 حققت الجزائر (07) اكتشافات جديدة للغاز الطبيعي مقابل (4) اكتشافات لصالح المملكة العربية السعودية واستمر تقدم الجزائر في هنا المجال مقارنة بالسعودية، وذلك راجع إلى الاهتمام البالغ الذي أبدته الجزائر بالغاز الطبيعي وحرصها على التقدم في هذا المجال وذلك باستغلال كافة الإمكانات المتاحة ومحاولة استغلال أكبر قدر المساحات المتوقع احتوائها على الغاز الطبيعي .

وتعتبر سنة 2007 أهم سنة حققت فيها الجزائر اكتشافات جديدة للغاز الطبيعي، حيث وقعت الجزائر (15) اكتشافا جديدا للغاز الطبيعي مقابل اكتشافين فقط لصالح المملكة العربية السعودية، وذلك نتيجة المبالغ الهامة التي خصصتها الجزائر للاستثمار في مجال الغاز الطبيعي حيث قدرت بــ 32.2مليار دولار خصصت لتفعيل نشاط الاستكشاف والتنقيب، الأمر الذي حفز الشركات الأجنبية العاملة في مجال المحروقات على خوض غمار التجربة لاستكشاف مكامن جديدة للغاز الطبيعي في الجزائر .

في سنة 2008 تراجع عدد الآبار الجديدة للغاز المكتشفة في الجزائر لتبلغ (9) أبار لكن بالرغم من ذلك يبقى التفوق الجزائري واضح مقارنة بالسعودية التي لم تحقق أي اكتشاف جديد في نفس السنة.

أما في سنة 2009 حققت الجزائر -3- اكتشافات جديدة للغاز الطبيعي إضافة الاكتشافات التي حققت سنة 2008 لتبلغ بذلك -9- اكتشافات للغاز في حين لم تحقق السعودية سوى -5- اكتشافات للغاز الطبيعي وجاءت الاكتشافات الجديدة في السعودية لتعكس تغييرا في أنماط نشاط التنقيب، حيث كان في السابق مقتصرا على منطقة الامتياز في المنطقة الشرقية وامتد ليشمل جميع المناطق والذي أدى إلى الاكتشافات الأخيرة في المنطقة الوسطى والمنطقة الشمالية الغربية للمملكة السعودية .

كذلك نلاحظ سنة 2010 التفوق الواضح لصالح الجزائر أين حققت -10- اكتشافات جديدة للغاز الطبيعي مقابل اكتشاف-1- لصالح السعودية.

بالرغم من هذه النتائج المحققة للجزائر والسعودية إلا أنه عليهما بذل المزيد من الجهود للتنقيب عن مصادر جديدة للغاز الطبيعي لمقابلة أفاق التنمية الاقتصادية الواعدة، ولإتاحة فرص تصدير كميات أكبر من الغاز والمنتجات البترولية للأسواق الدولية.

أما من خلال إجراء المقارنة بين الكميات التي أنتجتها الجزائر من سوائل الغاز الطبيعي والكميات التي أنتجتها المملكة العربية السعودية من نفس المادة خلال السنوات (2006-2009)، نلاحظ أن السعودية تفوقت على الجزائر لكن التفوق يعد طفيفا حيث أنتجت السعودية 1.48 مليون برميل في اليوم في حين أنتجت الجزائر ما مقداره 1.10 مليون برميل في اليوم، أما سنة 2007 فقد قفز إنتاج الجزائر إلى 1.16 مليون برميل في اليوم، في حين تراجع مستوى إنتاج المملكة العربية السعودية إلى 1.44 مليون برميل في اليوم، أي تراجع إنتاج السعودية في حين ارتفع نوعا ما إنتاج الجزائر، لكن بالرغم من ذلك يبقى مستوى الإنتاج في المملكة أكبر منه في الجزائر.

أما سنة 2008 فقد سجل مستوى الإنتاج في الجزائر تراجعا حيث انخفض إلى 1.10 مليون برميل في اليوم، كذلك تراجع مستوى إنتاج سوائل الغاز الطبيعي في السعودية إلى 1.43 مليون برميل في اليوم، مواصلا تقدمه على الإنتاج في الجزائر.

في سنة 2009 ارتفع الإنتاج إلى 1.18 مليون برميل في اليوم، أي بزيادة قدرها 0.08 مليون برميل في اليوم، بينما تراجع إنتاج المملكة إلى 1.42 مليون برميل في اليوم، لكن رغم ذلك فقد أنتجت المملكة طيلة سنوات (2006،2009) كميات أكبر مما أنتجته الجزائر من سوائل الغاز الطبيعي.

المبحث الثالث: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تفعيل مشاريع الغاز الطبيعي في الجزائر والسعودية.

أصبحت المشروعات المشتركة بين شركات الطاقة الوطنية، والشركات الأجنبية أداة واسعة الانتشـــار، تساعد كلا من الطرفين على تحقيق أهدافها، فهي تقدم من حيث المبدأ، الفرص لكل شريك للاستفادة من الميـــزات النسبية للطرف الآخر، ويستطيع الشركاء الأجانب أن يقدّموا تكنولوجيا الصناعة والإنتاج المتقدّم، والخبرة الإدارية،

وأن يتيحوا فرص الدخول إلى أسواق التصدير، وبالنسبة لكلا الطرفين فإنّ المشاركة في مشروع جديد مع شـــركة أخرى تقلّل من رأس المال المطلوب إذا ما قورنت بإقامة المشروع من جانب أحد الطرفين بمفرده[1]، وسوف نتطـــرق في هذا المبحث إلى شركات الطاقة الوطنية والأجنبية العاملة في البلدين، وحجم الاستثمارات الأجنبية المنجزة في مجال الغاز الطبيعي وأهم المشاريع التنموية المحققة.

المطلب الأول : أهم شركات الطاقة العاملة في الجزائر والسعودية.

تعتبر الشركات النفطية الوطنية والأجنبية العامل الأساسي في تطور الصناعات الغازية والبيتروكيماوية في الجزائر والسعودية، وذلك نظرا للإنجازات الضخمة التي تحققها سواء على مستوى عمليات البحث والتنقيب أو عمليات التخزين والتسويق، إضافة إلى الدور المهم الذي تلعبه في ترقية الصادرات الغازية للبلدين وسنتطرق إلى أهم شركات الطاقة الوطنية والأجنبية العاملة في الجزائر والسعودية.

الفرع الأول: أهم شركات الطاقة الوطنية والأجنبية العاملة في الجزائر.

هناك عدة شركات تعمل في المجال الطاقوي أهمها شركة سونطراك الوطنية بالإضافة إلى شركات أجنبية أخرى سنحاول التطرق إليها.

أولا: الشركات الوطنية.

شركة سونطراك: وهي أكبر الشركات العاملة في البلاد وفي إفريقيا، ولها العديد من الشركات التابعة لها التي تدير عملياتها من خلالها ونذكر منها:

1. **المؤسسة الوطنية للجيوفيزياء ENAGO*:** وهي تعمل في مجال المسح الزلزالي، وبلغ عدد فرقها العاملة 14 فرقة عام 2009 وغطت أكثر من 14 ألف كم طولي من المسوحات الزلزالية ثنائية الأبعاد و9300 كم مربع من المسوحات الزلزالية ثلاثية الأبعاد.

2. **المؤسسة الوطنية للأشغال في الآبار ENTP:** تعنـــى هذه المؤسسة بتنفيذ عمليات الحفر الاستكشافي والتطويري،[2] إضافة إلى صيانة الآبار المنتجة كما تساهم بشكل ثانوي في إنجاز آبار الري العميقة، وهي عضو في

[1] روبرت ميلر robert- miller و جاك جيلن jack-glin , فريد جاسبرسن fred- jaspersen , يانيس كارموكولياس yannis- karmoko lias مقال بعنوان " المشروعات المشتركة الدولية في البلدان النامية " مجلة التمويل والتنمية ,مارس 1997, مجلد 34 العدد 01 , ص 24.

* Entreprise nationale des traveaux aux puits.

[2] الموقع الرسمي للمؤسسة الوطنية لأشغال الآبار www.entp.dz.com

الجمعية الدولية لمقاولي الحفر IADC منذ عام 1993، حفرت هذه المؤسسة 269 بئرا في عام 2009 منها 75 بئرا تطويريا، و38 بئرا استكشافيا.

3. **المؤسسة الوطنية للحفر ENAFOR:** وقد أنجزت حفر 104 بئر منذ سنة 2009 منها 26 بئرا تطويريا (8 منها لصالح شركة سونطراك) إضافة إلى حفر 22 بئرا استكشافيا لصالح سونطراك كذلك وقامت بإكمال 56 بئرا في نفس السنة.

4. **المؤسسة الوطنية لخدمات الآبار ENSP:** وهي تقدم معظم خدمات العمليات الخاصة بالآبار المحفورة مثل القياسات الكهربائية والاختبارات عبر تشكيلة الحفر، وقياسات الضغط وتحليل سوائل الحفر وعمليات التحميض والتشقيق و غيرها.

5. **المؤسسة الوطنية للأشغال البترولية الكبرى ENGTP:** تعمل على بناء المرافق التحتية والبنى الخاصة بعمليات إنتاج ونقل وتوزيع المواد الهيدروكربونية.

6. **المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية و البناء GCB:** تعمل في مختلف مجالات البناء وأنشأت بناءا على المرسوم 81-173 لعام 1981.

7. **المؤسسة الوطنية للقنوات ENAC:** وهي شركة مساهمة تابعة لسوناطراك تقدم خدمات في مجال بناء الأنابيب والمنشآت الملحقة الموجهة لنقل المحروقات السائلة والغازية.

ثانيا: الشركات الأجنبية.

ضمن توجه الجزائر الجديد لسياسة تطوير الثروات الهيدروكربونية، تم اللجوء إلى الاستثمارات المباشرة للشركاء الأجانب خاصة في ميدان الحفر والإنتاج حيث تعمل في الجزائر أكثر من 30 شركة عالمية للنفط والغاز وقد وصلت قيمة الاستثمارات المباشرة في الفترة 2002-2010 إلى حوالي 20 مليار دولار منها 87% مخصصة لتطوير المكامن.

وقد تم خلال تلك الفترة إبرام 40 عقدا مع شركاء أجانب من خلال 7 مناقصات دولية تم من خلالها حفر 555 بئرا (حفرت سوناطراك 260 بئر منها)، وتم بنتيجتها تحقيق 106 اكتشاف هيدروكربوني منها 54 اكتشافا حققتها سونطراك بجهودها الخاصة.[1]

[1] الورقة القطرية للجزائر، مؤتمر الطاقة العربي التاسع، قطر 2010.

1. **شركة REPSOL YFP الاسبانية:** حصلت الشركة عام 2001 على ترخيص للاستكشاف في القاطع 401D وفي مطلع 2003 توصلت إلى اتفاقية مع شركة wood side petroleum الأسترالية حصلت الأخيرة بموجبها على 35% من حصص القاطع إضافة إلى اتفاقية مع شركة PARTEX البرتغالية حصلت بموجبها على 10% من حصص القاطع نفسه، وبحيث تبقى REPSOL المشغل للقاطع كما تمتلك الشركة حصصا في القاطعين 351 C و 352 C الواقعين في حوض ريغان وغيرهما من القواطع الأخرى، وقد حققت الشركة العديد من الاكتشافات منها ثلاثة اكتشافات للغاز في حوض إليزي جوب شرق الجزائر عام 2008.

2. **شركة TOTAL الفرنسية:** حصلت شركة TOTAL في نهاية عام 2001 على امتياز "غرد الصيد" في حوض بركين ويتألف من ثلاثة قواطع، كما حصلت في شهر جويلية 2002 على منطقة تيميمون التي تعمل فيها بالتعاون مع شركة CEPSA الإسبانية، التي تمتلك TOTAL 49% من أسهمها وحصل الائتلاف نفسه على القواطع 309B/310B/311B/319B الواقعة في حوض بشار وذلك في شهر ديسمبر 2003.

بدأ حفر أول بئر استكشافي "غرد الصيد" في 2003/12/27 حيث تم العثور على آثار من الهيدروكاربونات فقررت الشركة حفر بئر أخر عام 2004، لكن النتائج لم تكن مشجعة فتم التخلي عن الامتياز في نهاية ذلك العام.

قامت Total بإجراء مسح زلزالي ثنائي الأبعاد على 251 كم طولي وبعد تقييم نتائج المسح قررت أن لا تطلب تمديد ترخيصها في حوض بشار، وتم إنهاء العقد الخاص بذلك في نوفمبر 2006 بينما أعلنت الشركة عن اكتشاف للغاز في عام 2004 في منطقة تيميمون عبر البئر Iraharen-5 الذي أنتج عند اختياره بمعدل 17.5 مليون متر مكعب، لكن استثمار احتياطي الغاز المكتشف لم يكن بالأمر السهل بسبب وجود الاحتياطي في صخور كتيمة فقامت الشركة بإجراء مسح زلزالي ثلاثي الأبعاد للمنطقة عام 2005 وبدأت بعدها بتطبيق تقنية الحفر تحت التوازن، كما أطلقت حملة في نفس العام لحفر 4 آبار إضافية وقد حققت Total اكتشاف جديد للغاز في حاسي محجب عام 2006 وحصلت على موافقة سوناطراك لتطوير الاكتشاف سنة 2009 مما يعزز كميات الإنتاج المحققة من الغاز الطبيعي.

3. **شركة ANADARKO PETROLEUM الأمريكية:** حصلت ANADARKO على حق التنقيب في القاطع 406b في شهر فيفري 2001، لكن العقد معها لم يوقع بشكل نهائي بسبب خلاف بينهما وبين سوناطراك على الشروط التعاقدية ثم حازت الشركة على نفس القاطع في شهر أكتوبر من نفس السنة بعد جولة عروض جديدة،

كما حصلت عام 2002 على عقد للتنقيب في القاطع 403 c/e قي حوض بركين وكانت قد وقعت في مارس 2001 على تعديل لاتفاقية تقاسم للإنتاج بالشراكة مع شركة LASMO وذلك لمتابعة أعمال التنقيب والاستكشاف في القواطع 208 404، 211 وتضمنت الشروط إنفاق 55 مليون دولار خلال 5 سنوات بحيث تتضمن حفر 6 آبار على الأقل، وتم اكتشاف حقول في قاطعين منها تحتوي على احتياطات تقدر بحوالي 2.8 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي.

4. شركة ENI الايطالية: وقعت مجموعة الطاقة الايطالية Eni في عام 2007 على اتفاقية لتجديد ترخيص يغطي القاطع 403 في منطقة " بير ريباع" حيث ينتج من القاطع حوالي 23 ألف برميل مكافئ نفط يوميا من سوائل الغاز، بينما تنتج الشركة في مختلف مناطق الجزائر حوالي 90 ألف برميل مكافئ نفط نصفها من الغاز الطبيعي.

5. شركة ROSNEFT/STROYTRANS GAS الروسية: أعلنت سونطراك في عام 2004 عن تحقيق اكتشافين للهيدروكربون في القاطع 245- جنوب الواقع في حوض إليزي، وكان احد البئرين قد أكمل في عام 2003 وأعطى نتائج إيجابية عند اختباره أما البئر الثانيTAK W-1 فقد أكمل في مارس 2004 وتم الإعلان في عام 2006 عن اكتشاف جديد للغاز والمكثفات في القاطع المذكور.

6. شركة BP البريطانية: حصلت شركة BRITISH PETROLEUM على ثلاث مناطق استكشافية بموجب جولة العروض السادسة التي أطلقتها الجزائر وذلك في كل من " حاسي مطمط" ضمن حوض " عويد دميا " و" بورارهات" و لكن التقرير السنوي لشركة BP لعام 2009 أشار فقط إلى منطقة " بورارهات".

7. شركة BG البريطانية: بدأت هذه الشركة عملها في الجزائر في عام 2006 في منطقة حاسي ياحمو وحفرت عدة آبار تقييميه ناجحة في المنطقة.

8. شركة GDF Suez الفرنسية: حصلت شركة GAZ de France في عام 2003 على حق التنقيب في منطقة " توات" التي تغطي مساحة تبلغ حوالي 15.4 ألف كيلومتر مربع، وحصلت على نتائج إيجابية خلال السنوات الثلاث الأولى من الاستكشاف مما، سوناطراك لمنح الشركة الموافقة على الانتقال إلى طور العمل الثاني والذي يتضمن أحد أهم الأهداف المتمثلة في تطوير حقل "عود زين" الذي تقدر احتياطاته بحوالي 75 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وتقدمت الشركة بخطة تطوير القاطع في عام 2007 وتم إقرارها في عام 2009.

9. شركة STATOIL النرويجية: تعمل هذه الشركة في امتياز حاسي موينة الذي تمتلك 75% من حصصه وحصلت على نتائج إيجابية من عمليات الحفر فيه، فقد ذكرت في عام 2007 على سبيل المثال أن بئر 2-HTJ الذي بدأت بحفره في شهر نوفمبر 2006 أنتج عند وضعه على الاختبار أكثر من 168 ألف متر مكعب من الغاز الطبيعي من تشكيلة تقع على عمق 11314 م وحوالي 216 ألف متر مكعب من تشكيلة لأخرى أعلى منها، وفي عام 2008 أعلنت الشركة عن اكتشاف آخر في حاسي موينه عبر البئر الاستكشافي Temesselt-1 الذي أنتج الغاز الطبيعي من مكمن يقع على عمق 1305 م، وأكدت شركة سوناطراك حينها أن البئر أنتج عند وضعه على الاختبار بمعدل زاد عن 60 ألف متر مكعب.

10. شركة SHELL الهولندية: حصلت شركة SHELL على اتفاقية مشاركة بالإنتاج في عام 2005 في كل من القواطع (382b، 352b، 362b) في منطقة جبل حيران، والقواطع (345، 346، 322b) في منطقة زرافة، وفي عام 2008 حصلت شركة LIWA ENERGEY LTD المملوكة من قبل شركة مبادلة الإماراتية على 20% من حصة SHELL في تلك القواطع.

الفرع الثاني: أهم شركات الطاقة العاملة في السعودية.

هناك عدة شركات سعودية تعمل في المجال الطاقوي أهمها شركة أرامكو السعودية بالإضافة إلى شركات أخرى سنحاول التطرق إليها.

أولا: شركة أرامكو السعودية.

هي الشركة الرئيسية العاملة في المملكة منذ عام 1988، وتشرف بواسطة المجلس الأعلى للبترول على جميع النشاطات البترولية في المملكة، ومع أخذ الاكتشافات النفطية التي تحققت في عام 2007 أصبحت الشركة تدير 102 حقلا نفطيا في المناطق المختلفة من المملكة على اليابسة والمغمورة.

في عام 2000 وبعد انتهاء امتياز شركة تكساكو أصبحت أرامكو السعودية مسؤولة عن الحصة السعودية في القسم الواقع في المغمورة من المنطقة المقسومة، وذلك عبر شركة فرعية هي شركة أرامكو لأعمال الخليج.

تعتبر شركة أرامكو السعودية منذ عام 1993 أكبر شركة نفطية متكاملة في العالم، حيث تهتم بكافة أعمال الاستكشاف والإنتاج والصناعات اللاحقة، فقد أنشأت مع نهاية عام 1991 قسما جديدا فيها يتولى

الإشراف على العمليات الدولية، ويعتبر مسؤولا عن إدارة الشركات الفرعية في أوروبا والشرق الأقصى وشمال أمريكا ويتكون هذا القسم من ثلاث دوائر رئيسية هي:

1. دائرة التسويق والمبيعات.
2. دائرة تنسيق وتطوير الصناعات اللاحقة.
3. دائرة النقل البحري.

تعتمد شركة أرامكو السعودية على شبكة عالمية من الشركات التابعة والمملوكة لها بالكامل لإدارة أعمالها المحلية والدولية الواسعة، وتقوم بعض هذه الشركات بتقديم خدمات النقل ودعم التسويق إلى زبائن أرامكو المهتمين بشراء النفط والغاز والمنتجات، بينما تقدم الشركات الأخرى خدمات هامة لأرامكو السعودية في عدة مجالات مثل المجالات الفنية والتدريب والمساندة وهذه الشركات هي:

1. شركة خدمات أرامكو: ومقرها الرئيسي في هيوسكن، تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية.
2. شركة أرامكو أسوسيتد: مقرها الرئيسي في هيوسكن، تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية.
3. شركة أرامكو فيما وراء البحار BV: مقرها الرئيسي في ليدن، هولندا.
4. شركة مساندة خدمات التدريب:مقرها الرئيسي في هيوستن، تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية.
5. شركة التكرير السعودية: مقرها الرئيسي في هيوستن، تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية.
6. شركة البترول السعودي المحدودة: لها عدة مكاتب في كل من سنغافورة، طوكيو، بكين.
7. شركة البترول السعودي العالمية: مقرها الرئيسي في نيويورك في الولايات المتحدة الأمريكية.
8. شركة البترول السعودي فيما وراء البحار المحدودة: مقرها الرئيسي في لندن ببريطانيا.

ثانيا: شركة تكساكو العربية السعودية.

تعمل الشركة على اليابسة في المنطقة المقسومة بين الكويت والسعودية، وهي تدير حصة المملكة في المنطقة المقسومة على اليابسة منذ عام 1993، وذلك بموجب اتفاقية امتياز استمرت حتى عام 2010.

تغطي المنطقة المقسومة مساحة 5720 كم مربع منها 1000 كم مربع في المغمورة، والباقي على اليابسة وتقوم شركة تكساكو العربية السعودية مع الشركة الكويتية لنفط الخليج بإدارة الحقول البرية في هذه المنطقة.

ثالثا: شركة أرامكو لأعمال الخليج.

تتولى هذه الشركة إدارة حصة المملكة في الجزء الواقع في المغمورة من المنطقة المقسومة، وقد أسست كل من شركة أرامكو لأعمال الخليج والشركة الكويتية لنفط الخليج ما دعي باسم عمليات الخفجي المشتركة لتتولى إدارة العمليات في المنطقة المقسومة بالنيابة عنهما.

أسست كل من شركة أرامكو لأعمال الخليج والشركة الكويتية لنفط الخليج ما دعي باسم - عمليات الخفجي المشتركة - لتتولى إدارة العمليات في المنطقة المقسومة بالنيابة عنهما.

في عام 2003، دخلت شركة أرامكو السعودية مع عدة شركاء أجانب في شركات مشتركة تهدف إلى القيام بأعمال التنقيب عن الغاز في صحراء الربع الخالي منها:

رابعا: شركة جنوب الربع الخالي المحدودة.

تأسست في ديسمبر 2003، كمشروع مشترك بين شركة shell الهولندية بنسبة 40%، وأرامكو السعودية وTotal الفرنسية بنسبة 30 % لكل منهما، وتمنح الاتفاقية الشركات المساهمة الحق في التنقيب عن الغاز وإنتاجه في منطقتي تعاقد تقعان في جنوب وشرق صحراء الربع الخالي، وتبلغ مساحتها الإجمالية نحو 210 كيلومتر مربع، وتبلغ مدة العقد 40 عاما، و تتكون من ثلاث فترات استكشافية وفترة إنتاج تمتد لخمسة وعشرون (25) عاما تحتسب مدتها اعتبارا من بدء الإنتاج التجاري من مكامن الغاز غير المرافق.

في عام 2004 أبرمت الحكومة السعودية ثلاث اتفاقيات للتنقيب والاستكشاف والإنتاج في المنطقة المسماة شمال الربع الخالي على مساحة إجمالية تزيد على 120 ألف كيلومتر مربع، وتمت تجزئتها إلى ثلاث مواقع فازت بالموقع الأول (أ) شركة luk oil الروسية وتبلغ مساحة هذا الموقع حوالي 30 ألف كيلومتر مربع، أما الموقع الثاني (ب) لقد فازت به شركة sinonpec* الصينية وتبلغ مساحته حوالي 39 ألف كيلو متر مربع، وأسست له شركة مشتركة تحت اسم Sinon Saudi Gas Limite ، أما الموقع الثالث (ج) فحصل عليه ائتلاف مكون من كل من شركة Eni الإيطالية وشركة Repsol الإسبانية، وتزيد مساحة هذا الموقع من 51 ألف كم مربع، وأسست له شركة تحت إسم Cepsa Gas Limited** وتبلغ نسبة مساهمة أرامكو في كل هذه الاتفاقيات 20% وفي عام 2005 تم التوقيع على اتفاقية شراكة بين أرامكو السعودية وشركة SAMITOMO اليابانية

* sinonpec: أكبر موزع للنفط في آسيا.

** Repsa Gas Limited : تأسست سنة 1929 تنشط في مجال النفط و الغاز الطبيعي (التنقيب و الانتهاج) و تعمل في عدة دول منها الجزائر، كندا، البرتغال.

بهدف إنشاء مجمع رابع للتكرير والصناعات البيتروكيمياوية، وهو مجمع يقع في محافظة رابغ على ساحل البحر الأحمر، وفي عام 2009 دخلت الشركة عمليا في مجال البيتروكيمياويات مع بدء الإنتاج من مشروع بترو رابغ.

المطلب الثاني: أهم المشاريع المشتركة بين كل من شركة سونطراك وشركة أرامكو مع الشركات الأجنبية.

قامت شركة سونطراك بعدة اتفاقيات من أجل إنشاء وتطوير مختلف مشاريع الطاقة خاصة فيما يخص الغاز الطبيعي وبالمقابل قامت شركة أرامكو السعودية هي الأخرى بإمضاء اتفاقيات مع شركات أجنبية أيضا في نفس المجال.

الفرع الأول: أهم المشاريع المشتركة بين شركة سونطراك والشركات الأجنبية.

تتم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع المحروقات عن طريق استثمارات ومشاريع مشتركة بين الشركة الوطنية سوناطراك و مختلف الشركات الأجنبية .

أولا: مشروع عين صالح للغاز الخالص .

إن مشروع عين صالح هو أكبر مشروع غاز خالص يتم انجازه عن طريق الشراكة في الجزائر وكذلك من أهم المشاريع الطاقوية المنجزة في إطار الشراكة مع سوناطراك بحصة 35%، ستايت أويل STATOIL *بحصة 32% وبريتيش بتروليوم BP بنسبة 33% ، يقع هذا المشروع في المنطقة الوسطى في الجنوب الجزائري، أي على بعد حوالي 1200 كلم جنوب الجزائر العاصمة وحوالي 800 كلم من حاسي الرمل باتجاه غور محمود، إن شركة عين صالح غاز تتضمن 7 آبار للغاز الطبيعي ويتم ذلك على مرحلتين:

1. **المرحلة الأولى:** يتم فيها تطوير حقول (كرشبة ، تقنتور، ريق) وبدأ الإنتاج سنة 2004 حيث يتم نقل الغاز المنتج عبر الأنابيب إلى غاية المحطة الأولى حاسي الرمل ثم فيما بعد يتم نقله نحو الأسواق الواسعة جنوب أوربا.

2. **المرحلة الثانية:** يتم فيها تطوير الحقول الأربعة الباقية (حاسي مومن، غارت بيفينات، عين صالح وغور محمود) ويقدر الإنتاج من هذا المشروع بـــ 9مليار متر مكعب من الغاز سنويا، كما يهدف إلى الرفع من

* STATOIL: النرويجية الجنسية تأسست سنة 2007 تحتل المرتبة 13 بقائمة أكبر شركات النفط في العالم 2010.

الإنتاج للغاز إلى بحوالي 15% وقد قدرت التكاليف الإجمالية بـــ 2.7 مليار دولار خلال فترة تمتد حتى 30 سنة من تاريخ سريان العقد 19 فيفري 1997 إلى غاية 19 فيفري 2027.

ثانيا: مشروع الغاز المتكامل قاسي الطويل.

إن مشروع قاسي الطويل يتم عن طريق الشراكة بين سوناطراك والكونسورتيوم الإسباني (REPSOL YPF /GAZ NATURAL) حيث تم توقيعة في 01 ديسمبر 2004 ويتضمن الاتفاق مايلي:

1. إنجاز مشروع متكامل للتنمية، استغلال، تسييل وتسويق الغاز الطبيعي المتأتي من آبار قاسي الطويل وغرورد النص .

2. مشروع يحقق احتياطات قابلة للاسترداد وتقدر بـــ: 319 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وقد فشلت الشركتين ريبسول وغاز ناتورال في تسيير مشروع قاسي الطويل الذي كان من المفروض أن ينتهي إنجازه سنة 2009، بيد أن التأخير الذي تسببت فيه هاتان الشركتان أجبر سوناطراك على مراجعة أوراقها وفسخ العقد بالإضافة إلى اللجوء إلى التحكيم الدولي من أجل حصولها على تعويضات لأن إلغاء العقد كبد سوناطراك خسائر معتبرة.

ثالثا: مشروع ميد غاز.

ميد غاز هو مشروع لإنشاء أنبوب بحري يربط الجزائر وأوروبا عن طريق إسبانيا، ويعتبر مثالا عن سياسة الشراكة المتبعة في قطاع المحروقات، وفي هذا الإطار أنشأت سوناطراك والمجمع الإسباني CEPSA شركة دراسات سميت **ميد غاز** تتكفل بإعداد دراسات حول جدوى المشروع، وقد صنف الاتحاد الأوروبي مشروع ميد غاز في قائمة أهم مشاريع الغاز والكهرباء في أوروبا، كما أنه مشروع يتضمن السلامة والأمان في تموين أوروبا بالطاقة وتقدر الطاقة الإجمالية له بـــ 8 مليار متر مكعب.

إن ميد غاز هو عبارة عن مشروع مشترك بين سوناطراك بحصة 36%، CEPSA بحصة 20 % IBERDROLA بحصة 20%، ENDESSA و GDF بنسبة مساهمة 12% لكليهما، حيث أنه خلال سنة 2005 تم توقيع بروتوكول بين سوناطراك والشركات الإسبانية IBERDROLA و CEPSA يحتوي كل منهما على حجم تموين لهاتين الشركتين يقدر بـــ 1.6 مليار متر مكعب، وفي سنة 2006 تم توقيع بروتوكول بين سوناطراك والشركتين الإسبانية ENDESSA والفرنسية GDF للتموين بحجم 0.96 مليار متر مكعب لكل واحدة، على أن تتمون سوناطراك من هذا المشروع بـــ 1.88 مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي.

وللإشارة فإن الأنبوب يبدأ من بني صاف بالقرب من أرزيو بطول 200كم وعمق 2160م وصولا إلى ألميريا جنوب إسبانيا، وقد قدرت قيمة الاستثمار بـــ 900 مليون أورو.

رابعا: مشروع غالسي.

إن مشروع غالسي هو مشروع مشترك بين سوناطراك و 6 شركات أوروبية من أجل إنشاء أنبوب غاز يربط بين الجزائر وإيطاليا عبر سردينيا، حيث تم التعاقد على إنشاء شركة دراسات تتكفل بإعداد دراسات الجدوى سميت بـــ غالسي، حيث تساهم سوناطراك فيها بنسبة 36% ، إديسون EDISON بـــ 18% ، أونيل باور ENEL POWER بـــ 13.5 %، وينترشيل WINTERSHEL بـــ13.5، %، إنيرجي E.O.S ENERGIA بـــ 9%، بروقميزا PROGMISA وسفيرس بـــ 5 %.

إن أنبوب الغاز الرابط بين الجزائر وإيطاليا عبر سردينيا سيمتد على مسافة 1470 كم، حيث يبدأ من حاسي الرمل من أجل الوصول إلى القالة ثم عبر البحر إلى غاية سردينيا من أجل الوصول إلى شمال روما بإيطاليا وتقدر الطاقة الابتدائية لهذا الأنبوب بـــ 8 مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي وذلك بعمق أقصى 2000م، إن هذا المشروع يخدم إيطاليا وجنوب فرنسا بالإضافة إلى البلدان الأوروبية في شمال الألب وبدأ المشروع سنة 2011.

الفرع الثاني: أهم المشاريع المشتركة بين شركة أرامكو والشركات الأجنبية.

من أهم الاتفاقيات التي قامت بتوقيعها شركة أرامكو السعودية في مجال البيتروكيماويات مع الشركات الأجنبية من أجل تطوير و زيادة الإنتاج ما يلي:

أولا: وقَّعت شركة أرامكو اتفاقية مع شركة شل (Shell) في يوليو 2004 تقضي بشراء 9.96% من أسهم مجموعة شوا شل (Showa Shell Group)[1]، وهي شركة للتكرير والتسويق مقرها في اليابان. وتنص هذه الاتفاقية على أن تقوم شركة أرامكو بإمداد مجموعة شوا شل بـــ 300 ألف برميل يومياً من النفط الخام.

ثانيا: أما في مارس 2005، فقد وقَّعت المملكة العربية السعودية أيضاً اتفاقية شراكة نفطية أخرى مع الهند، حيث سيكون للمملكة نصيباً في مصفاة براديب للتكرير (Paradip-refinery) التي تنتج حوالي 300 ألف برميل يومياً، وكذلك في مصفاة فيزاخ للتكرير (Vizakh refinery) التي تنتج حوالي 152 ألف برميل يومياً،

[1] الدكتور عبد الحسين بن علي ميرزا، صناعات البيتروكيمياويات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي الترابط والأفق، نوفمبر2005،ص13

كما ستقوم شركة أرامكو السعودية بدراسة مشروع مصفاة تكرير في الهند بطاقة إنتاجية تبلغ 400 ألف برميل يومياً، وبتكلفة 3 مليار دولار.

ثالثا: وفي يوليو 2005، تم تدشين مجمع حديث للتكرير والبتروكيماويات في فوجيان (Fujian) بالصين، وبتكلفة بلغت 3.6 مليار دولار. وتبلغ مساهمة شركة أرامكو السعودية، التي ستقوم بتوفير الإمدادات، في هذا المشروع 25%. كما يجري الحديث بين شركة أرامكو وشركة سينوبك (Sinopec)، التي تمتلك 50% من المشروع، حول تشييد مشروع ثاني كبير، هو عبارة عن مصفاة تكرير صينية في شمال إقليم شاندونج (Shandong). وسيتمكن كلا المشروعان من معالجة النفط المحتوي على نسبة عالية من الكبريت (high sulphur sour oils)، الأمر الذي يُعد أمراً هاماً بسبب ندرة ذلك عالمياً.

رابعا: وكانت المملكة العربية السعودية قد أطلقت في أبريل 2004 مبادراتها لبناء مشروعين ضخمين في الولايات المتحدة الأمريكية لتكرير النفط وتسويق المشتقات النفطية بطاقة إنتاجية إجمالية تصل إلى مليون برميل يومياً[1]، وذلك لحل مشكلة الاختناقات التي تعانيها السوق الأمريكية في إمدادات الوقود، وتعتبر هذه أسباب ارتفاع أسعار الجازولين في الآونة الأخيرة حيث يعود تاريخ تشييد أحدث مصافي التكرير العاملة في الولايات المتحدة إلى عام 1972. وتتضمن المبادرة بناء مصفاتين لتكرير النفط طاقة كل منهما 500 ألف برميل يومياً، علاوة على التسهيلات اللازمة لتسويق المشتقات النفطية.

خامسا: وقعت سنة 2003شركة "شل" الهولندية و"توتال" الفرنسية عقد شراكة مع شرمة أرامكو السعودية للتنقيب عن الغاز في جنوب الربع الخالي وقد قدرت قيمة المشروع بملياري دولار، شركة "شل" تكون مشاركة بنسبة 40% أما شركة أرامكو السعودية وشركة "توتال" تكون نسبة المساهمة 30% لكل منهما، وتبلغ المساحة الجاري فيها التنقيب 200 ألف كيلومتر مربع.

سادسا: أرامكو السعودية و(ساينوبك) توقعان اتفاقية مشروع (ياسرف) المشترك وتأتي هذه الاتفاقية في أعقاب توقيع مذكرة تفاهم بين أرامكو السعودية وساينوبك الصينية في مارس 2011 ، حيث ستمتلك أرامكو السعودية حصة 62.5% فيم ستمتلك ساينوبك 37.5% ويأتي مشروع (ياسرف) إيذانا بدخول مرحلة جديدة تشمل سلسلة من الشراكات بين أرامكو وساينوبك في مختلف أعمال المواد الهيدرو كاربونية، ويتضمن مشروع

[1] الدكتور عبد الحسين بن علي ميرزا، صناعات البيتروكيمياويات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي الترابط والأفق، مرجع سابق، ص 13.

(ياسرف) بناء مصفاة جديدة في مدينة ينبع على مساحة تزيد على 5.2 [1] كيلومتر مربع وستبلغ الطاقة الإنتاجية 90 ألف برميل في اليوم.

سابعا: مصفاة جازان الواقعة على مدينة بيش في قلب مدينة جازان الاقتصادية وستقام على مساحة 12كيلومتر مربع، ومن المرتقب الانتهاء من الأشغال سنة 2016 حيث سيتم معالجة 400 ألف برميل من سوائل الغاز الطبيعي في اليوم وهذا المشروع يتم إنجازه بين شركة أرامكو ومجمع من الشركات الأجنبية (هانوا إنجينر أند كونستراكشن كوربوريشن، جي جي سي كوربورايشن، هياشي بلانت تكنولوجيز).

المطلب الثالث: حجم الاستثمار الأجنبي لصناعة الغاز الطبيعي الوارد إلى الجزائر والسعودية خلال الفترة (2006-2010)

استفادت الجزائر والسعودية من استثمارات معتبرة في مجال صناعة الغاز الطبيعي والمكونات الصناعية مكنتها من التطور والتقدم في هذا المجال، إضافة إلى لاستفادة من الخبرات والطرق الحديثة المتبعة من طرف الشركات الأجنبية، والجدول التالي يبين قيمة حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر والمملكة السعودية في مجال الغاز الطبيعي للفترة 2006- 2010 بملايين الدولارات.

[1] - www.saudiaaramco.com تاريخ التحميل: 2012/12/24 .

الجدول رقم (6-4): حجم الاستثمارات الأجنبية للغاز الطبيعي والمكونات الصناعية في الجزائر والسعودية للفترة 2006-2010.   **الوحدة: مليون دولار**

الصناعات / الدول	غاز أمامية*	غاز وسطى**	غاز لاحقة***	تسييل الغاز	بيتروكيماويات (الأسمدة)
الجزائر	5.250	5.300	3.800	2.500	1.300
السعودية	2.410	1.500	18.258	0	18.258

المصدر: الدكتور عبد الله علي البراهيم، الاستثمارات المتوقعة في قطاع النفط والغاز في المنطقة العربية خلال الفترة 2006 – 2010 ص12.

كما هو مبين في الجدول فان المملكة العربية السعودية حققت ما مجموعه 40.426 مليون دولار خلال السنوات 2006-2010 في حين حققت الجزائر ما مجموعه 18.15 مليون دولار وهنا يظهر الفرق واضحا بين الجزائر والسعودية في حجم الاستثمارات الأجنبية المستقطبة وحقيقة الأمر فإن المملكة العربية السعودية تتمتع بوضع فريد ليس لكونها من أكبر المنتجين والمصدرين للغاز الطبيعي فحسب بل أيضا كدولة رائدة في مجال الصناعات البتروكيمياوية حيث تتفوق في هذا المجال على كل المنتجين الرئيسيين في المنطقة العربية بما في ذالك الجزائر، وكما أشرنا تتمتع المملكة السعودية بأكبر حصة استثمارية ويعكس ذلك في بعض جوانبه الخطوات السريعة التي يسير بها برنامج شركة أرامكو السعودية الاستثماري إضافة إلى سعيها لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوقيع شراكة فعالة بين شركة أرامكو وشركات أجنبية تعمل في مجال الغاز الطبيعي والبيتروكيماويات.

بالرغم من المجهودات المتواصلة للجزائر ممثلة في شركة سوناطراك أكبر شركة طاقوية عاملة بالجزائر والخطط والبرامج الطموحة التي تسعى إلى تحقيقها وذالك ببذل المزيد من الجهود ومنح قدر أكبر من الحوافز للشركات الأجنبية إلا أن كل هذا لم يمكنها من تجاوز النتائج المحققة في المملكة العربية السعودية، إلا أنه رغم التفوق السعودي الواضح، يمكن الإشارة إلى نقطة هامة وهي تفوق الجزائر في عملية تسييل الغاز الطبيعي، أي تحويل الغاز الطبيعي إلى غاز مسال GNL فقد حققت الجزائر نتائج جد إيجابية وذلك بتصدير كميات هامة من الغاز المسال إلى الأسواق الأوروبية، في حين تعتبر السعودية متأخرة في عملية تسييل الغاز الطبيعي مقارنة بالجزائر التي لا تزال تسعى

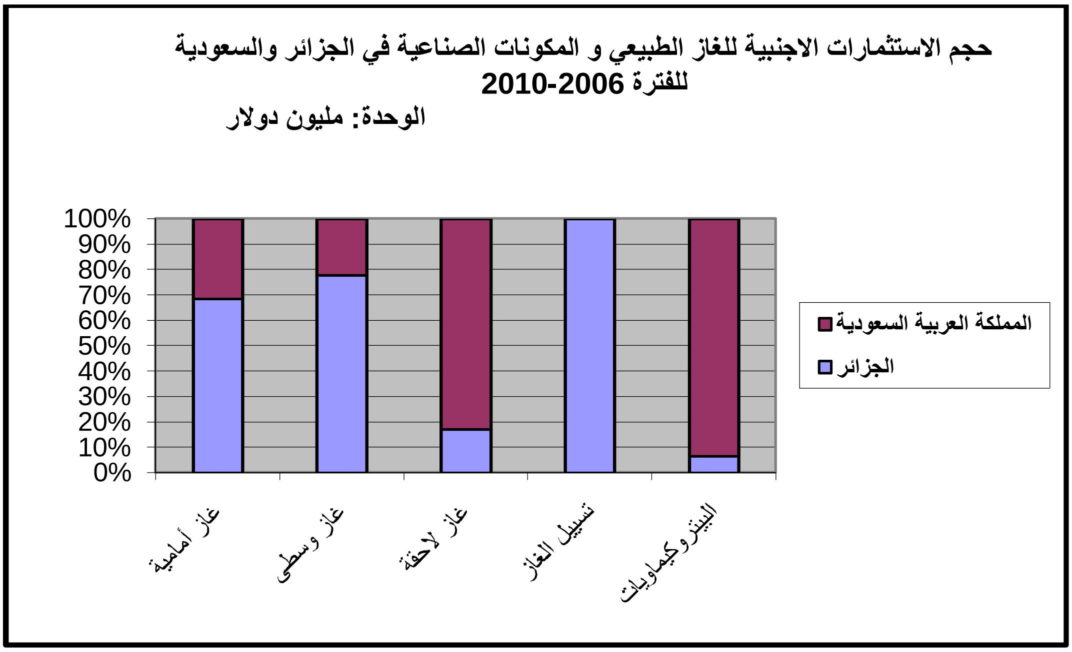
* الغاز الأمامية : هي المراحل الأولى المتمثلة في التنقيب وإنتاج الغاز.

** الغاز الوسطى: يشمل التخزين والنقل وتسويق الغاز.

*** الغاز اللاحقة: التكرير وإعادة التوزيع.

إلى استغلال كل الإمكانيات المتاحة واستقطاب أحدث التكنولوجيا في مجال الطاقة والاستفادة من خبرات الشركات الأجنبية العاملة بالجزائر، والشكل التالي يوضح حجم الاستثمارات الأجنبية المنجزة في الجزائر والسعودية في الغاز الطبيعي ومكوناته الصناعية للفترة 2006-2010.

الشكل رقم (3-4): مقارنة حجم الاستثمارات الأجنبية في مجال الغاز الطبيعي والمكونات الصناعية بين الجزائر والسعودية للفترة 2006-2010 **الوحدة: مليون دولار**



المصدر: الدكتور عبد الله علي البراهيم، الاستثمارات المتوقعة في قطاع النفط والغاز في المنطقة العربية خلال الفترة 2006 – 2010 ص13.

يوضح الشكل حجم الاستثمارات الأجنبية في مجال الغاز الطبيعي البيتروكيمياويات للجزائر والسعودية، حيث نلاحظ أن الجزائر استقطبت أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي فيما يخص نشاطات البحث والتنقيب عن الغاز الطبيعي مقارنة بالسعودية، وذلك نظراً لسعي الجزائر إلى توسيع دائرة الاستكشاف والعثور على مكامن جديدة للغاز الطبيعي ومحاولة مسح أكبر قدر من المساحة المتوقع احتواءها على الغاز الطبيعي، في حين أن السعودية لم تولي اهتماما أكبر بجذب استثمارات أجنبية تساعدها على تحقيق اكتشافات إضافية للغاز وذلك لأنها تملك مكامن كثيرة للغاز الطبيعي، كذلك يبقى التفوق الجزائري واضح في مجال النقل والتسويق حيث أن الجزائر اهتمت بإقامة مشاريع جديدة لنقل الغاز الطبيعي إلى الأسواق الأوروبية، وذلك بإنشاء خطوط أنابيب جديدة بطاقة نقل عالية، أما في عملية التكرير والتصنيع تبقى السعودية رائدة في هذا المجال مقارنة بالجزائر إذ تمتلك السعودية مصافي تكرير ضخمة بمواصفات عالمية، تقدر الطاقة الإجمالية لها ب 1.1 مليون برميل في اليوم وهي مقامة في كل من

الرياض، ورأس تنورة ورابغ وينبع وجدة، إضافة إلى مشروعين مشتركين بين أرامكو وإكسن موبيل المقامة في ينبع وبين أرامكو وشل المقامة في مدينة الجبيل الصناعية، أما فيما يخص عملية تسيل الغاز الطبيعي يبقى الفرق واضحاً من خلال الشكل حيث تعتبر الجزائر من الدول الرائدة في تحويل الغاز الطبيعي إلى غاز مسال (GNL)، وكانت أول شحنة مصدرة من الغاز المسال في العالم نحو الأسواق الخارجية من الجزائر سنة 1964[1].

في مجال البيتروكيمياويات استطاعت المملكة استقطاب أكبر حصة من الاستثمارات الأجنبية مقارنة بنظيرتها الجزائر وذلك بإقامة مشاريع مشتركة بين شركة سابك السعودية وشركات أجنبية عالمية في حين مازالت الجزائر متأخرة في مجال البيتروكيمياويات.

المطلب الرابع: مقارنة مدى استفادة الجزائر والسعودية من تجربة الاستثمار الأجنبي في مجال الغاز الطبيعي.

إذا قارنا المشاريع المشتركة الجزائرية الأجنبية والسعودية الأجنبية فكلا البلدين يسعيان إلى تحقيق شراكة عميقة وفعالة من شركات أجنبية متخصصة في مجال الطاقة، وخاصة الغاز الطبيعي باعتباره وقود المستقبل.

فالجزائر تحصلت على عقود شراكة جد هامة خلال الفترة (2002-2010) مكنتها من تحقيق المزيد من التقدم، حيث تضاعفت الكميات المكتشفة من الغاز الطبيعي، وبذلك تضاعفت الكميات المنتجة منه إضافة إلى تحديث نقل وتخزين الغاز الطبيعي التي مكنت الجزائر من رفع قدراتها التصديرية من الغاز الطبيعي نحو الأسواق الخارجية، وتعتزم الجزائر استثمار 80 مليار دولار في قطاع الطاقة في السنوات الخمسة المقبلة (2017/2013)[2].

الأمر الذي يعتبر حافزا مهما للمستثمرين الأجانب، كذلك من جهتها السعودية لم تقصر في هذا المجال، حيث أقامت شراكات ناجحة مع الشركات العالمية، وتمكنت شركة أرامكو من إقامة مصانع حديثة مع الشركات الأجنبية في مختلف دول العالم، كمجمع تكرير البتروكيماويات في فوجيان (fujian) بالصين، حيث تملك أرامكو السعودية نسبة 25 % من المشروع المقدر بـــ3.6 مليار دولار.

[1] Association algérienne de l'industrie du gaz – 3e symposium – " les GTL, une autre forme de valorisation du gaz naturel, application en Algérie " - Rapport présenté par Mr. Akretche Said (MEM) – Alger, le 30 et 31 janvier 2002.
[2] - www.aleqt.com

وتركز الشركات الأجنبية العاملة في السعودية على الاستثمار في عقود قطاع الغاز الطبيعي والتي تقدر استثماراته بحوالي 50 مليار دولار[1] وخاصة في مشاريع مثل الاستكشافات الجديدة في مجال الغاز الصخري، الذي تخطط شركة أرامكو السعودية إلى التوسع في استثماراته بهدف رفع احتياطاتها من الغاز الطبيعي.

أما في ما يخص حجم الاستثمارات الأجنبية المحقق في مجال الغاز الطبيعي، فقد استطاعت المملكة فعلا اجتذاب أكبر قدر من هذه الاستثمارات مقارنة بالجزائر وذلك نظرا للتسهيلات والحوافز الممنوحة من طرف السعودية سواء كانت حوافز مالية أو حوافز ضريبية لعدد من المناطق الأقل نموا في المملكة بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إليها وذلك لمدة عشرة سنوات من بداية أي مشروع[2] .

كذلك في مجال البيتروكيمياويات يبقى الفرق شاسع بين الجزائر والسعودية التي تعتبر رائدة الصناعة البيتروكيماوية في المنطقة العربية، وذلك من خلال الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) التي أصبحت تمتلك مكانة مرموقة بين الشركات العالمية الرائدة، من حيث المبيعات وتنوع المنتجات التي تشمل الكيماويات الأساسية التي يتم إنتاجها من المواد الهيدروكربونية، لكن رغم هذا فالجزائر كذلك تفوقت على السعودية في تحويل الغاز الطبيعي إلى غاز مسال (GNL) واستطاعت أن تحقق نسب هامة من مبيعات الغاز المسال (GNL) محققة بذلك تقدما على نظيرتها السعودية.

[1] -جريدة الرياض السعودية، العدد16175، 6 أكتوبر2012. ص 10.

[2] - www.sagia.gov.sa

خلاصة

ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر والسعودية في تطوير صناعة البيتروكيماويات بشكل واضح وذلك من خلال تأثيراته الإيجابية على النشاطات الأساسية للغاز الطبيعي كالاستكشاف والإنتاج، حيث ساهم هذا الأخير في مضاعفة معدلات استكشاف الغاز الطبيعي للجزائر والمملكة العربية السعودية، وذلك بفضل الطرق الحديثة المتبعة في التنقيب والاهتمام المتزايد التي أبدته حكومتا البلدين بالغاز الطبيعي كوقود المستقبل، الأمر الذي ضاعف كذلك من الكميات المنتجة من الغاز الطبيعي وبالتالي توفير المادة الخام الأساسية لصناعة البيتروكيماويات التي تأثرت بشكل إيجابي بفعل هذه المتغيرات، حيث استطاعت الجزائر إتباع أحدث الطرق التكنولوجية في معالجة وتكرير الغاز الطبيعي بمركب أرزيو، كما استطاعت المملكة العربية السعودية امتلاك أحدث مصافي التكرير في العالم، إذ تعتبر شركة سابك السعودية مثال الحداثة والعصرنة في مجال صناعة البيتروكيماويات.

إن ولوج الشركات الأجنبية العاملة في مجال الغاز الطبيعي، مكن الشركات الوطنية الطاقوية الجزائرية والسعودية (سونطراك- أرامكو) من استحداث مشاريع مشتركة وطنية أجنبية في مجال البحث والتنقيب عن الغاز الطبيعي، وبالتالي زيادة حجم الاحتياطات الإستراتيجية كما عملت على إقامة مشاريع مشتركة فاعلة رفعت من الطاقة التصديرية للبلدين، وأدت إلى توسيع رقعة الأسواق الخارجية وبالتالي تحسين العائدات المالية بالعملة الصعبة للجزائر والسعودية مما يشكل رؤوس أموال إضافية، تستخدم في دفع عملية التنمية الاقتصادية للبلدين.

بالرغم من تفاوت درجة التأثر بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في مجال الغاز الطبيعي بين الجزائر والسعودية، إلا أنه يمكن اعتبارهما من أهم الأقطاب الصناعية والطاقوية في المنطقة العربية وعلى المستوى العالمي في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، لذلك عليهما المضي قدما في تحقيق المشاريع الإستراتيجية المسطرة، ومواصلة بذل المزيد من المجهودات ومنح الفرص والحوافز بهدف جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المتخصصة في مجال الغاز الطبيعي.

خاتمة عامة

الخاتمة:

بالاستناد إلى ما تم التطرق إليه من خلال مضمون بحثنا هذا، نصل في مجمل القول أن الاهتمام الواضح الذي أبدته مختلف المدارس الاقتصادية والمفكرين الاقتصاديين وجل دول العالم بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر يعكس حقيقة مفادها أن هذا الأخير هو ظاهرة اقتصادية جديرة بالدراسة والتفسير، وأن قيامه من خلال التجسيد والاجتذاب هو في الحقيقة عملية تخضع إلى مختلف الدوافع التي تترجم في الأهداف التي يراد تحقيقها سواء كانت الشركات الأجنبية أو الدول المضيفة له، وتحكمه محددات رئيسية تتلخص في عمومها في الظروف الملائمة لأجل استقطابه كما أن الاستثمار الأجنبي يأخذ عدة أشكال منها الاستثمار المشترك، ويتجلى ذلك في المشاريع المشتركة التي تقام بين الشركات الأجنبية والدول المضيفة خاصة فيما يتعلق بمشاريع الطاقة والنفط والاستثمار المملوك بالكامل للطرف الأجنبي ومشروعات التجميع.

ولقد تعاظم دور الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد مصادر التمويل الخارجية نظرا لما يقدمه من خدمات بإعطاء دفع قوي لعجلة التنمية الاقتصادية، وإرساء قواعد متينة للاقتصاد الوطني، وخلق المزيد من المشاريع وفرص الشغل واستغلال أفضل للموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة للدولة، إضافة إلى الاستفادة من الخبرات والمهارات الأجنبية ومحاولة توطين التكنولوجيا الحديثة التي تجلبها الشركات الأجنبية.

إن سياسة تحرير الاقتصاد وفتح المجال أمام القطاع الخاص التي اعتمدت من طرف الدولة كان لها الأثر الإيجابي على تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر، ونظرا للموقع الجيوستراتيجي للجزائر وتوفرها على موارد طبيعية هائلة وكذلك حجم السوق المتجه نحو التطور والتوسع والانضمام المرتقب للجزائر إلى لمنظمة العالمية للتجارة الأمر الذي يسهل الاندماج في الاقتصاد العالمي، كلها عوامل إيجابية تساهم بصورة أكبر في استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

لكن رغم هذا، فإن أغلب المتعاملين الاقتصاديين ينتقدون مناخ الاستثمار في الجزائر لعدة أسباب منها، تباطؤ الدولة في مسارها نحو تحرير النظام الاقتصادي، وكذلك مشكل العقار وضعف النظام البنكي إذ لا يزال يعتبر نظاما ضعيفا مقارنة بما تتطلبه الأنظمة الاقتصادية الحديثة التي تعتمد على التكنولوجيا الحديثة والسرعة في تنفيذ المعاملات المالية التي تتم بين المتعاملين الاقتصاديين، كذلك ظهور مشكلة البيروقراطية وعدم صلاحية البنية التحتية التي لازالت تعتبر هشة،كل هذه العوامل كان لها أثرا سلبيا على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبناءا على هذه الاعتبارات كان لابد للجزائر المضي قدما في المزيد من الإصلاحات والتقدم أكثر في مجال تحسين المناخ الاستثماري كإصدار تشريعات تتميز بحزمة هائلة من الحوافز الضريبية وحماية المستثمرين حتى يتسنى لها جذب المزيد من التدفقات الاستثمارية الأجنبية.

أما فيما يخص المملكة العربية السعودية، فقد لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما كذلك في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وبناء اقتصاد متوازن قادر على الصمود أمام التقلبات الاقتصادية العالمية، وذلك من خلال تنويع مصادر الدخل وتحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتي وتنمية الصادرات وتكثيف رأس المال ونقل التكنولوجيا وتوطينها، ومن أجل تحقيق كل هذا تسعى المملكة العربية السعودية كغيرها من الدول النامية، إلى استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال منح المزيد من الامتيازات والحوافز للشركات الأجنبية، حتى تدفع بعجلة التنمية إلى الأمام، حيث تم إنشاء الهيئة العامة للاستثمار وهي هيئة مستقلة تتولى الإشراف وإصدار التصاريح وتسهيل كافة الإجراءات للمستثمرين واقتراح الخطط والسياسات والقواعد الكفيلة بتهيئة مناخ الاستثمار في المملكة السعودية خاصة في ظل توفر المواد الخام ومصادر الطاقة بأسعار منخفضة نسبيا مقارنة بباقي دول العالم، إضافة إلى استقرار المناخ السياسي والاقتصادي، كما تقدم هيئة الاستثمار السعودية كافة الدراسات الاقتصادية والإحصائية المتعلقة بالسوق، الأمر الذي يشجع المستثمرين الأجانب الذين يبحثون عن تعظيم أرباحهم في ظل معدل أعلى من الضمانات مع تقليل مستوى الالتزامات والمخاطر، و لم يفرض النظام السعودي أي نسبة للمشاركة بين المستثمر الوطني والمستثمر الأجنبي، مما يدل على أنه يجوز الاتفاق على أي نسبة

من نسب المشاركة وكذلك فإن المشروع الحاصل على تصريح من قبل الهيئة يتمتع بجميع المزايا والحوافز والضمانات التي يتمتع بها المستثمر الوطني وله حق إعادة تحويل نصيبه أو بيع حصته.

وعلى الرغم من كل ذلك، تبقى حصة كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية كدولتين عربيتين من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تبقى غير كافية إذا ما قورنت بغيرها من باقي الدول النامية، وأن معظم هذه التدفقات خصت القطاع الصناعي أين استحوذ مجال النفط على الحصة الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر والسعودية، وقد تناولت الدراسة التي قمنا بها جانب الغاز الطبيعي كأحد أهم مصادر الطاقة المستقبلية بسبب مزاياه المتعددة المتمثلة في كونه مصدر طاقة نظيف واقتصادي خصوصا في توليد الطاقة الكهربائية، وقد ساعد الاهتمام العالمي بالبيئة والتوجه نحو تقليل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون بهدف الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وتغير المناخ.

وبالتالي رهان الجزائر والسعودية على سياسة الباب المفتوح أمام الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن اعتباره غير كاف، على الرغم من الجهود التي بذلتها منذ مباشرتها لمختلف الإصلاحات الاقتصادية من أجل تحقيق مناخ

استثماري ملائم وجذاب، الأمر الذي يثبت وجود معوقات حقيقية تعيق مستوى أدائها واستقطابها المزيد من التدفقات، ونلاحظ أن البلدين محل الدراسة (الجزائر والمملكة العربية السعودية) قد تفاوتت من حيث الحصة المستقطبة من الاستثمار الأجنبي المباشر ودرجة مساهمته ونتائجه والبيئة الاستثمارية لكل منهما، على الرغم من الكثير من القواسم المشتركة التي جمعت بينهما، حيث أصبحتا تنظران إليه على أنه فرصة للنمو والتطوير عبر تكثيف الجهود من أجل تحسين المناخ الاستثماري في كل منهما، ومنح الكثير من المزايا والحوافز ومختلف الضمانات والعمل أيضا على تعزيزه بالالتزام دوليا بتشجيعه وحمايته.

من خلال تناولنا لهذا الموضوع بشقيه النظري والتطبيقي، توصلنا إلى الإجابة على إشكالية بحثنا بحيث لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في قطاع الغاز الطبيعي في كل من الجزائر والسعودية من خلال الشراكة الموقعة مع الشركات الأجنبية حيث ازداد حجم الاحتياطات المكتشفة في الجزائر وبدرجة أكبر في المملكة العربية السعودية، وارتفع حجم الإنتاج والتصدير في كلا البلدين بفعل استخدام أحدث الطرق التكنولوجية سواءا في عمليات الاستكشاف أو الإنتاج.

وعلى العموم يمكن القول أن مستوى أداء وإمكانات الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر والسعودية مازال يحتاج إلى التحسين أكثر، خاصة في ظل تمتع الدولتين بالكثير من الإمكانيات البشرية والمادية والثروات الطبيعية كالغاز الطبيعي أهم مورد للطاقة مستقبلا، وينقصها فقط بذل المزيد من الجهود واستغلال تلك الإمكانيات في سبيل النهوض بالتنمية، خاصة وأن هناك بعض الدول النامية التي تتشابه ظروفها وإمكانياتها إلى حد بعيد مع الجزائر والسعودية، إلا أنها نجحت في الانفتاح الاقتصادي الجاد وفي استقطاب حجم كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1.اختبار الفرضيات:

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية التي نتجت عنها، قمنا في بداية الدراسة بصياغة عدد من الفرضيات، فيما يلي سنقوم باختبار صحة هذه الفرضيات من عدمها وذلك بناءا على نتائج الدراسة.

أ- **الفرضية الأولى:** تتمحور هذه الفرضية حول " الاستثمار الأجنبي مصدر حيوي للتدفقات المالية الدولية " توصلنا إلى قبول هذه الفرضية بحيث أظهرت نتائج الدراسة أن ولوج الشركات متعددة الجنسيات قطاع المحروقات (الغاز الطبيعي) في كل من الجزائر والسعودية مكنها من الاستفادة من رؤوس الأموال الضخمة المستثمرة من قبل هذه الشركات الأجنبية سواء كان ذلك في مشاريع مشتركة أو مشاريع مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي

ب- الفرضية الثانية: تعتبر هذه الفرضية أن " عدم نجاعة الإصلاحات الاقتصادية في كل من الجزائر والسعودية أدت إلى قلة دخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها" لقد أحرزت الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها كل من الجزائر والسعودية طفرة ايجابية في استقطاب رؤوس الأموال الأجنبية خاصة إلى قطاع المحروقات الذي يعد العصب الرئيسي لاقتصاد البلدين باعتبارهما دولتين نفطيتين

ج- الفرضية الثالثة: من خلال الدراسات والنتائج المحققة توصلنا إلى قبول الفرضية التي تعتبر أن: " كل من الجزائر والسعودية أهم قطبين في الوطن العربي لإمداد السوق العالمية بالغاز الطبيعي " يمكن اعتبار كل من الجزائر والسعودية أهم قطبين للغاز الطبيعي في الوطن العربي، حيث تحتوي السعودية على 38,7 % من إجمالي احتياطات الدول العربية، كما تحتوي الجزائر على 14,3 % من إجمالي هذه الاحتياطات ، إلا أنه لا يمكن تناسي قطر كطرف عربي فاعل في معادلة الطاقة العالمية، إضافة إلى أطراف أخرى غير عربية كروسيا و إيران

د- الفرضية الرابعة: تعتبر هذه الفرضية أن " الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا هاما في تطوير قطاع صناعة الغاز الطبيعي في الجزائر والسعودية " نستنتج من خلال الدراسة التي أجريت أن المشاريع الاستثمارية في مجال صناعة الغاز الطبيعي الموقعة بين البلدين موضوع الدراسة والشركاء الأجانب تثبت فعلا أن للاستثمار الأجنبي المباشر دورا إيجابيا في تطوير صناعة الغاز الطبيعي للبلدين، وذلك من خلال نقل أحدث التكنولوجيا والخبرات التقنية التي استفادت منها الإطارات الفنية لكلا البلدين وكذا زيادة المشاريع التطويرية في مجال صناعة البيتروكيماويات التي تعتمد أساسا على الغاز الطبيعي، لكن يمكن كذلك ملاحظة الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال تصرفات بعض الشركات الأجنبية التي تسعى أساسا إلى تعظيم أرباحها دون أن تكترث بالمصالح الاقتصادية للبلدان المضيفة.

2- نتائج الدراسة:

على ضوء جوهر الدراسة النظرية والتطبيقية توصلنا إلى استخلاص النتائج التالية:

أ- أن الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية معقدة دفعت بالعديد من المدارس الاقتصادية والمفكرين إلى محاولة تفسيرها، وأن اختلاف أفكارهم كان تبعا لاختلاف الزوايا التي تناولوا من خلالها هذه الظاهرة الاقتصادية.

ب- أن الاستثمار الأجنبي المباشر يجري في أشكال تختلف عن أشكال الاستثمار غير المباشر، وأن شكل الاندماج والتملك يعتبر من الأشكال الحديثة التي عرفت تزايدا خلال السنوات الأخيرة.

ج- باعتبار أن الاستثمار الأجنبي المباشر وجه من أوجه حركات رؤوس الأموال الدولية التي مست شتى أنحاء العالم والوسيلة التي من خلالها تهيمن الشركات متعددة الجنسيات على الأسواق الدولية .

د- أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الدول النامية المضيفة، تكمن في أن هذه الدول يتسنى لها من وراء تشجيعه تحقيق الكثير من الفوائد من بينها تنويع مصادر الدخل، اكتساب التكنولوجيا، تحقيق فرص العمالة.

ه- نجحت المملكة السعودية في اعتلاء الصدارة مقارنة بالجزائر فيما يخص القيمة التراكمية من التدفقات الواردة من الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، ويعود ذلك بصفة خاصة إلى الاستقرار السياسي والأمني الذي شهدته المملكة، إلا أن الجزائر استفاقت وأحرزت قفزة نوعية مكنتها من استقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بفعل الحوافز الممنوحة من قبلها للأطراف الأجنبية.

و- في بعض الأحيان هناك عدم توافق بين أهداف الشركات المتعددة الجنسيات التي تبحث عن تعظيم أرباحها فقط وأهداف الدول المضيفة التي تبحث عن الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا الحديثة وتنمية اقتصادياتها.

ز- لقد عمل الاستثمار الأجنبي على تحسين مستوى الأداء الصناعي بقطاع الغاز الطبيعي في كلا البلدين الجزائر والسعودية وذلك من خلال اعتماد الشركات الأجنبية المستثمرة فيهما على ما تمتلكه من تقنيات تكنولوجية عالية وخبرات في مجال نشاطها.

ح- لقد لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في قطاع الطاقة لكل من الجزائر والسعودية من خلال الشراكة الموقعة مع الشركات الأجنبية، حيث ازداد حجم الاحتياطات المكتشفة في الجزائر وبدرجة أكبر في المملكة العربية السعودية التي تفوقت على الجزائر في حجم احتياطاتها من الغاز الطبيعي.

ط- ارتفاع حجم الإنتاج في كل من الجزائر والسعودية من الغاز الطبيعي بمختلف أنواعه وبالتالي ارتفاع حجم صادراته نحو الأسواق الدولية، بفعل استخدام أحدث الطرق التكنولوجية في الإنتاج والتصدير.

ي- إن التقنيات الحديثة التي تستخدمها الشركات الأجنبية في عمليات المسح الجيولوجي وعمليات التنقيب والبحث عن الغاز الطبيعي في كل من الجزائر والسعودية مكنت من الكشف عن احتياطات هامة من الغاز الطبيعي ، مما مكن الجزائر ونظيرتها السعودية من لعب دور هام على مستوى أسواق الطاقة الدولية.

3. الاقتراحات:

على أساس النتائج التي تم استخلاصها، يمكننا أن نقدم بعض التوصيات والاقتراحات التي نوجزها فيما يلي:

أ- إن الأداء الجيد فيما يخص اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر بات من الضرورات من أجل الاندماج أكثر في الاقتصاد العالمي، وبالتالي على كل من الجزائر والسعودية تكثيف الجهود بكل إرادة وحزم لتحقيق معدلات أكبر من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب- ضرورة الالتزام بتطوير قوانين الاستثمار وجعلها أكثر فعالية وتكثيف الجهود الترويجية لفرص الاستثمار أو اعتماد التسويق الإلكتروني من أجل ذلك.

ج- يجب على الجزائر أن تعمل بكل إرادة على تفعيل العلاقة بين المؤسسات والشركات والبنوك.

د- السعي الجاد نحو الحفاظ على الاستقرار الأمني والسياسي الذي يؤدي إلى الحفاظ على معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة.

ه- إقامة دورات تكوينية للإطارات واليد العاملة الفنية الوطنية تحت إشراف خبراء الشركات المتعددة الجنسيات وتنمية العنصر البشري في الجزائر والسعودية.

و- على الجزائر والسعودية الاستفادة قدر الإمكان من الخبرات المهنية والمهارات الفنية والتكنولوجيا الحديثة التي تستخدمها الشركات الأجنبية في مجال الكشف عن حقول الغاز الطبيعي، وكذلك تحديث عملية الإنتاج والتخزين وتطوير حجم الصادرات للحفاظ على الريادة عالميا.

تحديث المصانع الخاصة بتكرير الغاز الطبيعي، وتجهيزها بأحدث الوسائل والتقنيات بهدف تطوير الإنتاج وخفض التكاليف.

ز- العمل على كبح جماح بعض شركات الطاقة العالمية، التي تبحث فقط عن سبل تعظيم أرباحها والاستفادة بشكل أكبر من الدول المضيفة وذلك من خلال إدراج بنود في العقود المبرة تكفل لهذه الدول حقوقها.

ح- الدفع بالاستثمار الأجنبي المباشر إلى ولوج كل القطاعات الاقتصادية في الجزائر والسعودية حيث نلاحظ أن هذا الأخير يقتصر بشكل أكبر على قطاع الطاقة، مما يؤثر على باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى كقطاع الخدمات والسياحة الذي يعتبر مصدر مهم لجلب رؤوس الأموال.

ط- إنشاء مراكز للبحوث والتطوير كما هو معمول به في الدول المتقدمة وكذلك الارتباط مع الجامعات والمعاهد العلمية المتخصصة من أجل حل المشاكل التي تعترض قطاع صناعة الغاز الطبيعي في البلدين.

ي- السماح بتحقيق عائد مالي مناسب للمستثمر الأجنبي مع التشجيع الاقتصادي اللازم توفيره للمستثمر الخارجي لتحفيزه على الاستثمار في مجالي استكشاف وتطوير قطاع صناعة الغاز الطبيعي في الاقتصادين دون أن يكون ذلك على حسابهما الخاص.

ك- ربط الإنتاج بالاحتياطي المكتشف للمحافظة على استمرارية الاحتياطي الأصلي.

ل- إعطاء الأولوية لاستخدام الغاز في توليد الكهرباء للاستهلاك المحلي وتصدير الغاز بالطرق الأكثر جدوى اقتصاديا خاصة في السعودية.

م- يجب أن تكون الشروط التعاقدية ذات الصبغة المالية والاقتصادية مفصلة وتشجيعية مع الشركات الأجنبية التي تقوم باكتشاف وإنتاج ومعالجة ونقل وتصدير الغاز مما يساهم في زيادة الاحتياطات والقدرات الإنتاجية للغاز.

4 آفاق الدراسة:

باعتبار أن دراستنا لم تلم بأي حال بكل الجوانب، فإننا نفتح المجال لبحوث ودراسات مستقبلية من أجل التوسع أكثر في موضوعنا، والتي يمكن أن تصب تحت العناوين التالية:

أ- دراسة مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز العالمية.

ب- نمو سوق الغاز الطبيعي الجزائري، واقع وآفاق في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة.

ج- آثار انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على سوق الغاز الطبيعي الجزائري.

د- الغاز الطبيعي أساس صناعة البيتروكيماويات في الجزائر.

كل هذه مواضيع لدراسات أكاديمية، وما بحثنا إلا محاولة منا للتعرف على الأثر الإيجابي أو السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر وما مدى دوره في تنمية سوق الغاز الطبيعي في كل من الجزائر والسعودية، ونرجوا أن نكون قد وفقنا في تقديم هذا البحث، وأخيرا فإنني أجد لزاما علي أن أبين أنني قد اجتهدت فأخلصت في اجتهادي، فإن كنت قد أصبت فمن الله عز وجل، وإن كان هناك أي تقصير فهو مني وحدي، حسبي في ذلك أنني قد أخلصت النية فاجتهدت فيما كتبت، وما هي إلا محاولة لمناقشة الموضوع بهدوء وروية سعيا للاستفادة من هذا البحث وعسى أن يكرمنا رب العالمين، وألا يحرمنا من أجر المجتهد حتى ولو أخطأ، ولكل درجات مما عملوا.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب:

1. أحمد عبد الرحمان يسري ، الاقتصاديات الدولية ، الدار الجامعية ،الإسكندرية , مصر ،2001.
2. الهادي الخالدي، المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار الهومة، الجزائر،1996، ص 218.
3. الموسوي ضياء مجيد ، العولمة واقتصاد السوق الحرة، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003 .
4. أميرة حسب الله محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، 2004-2005.
5. جيل برتان ، الاستثمار الدولي ، ترجمة على مقلد و علي زيعور، منشورات عويدات، لبنان ، 1981.
6. حامد عبد المجيد دراز، "السياسات المالية " الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1999.
7. حمدي البنبي – البترول بين النظرية والتطبيق – دار المعارف – الطبعة الثانية – القاهرة – جمهورية مصر العربية – 1997 .
8. كمال عليوش قربوع ، قانون الاستثمار في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر 1999.
9. مروان عطوان، الأسواق النقدية و المالية، دار الهدى للطبع و النشر، 1993.
10. محمد عبد الشفيع عيسى، " العولمة و التكنولوجيات – دراسة حالة للصناعة الدوائية –"، كتاب الأهرام الاقتصادية، العدد 170، مصر.
11. عبد الله عبد المجيد المالكي، استراتيجيات تشجيع الاستثمار في الأردن ، عمان، الأردن، 1994.
12. عبد السلام أبو قحف ، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية ، الطبعة الرابعة، مكتبة و مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 1998.
13. عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2003.
14. عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل و جدوى الاستثمارات الأجنبية ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية مصر، 1989.

15. عبد المجيد قـــدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.

16. عبد العزيز مصباح، **"أساسيات صناعة البترول"**، دار الأمين، القاهرة، 2005.

17. عباس علي، إدارة الأعمال الدولية، الإطار العام، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2003

18. عمر صقر، العولمة و قضايا اقتصادية معاصرة،(الدار الجامعية، مصر، 2000) .

19. فريد النجار، الاستثمار الدولي و التنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

20. فرج عبد العزيز عزت، "اقتصاديات الصناعة والطاقة"، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2000.

21. فرهاد محمد علي ،"اقتصاديات الطاقة والنفط"، مكتبة الأنجلو المصرية، 1999.

الرسائل و المذكرات:

22. كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر، مذكرة التخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010-2011.

23. موسى كمال، أطروحة دكتوراة، النظام التجاري العالمي الجديد ، 2004.

24. عبد الله منصوري، أطروحة دكتوراة، السياسات النقدية والجبائية لمواجهة انخفاض كبير في الصادرات، 2005-2006.

25. فارس فضيل، أطروحة دكتوراة، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، 2004.

26. فيصل حبيب حافظ، دور الاستثمار المباشر في تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع إدارة أعمال، جامعة الجزائر، 2004-2005.

27. رفيق نزاري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي ، دراسة حالة تونس- الجزائر- المغرب، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، باتنة 2008.

المجلات و الدوريات:

28. أشوكا مودي ashoka- mody و شوكو نجيشي shoko- negishi , " عمليات اندماج الشركات وشرائها عبر الحدود في شرق أسيا", مجلة التمويل و التنمية, العدد 1، المجلد 38، مارس 2001.

29. الطيب وناده، **" الغاز الطبيعي ومجالات استخدامه في الدول العربية"**، مجلة النفط والتعاون العربي"، مجلة النفط والتطور العربي، العدد 96، الكويت، 2011.

30. المهران حسن ، الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانات تطويره في ضوء التطورات المحلية والإقليمية والدولية ، في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط ، القاهرة ، معهد التخطيط القومي ، المجلد الثامن ، العدد الأول ، يوليو 2000 .

31. بولعيد بعلوج، معوقات الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 04، 2007.

32. حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، سلسلة جسر التنمية، العدد 32، سنة 2004، عنوان الموقع: http://www.arabapi.Org/develop.Htm. تاريخ التحميل : 19 06/ 2012

33. محبوب بن حمودة، إسماعيل بن قانة، أزمة العقار في الجزائر و دوره في تنمية الاستثمار الأجنبي، مجلة الباحث، العدد 05، 2007.

34. محمد طالبي، اثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جدب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 06، الجزائر، 2008.

35. مختار اللبابيدي،" صناعة الغاز الطبيعي محلياً وعالمياً، النفط والتعاون العربي"، الكويت، 2006، المجلد 32، العدد117.مخلفي أمينة، النفط و الطاقات المتجددة و غير المتجددة، مجلة الباحث، العدد 09، 2011.

36. ناجي بن حسين، تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد31، 2009.

37. علي هامل، فاطمة حفيظ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الاورو متوسطية، مجلة الاقتصاد و المناجمت، الجزائر العدد 04، مارس 2005.

38. عبد الله علي البراهيم، الاستثمارات المتوقعة في قطاع النفط والغاز في المنطقة العربية خلال الفترة 2006 – 2010.

39. صالح مفتاح، دلال بن سمينة، واقع وتحديات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، 2008 .

40. صلاح إبراهيم الدسوقي، "الغاز الطبيعي القريب الفقير للبترول، مابين إهمال الماضي و محاذير المستقبل"، مجلة أخبار النفط والصناعة،العدد 424 يناير 2006.

41. صلاح إبراهيم الدسوقي، "الغاز الطبيعي القريب الفقير للبترول، مابين إهمال الماضي و محاذير المستقبل"، مجلة أخبار النفط والصناعة،العدد 424 يناير 2006.

42. مجلة النفط والتعاون العربي، التوجهات قصيرة المدى في صناعة الغاز الطبيعي نظرة شاملة لسنة 2012، المجلد الثامن والثلاثون، العدد 140،سنة 2012 .

43. مجلة توتال الخاصة بالشرق الأوسط، صناعة التكرير وتوزيع مشتقات النفط، أهمية التكامل والاندماج، العدد 2، 2012.

المقالات:

44. بندر بن احمد أبا الخيل و آخرون، الاستثمار المباشر الوطني و الأجنبي في المملكة العربية السعودية بحث ميداني، 2009، الرابط: 202.4shared.com/investemements.html تاريخ التحميل:2012/08/20.

45. هيلينكا ديلوكا، شبكة الغاز الرئيسية قاعدة الصناعة السعودية، نشرة ارامكو بمناسبة مرور 75 سنة على تأسيسها، العدد 10، جوان 2008.

46. طلعت زكي حافظ، الالكترونية الاقتصادية، بحث ميداني يكشف عن معوقات الاستثمار الأجنبي في السعودية، العدد 5645، الخميس 26 مارس 2009 الرابط: www.aleqt.com تاريخ التحميل: 07 أوت 1012 .

47. مصطفى كامل السيد وآخرون، تقرير التنمية الشاملة في مصر، مركز الدراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 1998،

48. عبد الحسين بن علي ميرزا، صناعات البيتروكيماويات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي الترابط والتوافق، نوفمبر2005.

49. مقال بعنوان التطورات الدولية في أسواق النفط و الغاز الطبيعي و انعاكاساتها على الدول العربية ، العدد 06، ماي 2011 www.aleqt.com

50. مقال بعنوان التطورات الدولية في أسواق النفط و الغاز الطبيعي و انعاكاساتها على الدول العربية، العدد 06، ماي 2011 www.aleqt.com

51. سامبا، الاقتصاد السعودي: الأداء الحالي و التوقعات، تقرير افريل 2008، ص 9-10، رابط التحميل: www.samba.sa.

التقارير الرسمية

52. الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، www. Andi. dz

53. آفاق صناعة الغاز الطبيعي في الدول الأعضاء لمنظمة أوابك، نشرة شهرية صادرة عن منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، العدد 6، جوان2012.

54. التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2011.

55. المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي، الدورة العامة العادية 23، السداسي الأول من سنة 2003، الجزائر.

56. الموقع الرسمي للمؤسسة الوطنية لأشغال الآبار www.entp.dz.com

57. التقرير الإحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول . سنة 2011 .

58. الهيئة العامة للاستثمار (المملكة العربية السعودية) سنة 2001.

59. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار،" تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية "ـــ تقرير رقم07 لمناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية لسنة 1999 .

60. الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار، تقرير 2011.

61. الموقع الرسمي لوزارة النفط الكويتية 2009/11/19.

62. محافظ بنك الجزائر، تقرير حول التقدم الاقتصادي و النقدي في الجزائر، مقدم أمام نواب المجلس الشعبي الوطني يوم 06 نوفمبر 2000.

63. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام الثالث و الثلاثون،2006.

64. مؤتمر الأمم المتحدة للشركات عبر الوطنية، الشركات عبر الوطنية في التنمية العالمية.

65. نشرة متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربيا وعالميا، أوابك، السنة التاسعة والعشرون، العدد3، 2009.

66. نشرة متابعة نشاطات مصادر الطاقة عربيا وعالميا، اوابك، السنة الحادية والثلاثون، العدد الأول، 2011.

67. صندوق النقد العربي، التقرير العربي الاقتصادي الموحد، 2007.

68. تقرير الأمين العام السنوي، السابع و الثلاثين، أوابك 2010

69. تقرير شركة أرامكو السعودية السنوي لعام رابط التحميل: www.saudiaaramco.com تاريخ التحميل: 2012/12/24.

الملتقيات و الندوات:

70. العجلان علي بن إبراهيم و فتحي تمامي علي, مداخلة بعنوان: " الاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية " ندوة حول الحوافز الممنوحة للاستثمار المباشر الأجنبي في الدول العربية بمشاركة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار, البنك الإسلامي للتنمية, مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و التنمية, مدينة الحمامات – تونس – 25/24/23 مارس 1997.

71. بن سديرة عمر و اخرون، مداخلة بعنوان:" الاستثمار الاجنبي المباشر كاستراتيجية للتنمية المستدامة- حالة الجزائر-" المؤتمر العلمي الدولي: التنمية المستدامة و الكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، أيام 7-8 افريل 2008.

72. معين أمين السيد, مداخله بعنوان: "مفهوم الشراكة آلياتها و أنماطها ", ندوة خاصة بعنوان:"الجزائر و الشركة الأجنبية ", أيام09 -10ماي ،الجزائر،1999.

73. عبد المجيد اونيس، الاستثمار الأجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 17-18 افريل ، الجزائر 2006.

74. محمد قويدري، أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية أداء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، 17-18 افريل، الجزائر، 2006.

75. منشورات المؤسسة الوطنية للأسمدة ومبيدات الحشرات " أسمدال " – 2003.

76. مؤتمر الطاقة العربي الثامن، عمان – المملكة الأردنية الهاشمي، 17 مايو 2006 م.

77. سامبا، الاقتصاد السعودي: الأداء الحالي و التوقعات، تقرير افريل 2008، رابط التحميل: www.samba.sa.

78. علي بن إبراهيم النعيمي وزير البترول والثروة المعدنية" صناعة الطاقة الدولية : والتحديات والآفاق " في مؤتمر الغاز الطبيعي المسال واشنطن الموافق 17/ديسمبر/2003م .

79. خالد الفالح، ندوة دور قطاع الغاز وفرص النمو الاقتصادي ، أرامكو السعودية 2001.

80. الورقة القطرية للجزائر، مؤتمر الطاقة العربي التاسع، قطر 2010.

الجرائد:

81. جريدة الرياض، العدد 6557 بتاريخ: 08 يوليو2010.

82. جريدة الرياض السعودية، العدد 16175، 6 أكتوبر 2012 .

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية:

Les livres:

83. Anne Deysine, Jaque Duboin, « Internationales, Stratégies et techniques» , Edition Daloz Paris, France, 1995.

84. Bob shivey and john ferrare, understanding Today's, Global L.N.D, Business Enerdynamics LLC, (November 20,2005)

85. .Bernard Bonnin, L'entreprise multinationale et L'état, (édition études vivantes, France, 1984).

86. Bernard- garette" les stratégies d'alliances" édition d'organisation, france,1996.

87. Charles Albert –michalet , "la séduction des nations ou comment attirer les investissement" éditions :economica , paris.

88. J.Rwiliams .S.R. Williams, Fromigelogy, To commerce, Apresppective of the natural gas industry,1995.

89. Jean-Pierre Bibeau, Introduction à l'économie internationale, Casablanca, Paris, 1997.

90. Henri- bourginat, "theories de l'investissement direct etranger", edition: economica, paris, 1984.

91. Michel -delapiérre ,Christian -milelli , "les firmes multinationales" , librairie: "vubert" , paris ,1995.

92. Pierre Jacquemot, La Firme multinationale, Une introduction économique, Economica, France, 1990.

93. Peter H.Lindert et Thomas A.Pugel, économie internationale, édition10, Economica, Paris, 1996.

Les journales:

94. Oil and gas journal, 3/5/2011.

Les rapports:

95. Association algérienne de l'industrie du gaz – 3e symposium – " les GTL, une autre forme de valorisation du gaz naturel, application en Algérie " - Rapport présenté par Mr. Akretche Said (MEM) – Alger, le 30 et 31 janvier 2002.

96. british petroleurm « statistical revien of world energy » juin 2011.

Siminaires :

97. Amor khelif « la valorisation physique de la filière du gaz naturel en Algérie problème de définition et dynamiques statistiques » Alger.

98. Caves.R, Multinational Enterprise and economic analysis,2 nd edition, cambridge university pressv, 1996 .

99. Ecole nationale polytechlique,5 eme journée de l energie (les perspectives énergétique a l horizon 2020 dans un contexte de globalisation plantaire)imp.enag.2001 p10.economic statistic bulletin of Arab countries 2011.

100. ministère de l'énergie et des mines bilan énergétique national de l'année 2010.

101. Oil and energy trends, annual statistical review 2010.

102. sonatrach ; direction coordination groupe stratégie, planification et économie « annuaire d'information statistique sonatrach. Période 2005-2009 »Aout 2006

103. WWW.UNCTAD.ORG 2011.

104. WORLD INVESTEMENT REPORT 2011

105. www.andi.dz 2010

106. UNCTAD , world investment report ; new york and genova.

Les magazines :

107. Anne- marie alcabas ; edouarde- bourcier .et bruno-valesteinas, " les nouvelles forme de I.D.E", revue: problèmes économique, n 2660. avril 2000 .

108. Guy maisonnier « The europeangaz market players » centre international d'information sur le gaz naturel et tous hydrocarbure gazeux.op 2006 .

109. C.Mercier -" L'industrie pétrochimique et ses possibilités d'implantation dans les pays en voie de développement " -publication de l'IFP - édition Technip 2002 .

110. doing business in algeria, www.doingbusiness.org

111. frédèrique –sachwald , "les déterminants de la multinationalisation " Economie mondial ,cahiers français n° 269 .

112. MK. Édition « l'énergie en Algérie » revue pétrole et gaz en Afrique, paris ediafric publication 1er édition.

113. organization of Arab petroleum exporting countries annual statistical report 2011.

114. O.C.D.E, définitions des références détallé des investissements internationaux, Paris, 1983 .

115. PATRI ZIO MERCIAI "Transfert de technologie, multinationales et pays en développement série tiers monde 1982.

116. Schneider. F. and BS Frey, Economic and political direct investment, world development, 13 feb 1985.

Site internet:

117. Energie information administration : www.eida.doc.gov